الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في

فرع: علوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسات

قيم الأداء المالي في البنوك التجارية بإستخدام مؤشر CAEL

دراسة حالة: بنك الخليج الجزائر الفترة (2015-2017)

إعداد الطالبة :

❖ عوامري سهيلة

إشراف الأستاذ:

* د.دبوش عبد القادر

السنة الجامعية: 2018–2019م

شكـر وعرفـان :

الشكر لله أولا وأخيرا، احمده حمدا كثيرا على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الذين ساعدوني على هذا العمل"

بوردیمة سعیدة، بوقموم، قلاب" كما أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل "دبوش عبد القادر" الذي تفضل مشكورا بقبول الاشراف

على هذا العمل والذي غمرني بنيل الخلاق وحسن توجيهه وارشاده والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضيلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

وكل دكاترةمخبر التنمية الذاتيةالذين ساعدوني في عملي هذا

كما أتقدم كذلك بجزيل الشكر الى مدير بنك خليج الجزائر «علاق الطاهر" على حسن استقباله وتقديم المعلومات.

وفي الأخير اشكر كل من ساعدني في هذا العمل من قريب او بعيد.

ا لا هـد ا ء :

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه الى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي ثمرة جهدي هذا الى والدتي الكريمة راجية من الله عزّ وجل ان يطيل في عمرها ويرزها العافية.

الى الشموع الذي أضاءت لي مشوار حياتي الى صديقاتي حفظهما الله.

الى الكتاكيت الصغار هيلاء، مريم، لميس، نيليا ومدين، الى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي راجية من الله ان يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

الى من انار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة، اساتذتي الكرام.

الى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بداية الى اليوم وخاصة طلبة ماستر بمالية مؤسسة دفعة 2019.

سـهـيـلـة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الاول اساسيات حول البنوك التجارية	
تمهيد	**2**
المبحث الاول ماهية البنوك التجارية	**10–3**
المطلب الاول نشأة البنوك التجارية وتعريفها	**9–3**
• اولا نشأة البنوك التجارية	**3**
• تانيا تعريف البنوك التجارية	**5–4**
المطلب التاني خصائص البنوك التجارية وانواعها	**5**
• اولا خصائص البنوك التجارية	**6–5**
• تانيا انواع البنوك التجارية	**9–6**
المطلب الثالث مبادئ البنوك التجارية	**10–9**
المبحث الثاني وظائف اهداف واشكال البنوك التجارية	**16–10**
المطلب الاول وظائف البنوك التجارية	**12–10**
• اولا الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	**11–10**
• تانيا الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	**12–11**
المطلب الثاني اهداف البنوك التجارية	**13–12**
المطلب الثالث ا شكال البنوك التجارية	**16–14**
المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية ومصادرها وهيكله التنظيمي	**29–18**
المطلب الأول: موارد البنوك التجارية واستخداماتها	**21–18**
• أولا: موارد البنوك التجارية	**20–18**

فهرس المحتويات

• ثانيا: استخدامات البنوك التجارية	21-20
المطلب الثاني: مصادر تمويل في البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	27-21
• **أولا: مصادر البنوك التجارية**	24-21
• ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	27-25
المطلب الثالث: الرقابة على البنوك التجا رية	29-28
• اولا تعرف البنك المركزي	28
• تانيا اوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك المركزية	28
• ثالثا الرقابة على البنوك التجارية	29-28
الخلاصة	30
فصل الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي	68-32
تمهيد	32
المبحث الأول: مدخل للأداء	33
المطلب الأول: عموميات حول الأداء	39-33
• اولا . تعريف الأداء	35-33
• تانيا. أنواع الأداء	38-35
• ثالثا.ميادين الأداء	39-38
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء	41-39
• اولا تعريف تقييم الأداء	40-39
• تانيا أهمية تقييم الأداء	41-40
المطلب الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء	42-41
• أولا: أهداف تقييم الأداء	41
• ثانيا: أنواع تقييم الأداء	42-41
المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييم الأداء المالي	55-42
المطلب الأول: الإطار ألمفاهيمي للأداء المالي	43-42
• اولا تعريف الأداء المالي	43-42

فهرس المحتويات

• تانيا أهمية الأداء المالي	44-43
المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بتقييم الأداء المالي	47-44
• اولا تعريف تقييم الأداء المالي	44
• تانيا اهمية تقييم الأداء المالي	45-44
• ثالثا اهداف تقييم الأداء المالي	46-45
• رابعا خطوات تقييم الأداء المالي	46
• خامسا شروط تقييم الأداء المالي	47-46
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي	55-47
• اولا النسب السيولة	47
• تانيا نسبة الربحية	48
• تالثا نسبة التمويل والاستقلالية المالية	51-50
• رابعا نسبة النشاط او معدلات الدوران	54-51
• خامسا الاحتياج من راس المال العامل	55-54
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات (CAEL)	56
المطلب الأول: نشأة مؤشر (CAEL) وتعريفه	56
• اولا نشاة مؤشر CAEL	56
• تانيا تعريف معيار كايل (CAEL)	56
• ثالثا مميزات معيار كايل (CAEL)	57
المطلب الثاني: كفاية رأس المال وجودة الأصول.	58
1-كفاية راس المال	58
• أولا: اتفاقية بازل 1ومعيار كفاية راس المال	60-58
• ثانيا: اتفاقية بازل 2 ومعيار كفاية راس المال	60
• ثالثا: اتفاقية بازل 3 ومعايير كفاية راس المال	61-60
• رابعا: المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال	61
2-جودة الأصول	64-63
المطلب الثالث: الربحية والسيولة	68-65
• أولا: الربحية	66-65

• ثانيا: السيولة المصرفية	68-67
الخلاصة	70
الفصل الثالث تقييم الأداء المالي ببنك الخليج الجزائر بمؤشر (CAEL)	71
تمهيد	72
المبحث لأول بطاقة تعريفية بنك الخليج الجزائر	72
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر وإستراتيجيتها	78-72
• أولا: نشأة وتطور بنك الخليج	76-72
• ثانيا: تعريف بنكAGB	78-77
المطلب الثاني: خصائص وأهداف بناء خليج الجزائر	80-78
• اولا خصائص بنك خليج الجزائر:	79-78
• تانيا أهداف بنك خليج الجزائر:	80-79
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر ووظائفه والخدمات الحديثة التي يقدمها	81
• اولا الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر	84-81
• تانيا وظائف بنك خليج الجزائر وأهدافه	85-84
• ثالث: الخدمات الحديثة	89-86
المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لبنك الخليج الجرائر بالاستخدام مؤشر CAEL	90
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر وحساب كفاية رأس ماله	94-90
المطلب الثاني: كفاية رأس المال والسيولة	103-95
• أولا: كفاية رأس المال	98-95
• ثانيا: جودة الأصول	103-98
المطلب الثالث: الربحية والسيول	112-103
• اولا الربحية	109-103
• ثانيا: السيولة	112-109
الخلاصة	113
الخاتمة العامة	115
قائمة المراجع	117

الملاحق	

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

رقم	البيان	الصفحة
01	نسبة السيولة	47-48
02	نسبة الربحية	48-49
03	نسبة الربحية مختصرا	49-50
04	نسبة التمويل والاستقلالية المالية	50-51
05	نسبة النشاط الى معدلات الدوران	51-52
06	رأس المال العامل	53
07	الأنواع الأخرى لرأس المال العامل	53
08	التدابير والإجراءات الرقابية الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	57
09	كفاية رأس المال وفق بازل III وتاريخ تطبيقها	62
10	قائمة الميزانية لبنك الخليج الجزائر (جانب الأصول)	91
11	قائمة الميزانية لبنك الخليج الجزائر (جانب الخصوم)	91-92
12	قائمة خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر	93
13	حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر	94
14	نسبة كفاية الرأس المال لبنك الخليج الجزائر	95
15	اجمالي حقوق الملكية	96
16	اجمالي الودائع	96
17	اجمالي الالتزامات	96

18	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	**97**
19	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الالتزامات	**98**
20	القروض المتعثرة	**99**
21	نسبة القروض المتعثرة	**101**
22	الأصول المتداولة	**102-101**
23	أصول ثابتة	**102**
24	معدل دوران الأصول	**103**
25	نتيجة بعد الضريبة، حقوق الملكية، أصول.	**104**
26	المعدل العائد على حقوق الملكية	**105**
27	نسبة العائد على الأصول	**106**
28	نسبة العائد على الودائع	**107**
29	نسبة هامش الربح الصافي	**108**
30	نسبة العائد على الأموال المتاحة	**109**
31	اجمالي القروض	**109**
32	نسبة السيولة	**109**

قائمة الأشكال:

رقم	البيان	الصفحة
01	البنك الوسيط مالي	5
02	أوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري	17
03	مصادر أموال البك واستخداماتها	24
04	هيكل تنظيمي اداري في أحد البنوك	26
05	خريطة تنظيمية لبنك تجاري	27
06	مثلث أداء المؤسسة	34
07	مؤشرات الحكم على الأداء عن طريق الكفاءة والفعالية	35
08	الأداء الداخلي والأداء الخارجي للمؤسسة	36
09	ميادين الأداء	38
10	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء	40
11	المساهمون في بنك الخليج الجزائر	73
12	بعض البيانات لبنك الخليج الجزائر	73
13	حصص المساهمون في بنك الخليج الجزائر	76
14	أرقام قياسية لسنة 2017	78-77
15	هيكل تنظيمي لبنك الخليج الجزائر لولاية قالمة	83
16	هيكل تنظيمي لبنك خليج الجزائر	84

17	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	97
18	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الالتزامات	98
19	نسبة تغطية القروض المتعطرة لاجمالي المخصصات	99
20	نسبة القروض المتعطرة لاجمالي القروض	100
21	معدل العائد على حقوق الملكية	104
22	معدل العائد على الأصول	105
23	المعدل العائد على الودائع	106
24	نسبة هامش الربح الصافي	107
25	نسبة العائد على الأصول المتاحة	108
26	نسبة الفروض الى الودائع	110
27	نسبة السيولة الحاضرة	110
28	نسبة الفروض الى اجمالي الأصول	111

قائمة الأشكال:

رقم	البيان	الصفحة
01	البنك الوسيط مالي	5
02	أوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري	17
03	مصادر أموال البك واستخداماتها	24
04	هيكل تنظيمي اداري في أحد البنوك	26
05	خريطة تنظيمية لبنك تجاري	27
06	مثلث أداء المؤسسة	34
07	مؤشرات الحكم على الأداء عن طريق الكفاءة والفعالية	35
08	الأداء الداخلي والأداء الخارجي للمؤسسة	36
09	ميادين الأداء	38
10	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء	40
11	المساهمون في بنك الخليج الجزائر	73
12	بعض البيانات لبنك الخليج الجزائر	73
13	حصص المساهمون في بنك الخليج الجزائر	76
14	أرقام قياسية لسنة 2017	78-77
15	هيكل تنظيمي لبنك الخليج الجزائر لولاية قالمة	83
16	هيكل تنظيمي لبنك خليج الجزائر	84
17	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	97

18	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الالتزامات	98
19	نسبة تغطية القروض المتعطرة لاجمالي المخصصات	99
20	نسبة القروض المتعطرة لاجمالي القروض	100
21	معدل العائد على حقوق الملكية	104
22	معدل العائد على الأصول	105
23	المعدل العائد على الودائع	106
24	نسبة هامش الربح الصافي	107
25	نسبة العائد على الأصول المتاحة	108
26	نسبة الفروض الى الودائع	110
27	نسبة السيولة الحاضرة	110
28	نسبة الفروض الى اجمالي الأصول	111

مقدمة

إن النظام المصرفي يعتبر من الأسس، التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وتعد فعاليته وسلامته من بين الأسباب الرئيسية لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي، غير ان استقرار هذا القطاع مرهون بعدة متغيرات أهمها صلابة الوحدات المكونة له من بنوك ومؤسسات مالية. وباعتبار البنوك التجارية، التي تعد من أهم عناصر القطاع المصرفي، فهي تسعى إلى بلوغ غايتها الرئيسية في تحقيق أهداف أساسية تتمثل على وجه الخصوص في الربحية، السيولة والأمانة.

ومن المعروف أن للبنوك عدة أنشطة منها قبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأنشطة المصرفية، علما وأن الجانب الأكبر من موارد البنك تشمل ودائع تستحق عند الطلب، وكذا ينبغي على البنك ان يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وبالتالي فإن تخطيط التدفقات النقدية والاحتياجات المالية يجب أن يكون من العمليات المهمة في تقييم الأداء المالي والمركز الائتماني لهذه البنوك، حتى يتسنى لهذه الأخيرة الوقوف على نقاط القوة وكذا نقاط الضعف ومن تم العمل على تجاوزها وتفاديها.

تأسيسا على ما سبق يتضح وأن موضوع تقييم الأداء المالي للبنك التجاري يعد من أهم وأبرز المواضيع في الوقت الحديث بالدراسة والبحث وذلك بهدف تحسين أداء البنوك. ويمكنها من لعب دورها الهام في الاقتصاد الوطني.

حيث أن القطاع المصرفي الجزائري يشكل ركيزة أساسية في دفع وتسيير الحركة التنموية وتفعيل وثبتها، وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية وتوفير متطلباتها، لذا فقد اكتسب موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية خاصة لدورها المتميز في تأديتها لمختلف الخدمات المصرفية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، لدفع عملية التنمية الاقتصادية كما سبق الإشارة لها مع تبوء موضوع رفع الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي، موقعا هاما خاصة في المرحلة الراهنة من تطور القطاع المصرفي و منه فإن هذا الموضوع هو إضافة للدور الرقابي، يهدف من خلاله إلى تقويم الأداء منهجا وسلوكا.

1. مشكلة الدراسة:

استنادا لما تم عرضه سلفا، بإمكان طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الأتي:

- ✓ كيف يساهم مؤشر (CAEL) في تقييم الأداء المالي في بنك الخليج الجزائر؟

من هذا السؤال تنبثق عدة تساؤلات فرعية، يمكن إيجازها كالتالي:

- ✓ ما هو مفهوم البنوك التجارية؟
- ✓ ما هو مفهوم مؤشر (CAEL) ؟ وما هي مكانته ضمن مختلف الأدوات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟

الفرضيات:

للإفاضة بالموضوع من مختلف جوانبه، والإجابة على التساؤلات المطروحة، نرى من الضروري صياغة الفرضيات التالية:

أولا: الفرضية الرئيسية

- ✓ يساهم مؤشر (CAEL) في تقييم فعلي للأداء المالي في بنك خليج الجزائر.

ثانيا: الفرضيات الفرعية

- ✓ البنوك التجارية هي مؤسسات وساطة مالية بين أصحاب الفائض والعجز المالي.
- ✓ يعتبر مؤشر (CAEL) من أهم أدوات التقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الصناعة المصرفية التي تحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع للتحليل والتقييم لاعتماده المطلوب على أموال المودعين والمستثمرين في تمويل مختلف العمليات

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- ✓ تحديد اهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المالي للبنوك.
- ✓ معرفة كيفية تقييم الأداء المالي لدى البنوك التجارية بصفة عامة وبنك الخليج بصفة خاصة.
- ✓ توضيح كيفية اعتماد مؤشر (CAEL) عند تقييم الأداء المالي لأي بنك تجاري وذلك من خلال الاستعانة بدراسة حالة بنك الخليج الجزائر.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بالنظر لطبيعة موضوع البحث تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعراض أهم ما جاءت به أدبيات الموضوع مع التحليل والتفسير، بغية تحصيل المعرفة النظرية في تعميق الفهم والإلمام بموضوع الأداء المالي بالبنوك تجارية واهم المؤشرات المستخدمة في تقييم ذلك، وهذا عن طريق القيام بمسح مكتبي لما توفر من مراجع متمثلة في الكتب والدوريات والملتقيات، أما في الفصل التطبيقي و بغية الوصول إلي النتائج التي تهدف إليها الدراسة،

فقد تم الاعتماد علي مؤشر (CAEL) في تقييم الأداء المالي في بنك الخليج الجزائر، وقد جاء اختيار هدا المؤشر في ساق ما استخدامه دراسات آخري لتقييم هذا الأداء.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي، ولعل أهم الدراسات التي اتصلت بالموضوع نجد:

الدراسة تميسة سهام (2014)، تحت عنوان: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels دراسة حالة البناء الوطني الجزائري (2008-2012) بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة. حيث حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة وتطبيق معيار Camels في تحسين وتقييم أداء البنك.
وقد تطرق الباحث لاهم مفاهيم معيار Camels، تقييم الأداء والبنوك التجارية ومن اهم النتائج التي توصل اليها على ان يتميز نموذج Camels بعناصر مالية، فنية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك ويصدر البنك الوطني الجزائري تعليمات، وهي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك التجارية.

دراسة بانت وليد الناصر (2012)، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سوريا باستخدام مؤشر CAEL، مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب بسوريا للفترة (2006-2010).

انطلق الباحث من إشكالية هل هناك فرق في الأداء المالي للمصارف الخاصة في سوريا استنادا الى تطبيق المذكور والذي يشار اليع اختصارا ب CAEL. وقد تطرق الباحث لاهم مفاهيم كفاية رأس المال، جودة الأصول الربحية والسيولة، الذي يهدف الى وجود اختلاف نسبي في أداء المصارف الخاصة في سوريا تبعا للعناصر المكونة لمعيار CAEL خلال فترة الدراسة.

دراسة إيمان زغود (2015)، تحت عنوان: الإنذار المبكر بإستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2011-2013)، مذكرة ماستر جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،حيث حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة و تطبيق معيارCamels في تحسين و تقييم أداء البنك؟

وفد تطرق الباحث لأساسيات الرقابة على البنوك التجارية، نظام تقييم أداء البنوك التجارية، وقد أكدت النتائج المتوصل إليها إلى تأكيد دور نظام التقييم في دعم عملية الرقابة على البنوك التجارية.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت العديد من الصعوبات في دراسة هذا الموضوع نذكر منها:

- ✓ قلة المراجع الخاصة بجوهر الموضوع CAEL في المكتبة.
- ✓ صعوبة الربط بين متغيرات الموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات المالية لبنك الخليج الجزائر.
- ✓ عدم تطبيق البنوك التجارية الجزائرية يمثل هذا النماذج.

دوافع الدراسة:

هناك جملة من الدوافع جعلت الطالبة تختار هذه الدراسة منها:

- ✓ الموضوع ضمن تخصص مالية مؤسسة.
- ✓ الرغبة بالتعمق في دراسة المواضيع المتعلقة بتقييم الأداء، نظرا للخاصيات التي تتميز بها مثل هذه المواضيع والتي من أهمها: التنويع، الابتكار التجديد المستمر....

هيكلة البحث:

تم تقييم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول بالإضافة إلى خاتمة تضمنت نتائج وتوصيات.

- ✓ الفصل الأول: يعتبر كنقطة بداية للدراسة المعنون الإطار النظري للبنوك التجارية.
- ✓ الفصل الثاني: حيث تم التطرق فيه إلى عموميات حول تقييم الأداء المالي.
- ✓ الفصل الثالث والخير: خصصناه للجانب التطبيقي الذي كان بنك الخليج الجزائر نموذجا بمحاولة إسقاط ما تطرقت إليه في الجانب النظري.

وفي الأخير الخاتمة حيث قدمت ملخصا عاما عن الموضوع واهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الفصل الأول

أساسيات حول البنوك التجارية

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذلك الى أهمية الخدمات المصرفية التي تقدمها، والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بغض النظر عن نظامه الاقتصادي، حيث أنها لم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي إلى تقديم أحدث الخدمات تماشيا مع التطورات الحديثة في مجال التمويل.

وتعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي لأنها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظرا للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد.

وقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
- ✓ المبحث الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية وأشكالها
- ✓ المبحث الثلث: موارد واستخدامات البنوك التجارية ومصادرها وهيكله التنظيمي

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تشكل البنوك التجارية المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد، فهي تعتبر إحدى ركائز القطاع المصرفي في الدول. والبنك بصفة عامة هو عبارة عن مؤسسة ائتمانية يعتمد عليها أي بلد لإنعاش اقتصاده الوطني من خلال إمداده بالأموال اللازمة لذلك. ومن بين هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك ودائع، ووظيفتها الأساسية هي منح القروض.

وتعد البنوك التجارية متعاملا اقتصاديا فاعلا ومحركا هاما للتنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ لم يعد دورها مقتصرا على الوساطة بين أصحاب الفائض والعجز، بل ابتعد عن ذلك المفهوم التقليدي بتقديمهم خدمات حديثة. إذ أن غايتها وأهدافها الرئيسية هي تحقيق أقصى قدر من الربحية وضمان استمراريتها في ممارسة نشاطها، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها

قبل تعريف البنوك التجارية سوف يتم التطرق إلى نشأتها وكيفية ظهورها.

أولا: نشأة البنوك التجارية.

ترجع نشأة البنوك التجارية، إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، عندما بدأت طبقة التجار والصناع (وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة) بتحقيق فوائض نقدية ضخمة من عملياتها التجارية المختلفة الأمر الذي دفعها إلى التفكير والبحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على ثرواتها من السلب والنهب والضياع، وهي كانت من السمات البارزة لتلك العصور، وقد وجدت تلك الطبقة ضالتها في الصاغة والصيارفة، بل وبعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والأمانة وقوة المركز المالي، فكانت طبقة التجار والصناع سالفة الذكر تودع لديهم ما تريد من فوائضها النقدية لحفظها وحراستها مقابل عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها ، وفي نفس الوقت كان المودعون يحصلون من المودع لديهم الأموال على شهادة تثبت حقوقهم، وكانت تلك الشهادات تتضمن تعهدا من المودع لديهم الوديعة، برد قيمة الوديعة عند طلبها في الحال كما ونوعا.[1]

[1] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص 203.

ومع تزايد حجم التعاملات التجارية وازدهار التجارة في كامل دول العالم خاصة إيطاليا، ثم تحويل هذه المصارف البدائية إلى مؤسسات يتم التعامل من خلالها بعمليات الإيداع والإقراض، حيث ظهر لأول بنك وهو بنك البندقية نسبة 1157، بعدها ظهر مصرف الودائع في برشلونة سنة 1401، ثم بنك زيالتو بالبندقية سنة 1587، تلاه بعدها بنك أمستردام سنة 1609، ثم هامبورغ بألمانيا سنة 1619، وبعد مدة ظهر بنك إنجلترا سنة 1694، وفي الأخير بنك فرنسا سنة 1800.[1]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

إن أصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية (BANCO) والتي تعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون بتحويل العملة ثم تطور معنى الكلمة وأصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود. 2

وللبنوك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين والدارسين لها، ومهما تعددت هذه التعاريف فإن معظمها تخلص إلى أن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض). إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.[3]

والبنوك التجارية هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية.[4]

وتعرف البنوك التجارية بأنها: "تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجل محددة، وتزول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في

[1] حسن بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ص عمان الطبعة الأولى ،2018 ص 203.
[2] شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 24.
[3] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية،2000، ص 273.
[4] محمد السيد سريا، البنوك التجارية شركة التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2008، ص 15.

الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البناء المركزي ".[1]

ويوضح لنا الشكل التالي دور البنك في مجال الوساطة المالية.

الشكل رقم (01): البنك كوسيط مالي

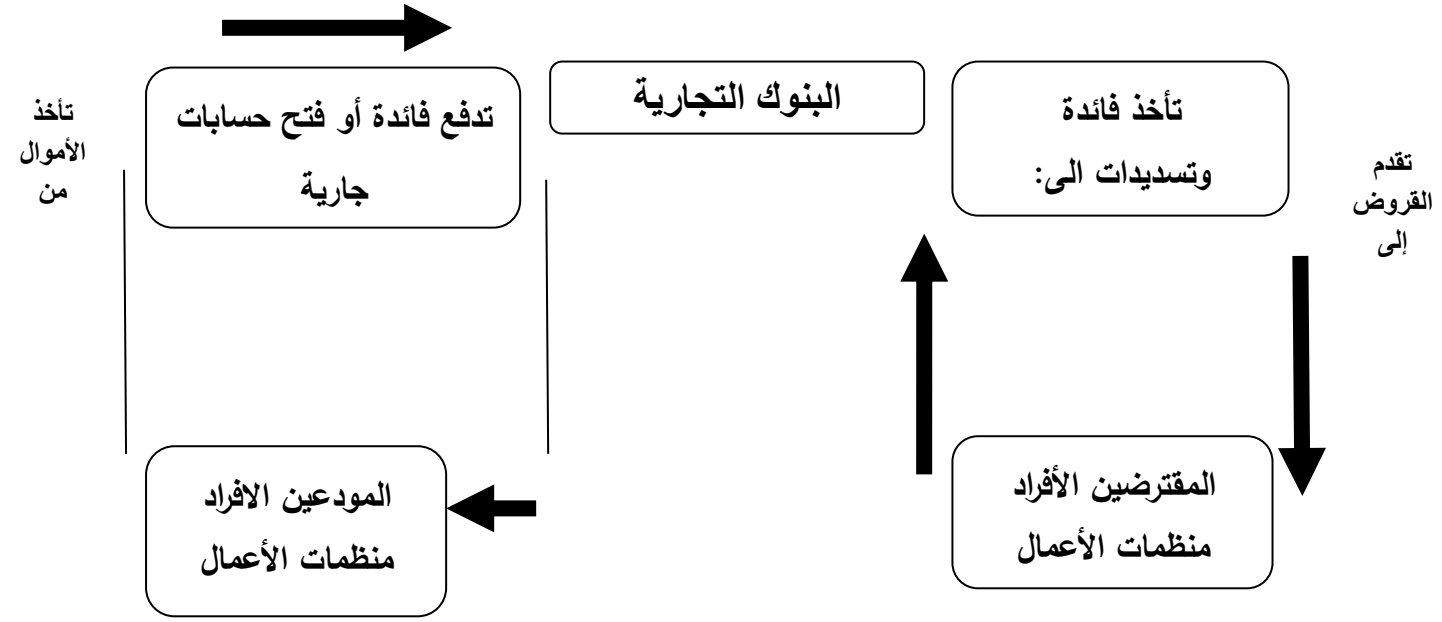

المصدر: محمد الصيرفي: إدارة المصرف، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص08.

يوضح لنا الشكل رقم (01) دور البنك في مجال الوساطة المالية، حيث يتلقى الأموال من المودعين سواء كانوا أفراد أو منظمات أعمال ويمنحهم لقاء ذلك فوائد. ويقوم بعد ذلك بمنح قروض لمختلف الطالبين لها.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وانواعها.

للبنوك التجارية خصائص وأنواع تميزها عن غيرها:

أولا: خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية في ما يلي:[2]

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر،2000،عمان،ص 33.

[2] سناء مسعودي ،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،بنوك، الوادي،2012، ص 5 و 6

1. تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها الى التحكم في نشاط البنوك بما يتوفق وطبيعة اقتصاد البلد.
2. تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساس للقطاع المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الافراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.
3. يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ "وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.
4. تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها "البنك المركزي" وتتعدد من المصدر بالنسبة الى النقود الكتابية "اختلاف البنوك التجارية".
5. هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال آخذا وعطاء، أي تأخذ الأموال من عند الجمهور في شكل ودائع وتقوم بمنحها في شكل قروض.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة وهي:

أ. **البنوك حسب فاعليتها:** تنقسم البنوك حسب فاعليتها إلى: [1]

أولا: بنوك الودائع

عرف القانون الفرنسي لعام 1940 بنوك الودائع بأنها: "تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلي أو لمدة لا تتجاوز السنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك، وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس، وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري".

ثانيا: بنوك الأعمال

كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة، أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار السامة للنشر والتوزيع، ص 57 ص 58.

وهكذا فإن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية، وذلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القرض التي تصدرها وأن تشرف على إدارتها. ويعود الفضل إليها في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل. غير أن القانون اشترط ألا توظف البنوك في هذه المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين.

ب. أنواع البنوك التجارية حسب شمولها

حسب هذا المعيار تنقسم البنوك التجارية إلى: [1]

1) البنوك ذات الفروع المتعددة

وهي البنوك التي تتخذ في الأغلب شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، ولها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة لا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي تنص عليها لائحة البنوك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يصنع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

2) بنوك السلاسل

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3) بنوك المجموعات

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركات القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما ترك لها تنفيذ هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص ص 32-33.

4) البنوك الفردية

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، وبذلك فهي سوف تتعامل في مجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر ومن أمثلتها مؤسسة "الراجحي" المصرفي بالمملكة العربية السعودية فهي عبارة عن بنك فردي.

5) البنوك المحلية

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

ج. أنواع البنوك حسب انتمائها

تنقسم إلى: [1]

أولا: البنوك الوطنية

هي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.

ثانيا: البنوك الأجنبية

هي تلك البنوك التي تكون مؤسس في بلاد أجنبية، وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.

أنواع البنوك حسب طبيعة أعمالها

تنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

أولا: البنوك التجارية:

وهي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية المعتادة والتي حددت وظائفها التعليمات والمنشورات والتشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي كقبول الودائع حسب أنواعها وتقديم القروض والسلفات بالضمانات المتعارف عليها وكافة الخدمات المصرفية الأخرى.

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ثانيا: البنوك الصناعية

وهي البنوك التي تتخصص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال منح القروض لإقامة المشاريع الصناعية الجديدة والتي تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية.

ثالثا: البنوك الزراعية

وهي البنوك التي تتعامل مع القطاع الزراعي، حيث تختص بتقديم كافة النشاطات والخدمات المصرفية لمساعدة مكونات هذا القطاع في القيام بالأعمال التي تساعدها في أداء دورها في مشروعات التنمية الزراعية وسواء كان هذا القطاع مكونا من الأفراد أو جمعيات تعاونية زراعية.

رابعا: البنوك العقارية[1]

وهي البنوك التي تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد والهيئات أو الجمعيات التعاونية للإسكان وذلك لمساعدتهم في إنشاء العقارات أو المجتمعات العمرانية الجديدة.

المطلب الثالث: مبادئ البنوك التجارية[2]

يوجد عدة مبادئ هامة تلتزم البنوك بأداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها. ومن أهم هذه المبادئ نجد ما يلي:[3]

1. السرية

ان عامل السرية اهم عامل يجب ان يتوفر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك ان يخبر أحد عن اسرار عملائه فهذا التزام عام تفتضيه اصول المهنة ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك تجار وشركات التأمين)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007. ص7.

[2] عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية و الشرعية (النظام المصرفي – نظرية التمويل الاسلامي – البنوك الاسلامية)،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2013،ص ص 44 45.

[3] محمد جمال عي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك تجار وشركات التأمين)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007. ص7

2. حسن المعاملة

يعتبر حسن المعاملة أهم عنصر لتحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، فواجب البنك هو اختيار العاملين بعناية فائقة والعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة الى عملائه.

3. الراحة والسرعة

ان احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك لهذا تسعى البنوك الى توفير أكبر قدر من الراحة واعداد اماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار ومما يساعد على السرعة في انجاز الاعمال بالبنك هو استخدام الاجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخدامات البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع المراسلين.

4. كثرة الفروع

يسعى البنك دائما الى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة تعود بفوائد كثيرة على البنك منا :

- التسهيل على عملاء البنك اجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال الى ادارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت والمال؛

- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة الى أخرى.

المبحث الثاني: وظائف، أهداف وأشكال البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث الى أهداف البنوك التجارية التي تتسم بها، وأهم الوظائف التي تقوم بها وتحديد أشكالها.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف: الأولى تقليدية والثانية حديثة، ونفصل هذه الوظائف فيما يلي:

أولا: الوظائف التقليدية للبنك التجاري

في إطار أداء مهامها تقوم البنوك التجارية بأداء جملة من الوظائف التقليدية وهي:

– **قبول الودائع:** يقبل البنك نوعين من الودائع الأولى جارية يمكن السحب عليها في الحال ولا يتقاضى العميل عنها فوائد، والثانية غير جارية لا يمكن سحبها عند الطلب وتستخدم لغرض الادخار والتوفير، ويتقاضى العميل عنها فائدة .[1]

– **منح الائتمان:** تعد هذه الوظيفة امتدادا لسياسة البنوك التجارية المتعلقة بقبول ودائع الأفراد، والتعامل على أساسها في منح الائتمان، ومن هنا فهي الثقة في البنك التجاري ونجحت سياسته في جذب الودائع، كلما زاد توسعه مراعاة التوفيق بين السيولة البنك التجاري وربحيته.[2]

– **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما ينسب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايد وتحدث عملية خلق النقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزها عن الودائع الأصلية، والتي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقودا أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي.[3]

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

توجد عدة وظائف حديثة للبنوك التجارية أهمها:[4]

أ. إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي :

ب. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره، أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا تتجاوزه.

ج. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا

[1] حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2009، ص 23

[2] عزيزة بن سمية، الائتمان في البنوك التجارية، دار الأنام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 23.

[3] عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004، ص 11

[4] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 85 86.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى منها:

1. **وظيفة التوزيع** : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
2. **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رسمت له من أغراض، والتأكد من مدى ما حققه استخدامات من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تتلخص الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها في ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1) الربحية **Profitabilité**: [1]

ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه، فبالنسبة لجانب الإيرادات، فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط المصرف، لذلك فإنها تأخذ شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير، أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أشكالها، أو العملات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها لعملائه. أما بالنسبة لجانب التكاليف، فيتعين أن نميز بين نوعين من التكاليف التي يتحملها المصرف وهما ما يمكن أن نسميه بالتكاليف الإدارية التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال ...) والتكاليف التجارية المالية (الفوائد والعملات الدائنة، الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية ...).

2) السيولة **Liquidité**:[2]

يتمثل الجانب الأكثر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وتعد من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي

[1] عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، الطبعة الثالثة، 1996، ص ص 11 12.

الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلا لقد اضطر بنك أنثر اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في : 14 نوفمبر 1922، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية

الأمان **Sécurité**:

يقصد بتحقيق الأمان هو العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أو أكثر من أنشطة البنك.[1]

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك[2]

توظيف الأموال: تعتبر القروض السمة الاساسية للبنك التجاري والمصدر الاساسي لتحقيق الربحية كما تمثل القروض نسب مالية جدا في جانب الاصول ميزانية البنوك التجارية، مما يتطلب العمل معها بحذر شديد لزيادة الارباح من جهة وتحقيق الامان من جهة ثانية

الحصة في السوق البنكي: يسعى البنك التجاري الى امتلاك حصة كبيرة في السوق البنكية حتى تمكنه من احتلال مكانة هامة ومرموقة في الجهاز البنكي بالإضافة إلى اكتساب ميزة تنافسية[3].

[1] محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 8.

[3] كمال حشوني، عبد الكريم بعداش، البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاع التجارة الخارجية، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، ديسمبر2004، جامعة 08ماي 45قالمة،ص ص171-172.

المطلب الثالث: أشكال البنوك التجارية

يقصد بنطاق النشاط في هذا الصدد تعدد المناطق الجغرافية التي تخدمها البنوك، وتنوع الأنشطة وامتدادها إلى مجالات غير مصرفية، وبالطبع لا تستطيع بعض البنوك توسع نطاق النشاط، ما لم تعيد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك من خلال التعرض للأشكال التنظيمية للبنوك وهي: البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة والبنوك التجارية ذات الفرع، والبنك كتابع لشركة قابضة.[1]

يمكن أن تكون البنوك التجارية بأحد الأشكال التالية:

أ. **البنوك التجارية ذات الفرع** : حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد (مدينة أو أكثر من مكان، أكثر من مدينة)، وبذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع، وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.[2]

ب. **البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة (البنوك المحلية)**: حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.[3]

الوفرات الاقتصادية[4]:

يذكر المؤيدون أن السماح للبنك بإنشاء فروع يعني كبر حجم البناء واتساع دائرة نشاطه، وهو أمر يؤدي إلى تحقيق بعض الموفورات الاقتصادية التي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمة المقدمة، وذلك أساس أن الفروع لا تحتاج لنفس التسهيلات أو نفس الخليط من المهارات المتخصصة التي يحتاجها بنك مستقل، فمثلا لا يحتاج الفرع المتخصصين لوضع سياسات الإشهار أو سياسيات الإقراض، إذ يمكن الاستفادة بخدمات المركز الرئيسي في هذا الصدد، يضاف إلى ذلك قدرة البنوك ذات الفروع على جذب وتنمية القيادات الإدارية والمهارات المتخصصة، التي عادة ما تسهم في تخفيض التكاليف عندما يكون حجم العمليات كبير.

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

[2] شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 235 236.

[4] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص ص46، 47، 48.

1) **الأمان :**

يعتبر الأمان أي انخفاض احتمال الفشل من أهم المزايا، التي تذكر للبنوك ذات الفروع، ذلك إن تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك يحمل في طياته تباين في نوعية العملاء (مودعين ومقترضين) وأنشطتهم، وأيضا تباين مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع البنك . والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث سحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البناء لمخاطر العسر المالي، كما يقلل من احتمالات لعرض محفظة الاستثمارات لخسائر رأسمالية كبيرة او لانخفاض شديد في العائد المتولد منها.

2) **المنافسة :**

يعتقد المولدون ان مجرد النص على السماح للبنوك بإنشاء فروع من شأنه ان يخلق مناخا تنافسيا يسهم في تحسين الخدمة المقدمة للعملاء فإدراك البنك الذي يخدم بمفرده منطقة معينة امكانية قيام بنوك. اخرى انشاء فروع لها.

في المنطقة، يدفعه الى تحسين الخدمة المصرفية وتطويرها حتى يجعل الامر صعبا على البنوك التي تعكر في انشاء فروع لها في تلك المنطقة، ويرد المعرضون على ذلك بأن التوسع في انشاء الفروع لا يؤدي الى خلق مناخ تنافسي بل على العكس يؤدي الى خلق مناخ احتكاري.

إذ قد يؤدي إلى سيطرة عدد محدود من البنوك على النشاط المصرفي ويدللون على ذلك بالوضع في امريكا ففي الولايات التي تسمح بإنشاء الفروع عادة ما يخدم الولاية عدد محدود من البنوك.

تدفق الاموال[1] :

من مزايا الفروع انها تمكن البنك من تحويل الاموال من للفروع التي يقل فيها الطلب على القروض الى فروع اخرى تحتاج الى مزيد من الاموال لمواجهة طلب متزايد على القروض، وهو ما يعني في النهاية الاستغلال الامثل للموارد، ويرد المعارضون على ذلك بالقول بأنه البنك يمكنه ان يحقق نفس المستوى من تدفق الاموال دون حاجة الى انشاء فروع.

خدمة العملاء :

يدعى المؤيدون للبنوك ذات الفروع، انه يمكن لتلك البنوك ان تقدم خدمات services لعدد كبير من العملاء، كما يمكنها ان تقدم تلك الخدمات بما يلائم على منطقة ويرد المعارضون على ذلك بالقول بأنه اذا كان

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 43،44.

انشاء الفروع يسمح بتقديم الخدمات لعدد كبير من العملاء الا ان الفرع الواحد قد لا يقدم كل الخدمات التي يحتاجها العملاء. كما ان الواقع العملي يؤكد على ان الفروع عادة ما تكون اقل استعدادا لتقديم قروض صغيرة ما لم تكن تلك القروض مضمونة برهن وهو اوامر لا يلائم صغار المقترضين

خدمة المدن الصغيرة :

لعل من اهم مزايا البنوك ذات الفروع انه يمكنها تقديم الخدمة المصرفية الى المدن الصغيرة اقل مما لو قدمت تلك الخدمة عن طريق بنك صغير، هذا بالإضافة الى ان حجم الخدمات المصرفية المطلوب لتلك المدن قد لا يكون كافيا لتأسيس بنك مستقل لخدمتها وهذا يعد ادعاء قوي يصعب على المعارضون الرد عليه.

ومن خلال أشكال نشاط البنوك التجارية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) أوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري:

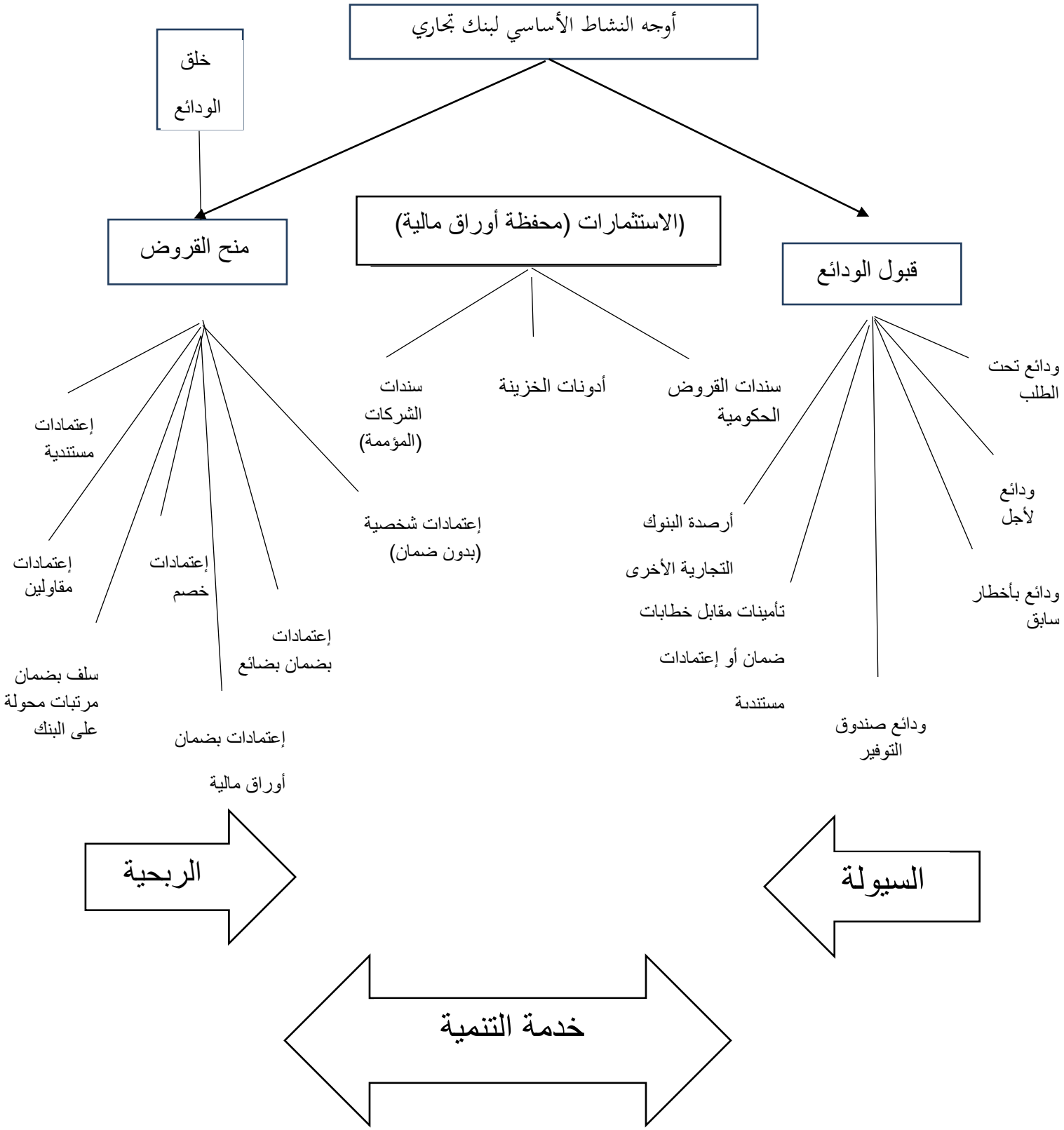

المصدر: عبد الغفار حنفي: عبد السلام أبو القحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1993، ص 27.

ومن خلال هدا الشكل يمكن أن نستنتج أن البنك بإمكانه قبول الودائع ومنح القروض

المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية ومصادرها وهيكله التنظيمي

تتنوع موارد البنوك التجارية من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزاما للبنك اتجاه الغير أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يشغل البنك الموارد المتاحة لديه من اجل تحقيق أرباح وعوائد، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى مصادر كل من الموارد واستخدامات البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي ومقارنتها مع البنوك الإسلامية والتقليدية.

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية واستخداماتها

أولا: موارد البنوك التجارية

يقصد بموارد البنك التجاري التزامات البنك أو خصومه التي يقوم بها بتوجيهها واستخدامها في مجالات وبصيغ مختلفة، ويمكننا أن نميز بين نوعين من الموارد، ذاتية وغير ذاتية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي: [1]

1. **الموارد الذاتية:** وتمثل التزامات البنك اتجاه أصحاب رأس ماله، وتسمى أيضا موارد داخلية وتشمل ما يلي:

– **رأس المال المدفوع:** هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطهم، فهو إذن يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، وتتضاءل أهميته مقارنة مع الموارد الأخرى للبنك، فهو بمثابة مؤشر يوضح المركز المالي للبنك والثقة التي يحظى بها.

– **المخصصات والاحتياطات والأرباح غير الموزعة:** [2]

أ. **الاحتياطي:** هي المبالغ التي اقتطعها البنك من الأرباح فتراكمت لديه وهو على نوعين:

احتياطي قانوني: ملزم قانونا للبنك بتكوينه.

احتياطي خاص: البنك غير ملزم لكنه يستخدم لتدعيم رأس المال الاحتياطي يتجاوز رأس المال في البنوك التجارية القديمة الناجحة.

[1] عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997م، ص 43.

ب.الأرباح غير الموزعة: هي تلك المبالغ التي يعمد البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غاياتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة.[1]

ج. المخصصات: المفهوم الواسع للموارد الذاتية للمخصصات تمثل التزامات على البنك لأصحاب رأس ماله وليس للغير أما إذا أخذن بالمفهوم الضيق للموارد الذاتية يكون بالنفي.

فالذي يعده موردا ذاتيا فعليا من هذه المخصصات هو ذلك الجزء الذي يزيد عما يستغرق منها في تغطية فقدان مؤكد أو شبه مؤكد في بعض أصول البنك وفي مقابلة التزامات مستحقة عليه، فهذا الجزء يمثل احتياطيا مستترا، ولا يعيب عن البال صعوبة تقدير هذا الجزء من المخصصات الذي يعد موردا ذاتيا فعليا تقديريا دقيقا.[2]

2. الموارد الخارجية أو الغير ذاتية[3]

أ. **الودائع:** وهي قوام حياة البنوك التجارية، والمصدر الرئيس الأموال البنوك التجارية، ويعتبر حجم الودائع هي المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه، والودائع وكما سبقت الإشارة إليها في وظائف البنوك التجارية، تأخذ عدة صور هي : الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير، والودائع بأسعار.

ب. **ودائع البنوك الأخرى:** وهي عبارة عن التزامات البنك تجاه البنوك الأخرى، سواء كانت بنوك محلية أو أجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون في صورة حسابات جارية أو حسابات لأجل وعلى الرغم من أنها تمثل التزامات على البنك إلا أنها تعتبر مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها.

ج التأمينات النقدية المختلفة: وهي أيضا تعتبر مصدرا من المصادر التي يحصل منها البنك التجاري على الموارد المالية التي يحتاجها، ومن الأمثلة عليها، تأمينات خطابات الضمان التي يصدرها البنك.

[1] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 187.

[2] صبحي تادرس قريصة، إسماعيل أحمد الشناوي، إقتصاديا النقود والبنوك، دار الجامعة، 1993، ص ص 177 178.

[3] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (المبادئ والأساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2018م ،ص 219

د. المبالغ المقترضة من البنك المركزي :وتمثل بدورها مصدرا هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي، وفي الظروف العادية يتحدد التجاء البنوك التجارية للإقراض من البنك المركزي باعتبارات منها مدى كفاية مواردها من الودائع ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه، وأيضا تحقيقها بالتعاون مع البنوك التجارية وعلى العموم يمثل البنك المركزي في العصر الحاضر " الملجأ الأخير للإقراض " لتدعيم مركز سيولة البنوك التجارية والمحافظة عليها.[1]

هـ. الاقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل.[2]

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

بعد أن تحصلت البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات وهي تختلف من نظام مصرفي إلى آخر ومن بنك إلى آخر، وفي هذا الإطار هناك جملة من العوامل يمكن أن تؤثر على كيفية توزيع البنك لموارده على مختلف الاستخدامات يمكن ذكر منها ما يلي:

1. أرصدة نقدية حاضرة

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال :[3]

- ✓ نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري، حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- ✓ أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي، حيث يحتفظ البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية، ويطلق على هذه النسبة بـ " نسبة الاحتياطي القانوني ".
- ✓ وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شبكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة

[1] حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود، البنوك التجارية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 175.

[3] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية، 1999، ص195.

2. أوراق مالية:

اتجهت البنوك التجارية إلى استثمار نسبة من مواردها في الأوراق المالية بغرض الحصول على دخل، ولكن هذه الأوراق تعتبر أقل سيولة من الأوراق التجارية المحضورة، فهي تشمل الأسهم في الشركات الصناعية والتجارية مختلفة عن النوع الآخر. لذلك فإن البنوك التجارية، رغبة منها في الحيطة وعدم التعرض للأخطار، لا تستثمر عادة أموالها إلا في الأوراق المضمونة، مثل السندات على الحكومة وعلى الشركات المالية الكبرى، ولا تستثمر أموالها في الأسهم إلا في الشركات الكبرى، التي لا تلوح فيها أية مخاطر.

3. القروض

يعتبر منح القروض بمختلف أنواعها عائد أكبر من أنواع التوظيف السالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

4. الأصول الثابتة[1]

هذه الأصول وإن كانت عقيمة في حد ذاتها إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه، وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته.

المطلب الثاني: مصادر تمويل في البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.

أولا: مصادر البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية على ما عداها من البنوك الاخرى بمميزات خاصة، حيث تتمثل هذه الخاصية في قيام البنوك التجارية بتلقي الودائع بأنواعها واشكالها المختلفة (إيداعات تحت الطلب، إيداعات لأجل، إيداعات التوفير) بالإضافة الى عمليات اخرى محصورة فقط بنشاط البنك التجاري، فقد عرف قانون البنوك رقم 24/لسنة 1971الاعمال المصرفية: " بأنها جميع الخدمات المصرفية التي تشتمل بصورة خاصة على قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك كليا في الاستثمار او جزئيا بالإقراض."

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص245.

وبهذا المعنى فان الاعمال المصرفية لا يقتصر على قبول نوع معين من الودائع، كما أنه لا يصنف نوع الائتمان الذي يمكن للبنك المرخص ان يمنحه. لكي تقوم البنوك التجارية بتأدية هذه الوظائف والمهمات بشكل فعال ومؤثر لابد من وجود مصادر التمويل لدى هذه البنوك، ويمكن تقسيم مصادر التمويل في البنوك التجارية إلى قسمين رئيسين:

1) مصادر التمويل الداخلية [1]

تتكون موارد البنك التجاري الداخلية من رأس المال الخاص بالبنك واحتياطاته ومؤونتاه، حيث ان رأس المال يشكل العامل الاهم من عوامل التمويل الداخلية، فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية، اما المصدر الثاني الداخلي المتمثل في الاحتياطيات، فقد حددت القوانين حجم الاموال الاحتياطية الواجبة الاقتطاع من ارباح البنك الصافية السنوية، وقد تصل نسبة هذه الاقتطاعات من الربح السنوية الى حوالي 35% الى ان تبلغ مجموع هذه الاحتياطيات مبلغا يعادل نصف رأس المال المخصص للبنك التجاري.

المصدر الثالث من المصادر الداخلية فهو المؤونات، وهي المبالغ التي تحمل سنويا على ارباح الدورة المالية وذلك بهدف تغطية بعض الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في موجودات البنك، كالقروض المشكوك في تحصيلها والسندات التجارية التي تم حسمها وتعذر تحصيلها...الخ. تشكل مصادر التمويل الداخلية هوامش ضمان بالنسبة الى المودعين والمدخرين لدى البنك التجاري وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة وايام الازمات، ومع ذلك فان هذا الهامش يكون في اغلب البنوك التجارية غير كافي نتيجة لانخفاض نسبته الى جملة مصادر التمويل الاخرى المتاحة للبنوك التجارية، حيث ان نسبة هذه المصادر لا تتحاوز 15% او اقل من جملة مصادر التمويل المتوفرة للبنوك التجارية.

2) المصادر الخارجية [2]

تتمثل هذه المصادر الغالبية العظمى من موارد البنك وتنقسم الى مصدرين :

أ. موارد البنك من الودائع المختلفة والمتعددة لجمهور المتعاملين مع البنك ومن هذه الودائع

[1] عبد الرزاق الشحاذة، محاسبة المنشآت الماليةّ، مرجع سبق ذكره، ص21.22.

[2] محمد السيد سرايا، البنوك التجارية/ مرجع سبق ذكره ،ص 8-9.

ما يلي :

ودائع تحت الطلب: وتتمثل في الحسابات الجارية الدائنة لعملاء البنك الذين من حق اصحابها سحب اي مبالغ منها في اي وقت عن طريق الشيكات وهذه الودائع لا يحتسب عليها اي فوائد لأنها قابلة للسحب في اي وقت وتمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من جملة موارد البنك وهي في حدود 50% من هذه الموارد.

ودائع لأجل معين: وهي المبالغ التي لا يجوز للعميل سحب اي مبلغ منها الا بعد انتهاء المدة المقروءة للوديعة او بعد اخطار البنك قبل السحب بمدة محددة كحد أدني وتحتسب على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده كحد أدني،

وتحتسب على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده كحد أدنى وتحتسي على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده البنك وفقا لمستوى المعدلات على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي، وفي حالة سحب مثل هذه الودائع قبل مدتها المتفق عليها فإن العميل يفقد الفائدة عليها، وتمثل هذه الودائع نسبة محدودة في البنوك التجارية فهي في حدود 15%في المتوسط،

ودائع صندوق التوفير: وتتعلق هذه الودائع في الغالب بصغار المدخرين عن طريق دفتر توفير خاص ويحدد لها معدلات فائدة معينة من قبل البنك وفقا لمعدلات الفائدة السائد وتصل نسب هذه الودائع الى حوالي 25%من جملة موارد البنك بصفة عامة.

اما فيما يتعلق بالاستخدامات فتتعلق بطريقة التصرف في موارد البنك والتي يمثلها جانب الموجودات في ميزانية البنك التجاري ومن عناصرها.

- ✓ ارصدة نقدية.
- ✓ سندات حكومية.
- ✓ الاوراق التجارية المخصومة.
- ✓ قروض وسلفيات للعملاء.
- ✓ أصول سابته طويلة الأجل[1].

[1] محمد السيد سرايا، البنوك التجارية/ مرجع سبق ذكره ،ص 8-9.

الشكل رقم (03): مصادر أموال البنك واستخداماتها

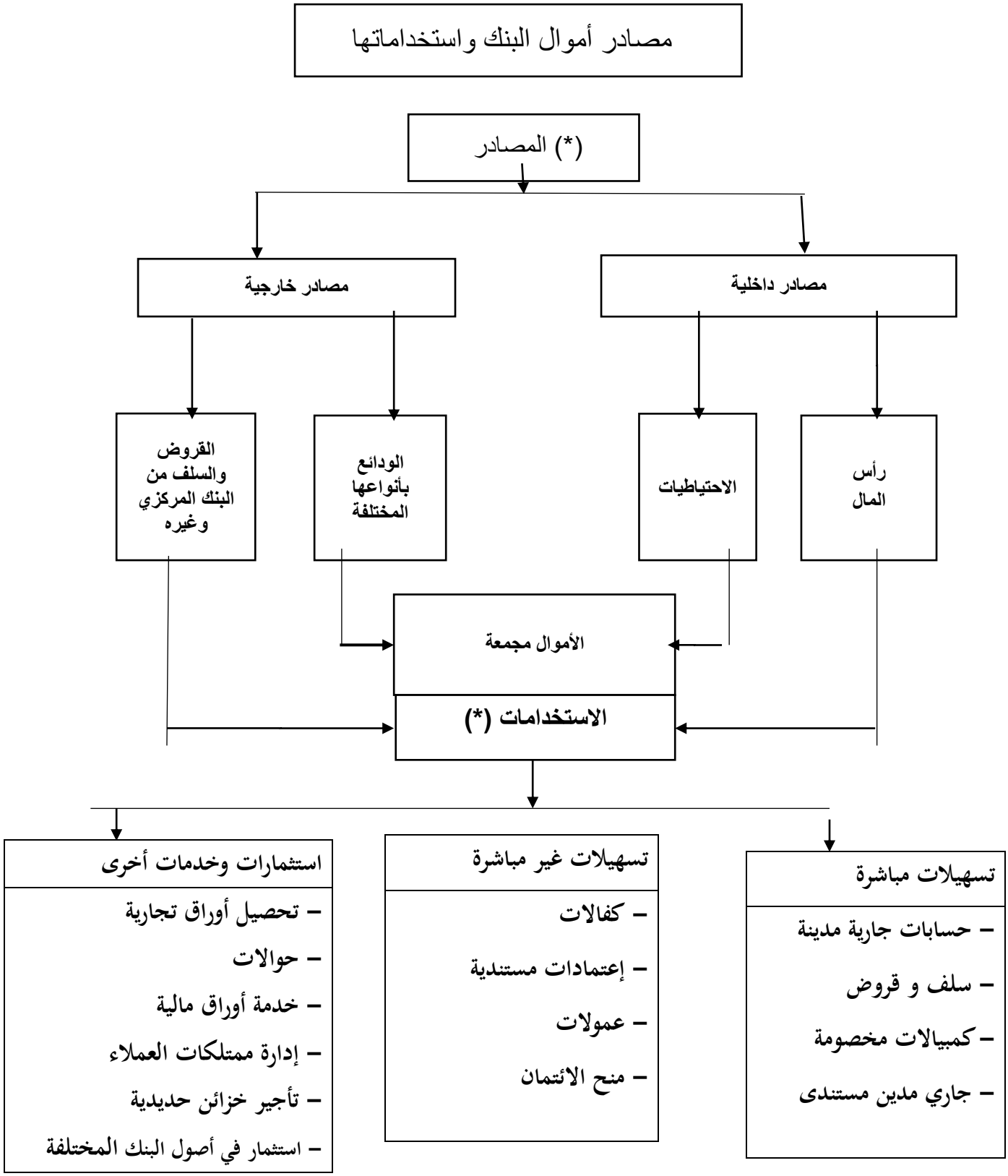

المصدر: محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره ص:21

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

من المتفق عليه ان البناء التنظيمي لابد ان يعكس الانشطة التي يتم ممارستها وبناء عليه يصبح من المتوقع ان يتضمن البناء التنظيمي للبناء التجاري ادارات رئيسية للودائع، والائتمان الى الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية، هذا الى جانب ادارات فرعية لأنشطة الحسابات والشؤون القانونية والرقابة الداخلية وما إلى ذلك، ويوضح الشكل(4 و 5) هيكل تنظيمي مبسط لبنك تجاري ذات وحدة مصرفية واحدة، وبالطبع يمكن ان توجد ادارات اخرى للبحوث والعلاقات العامة والتخطيط والمتابعة والأمن والشؤون القانونية وما الى ذلك.

وإذا كانت ادارات الائتمان والاوراق المالية، والودائع (الحسابات) تمثل الادارات الرئيسية التي تعكس طبيعة نشاط البنوك، فلقد ظهرت الانشطة اخرى أصبح لها اهمية كبيرة في مقدمتها ادارة الاموال المؤتمن عليها، والتأمين لصالح الغير[1].

1. إدارة القروض

تركز هذه الادارة اساسا على تقدير الانواع المختلفة من القروض وبالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض وانما يكون هناك قسم لكل نوع من انواع القروض، فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للمشروعات الكبيرة وقسم للقروض للتي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة وقسم لقروض المؤسسات المالية، وقسم لقروض شركات التأمين، وقسم لقروض التي تقدم الى التجار وسماسرة الاوراق المالية، كما ان هناك اقسام بالبنوك الكبيرة الحجم لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء، وكذلك فقسم للتأجير بالنسبة للبنوك التي يكون لها تعاملات خارجية فيكون لديها قسم للقروض او الحسابات الخارجية[2].

ادارة التمويل

1. ادارة العمليات
2. ادارة الاموال المؤتمن عليها لدى البنك[3].

[1]منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)،" مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]عبد الفتاح عبد السلام، محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، دار الجامعة صليعة للنشر والتوزيع، 1998، ص 216.

[3]عبد الفتاح عبد السلام، عبد صالح الحناوي، ، مرجع سابق ، ص ص219-220.

الشكل رقم (04): هيكل التنظيم الإداري في احد البنوك.

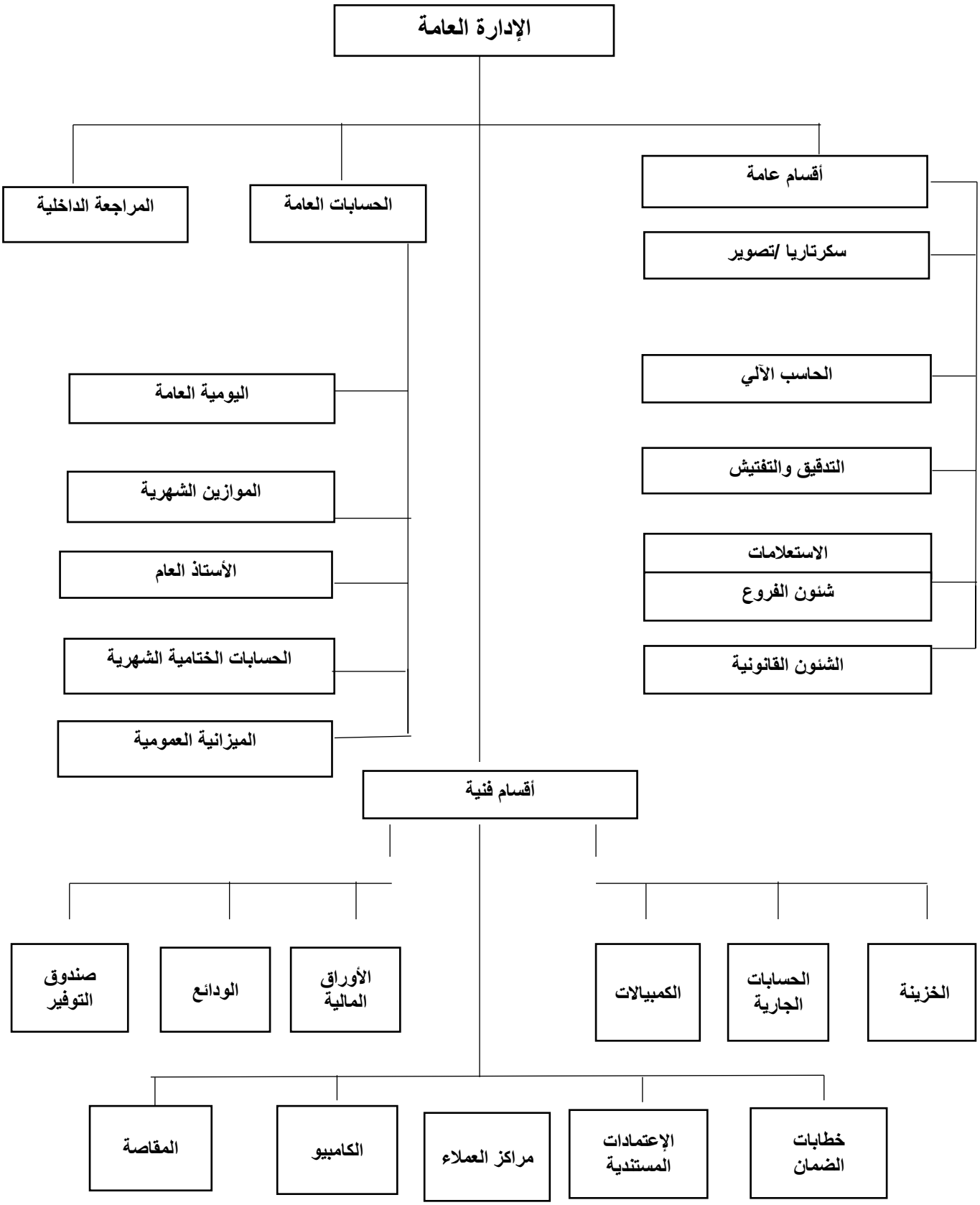

محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص27

الشكل رقم (05): خريطة تنظيمية لبنك تجاري

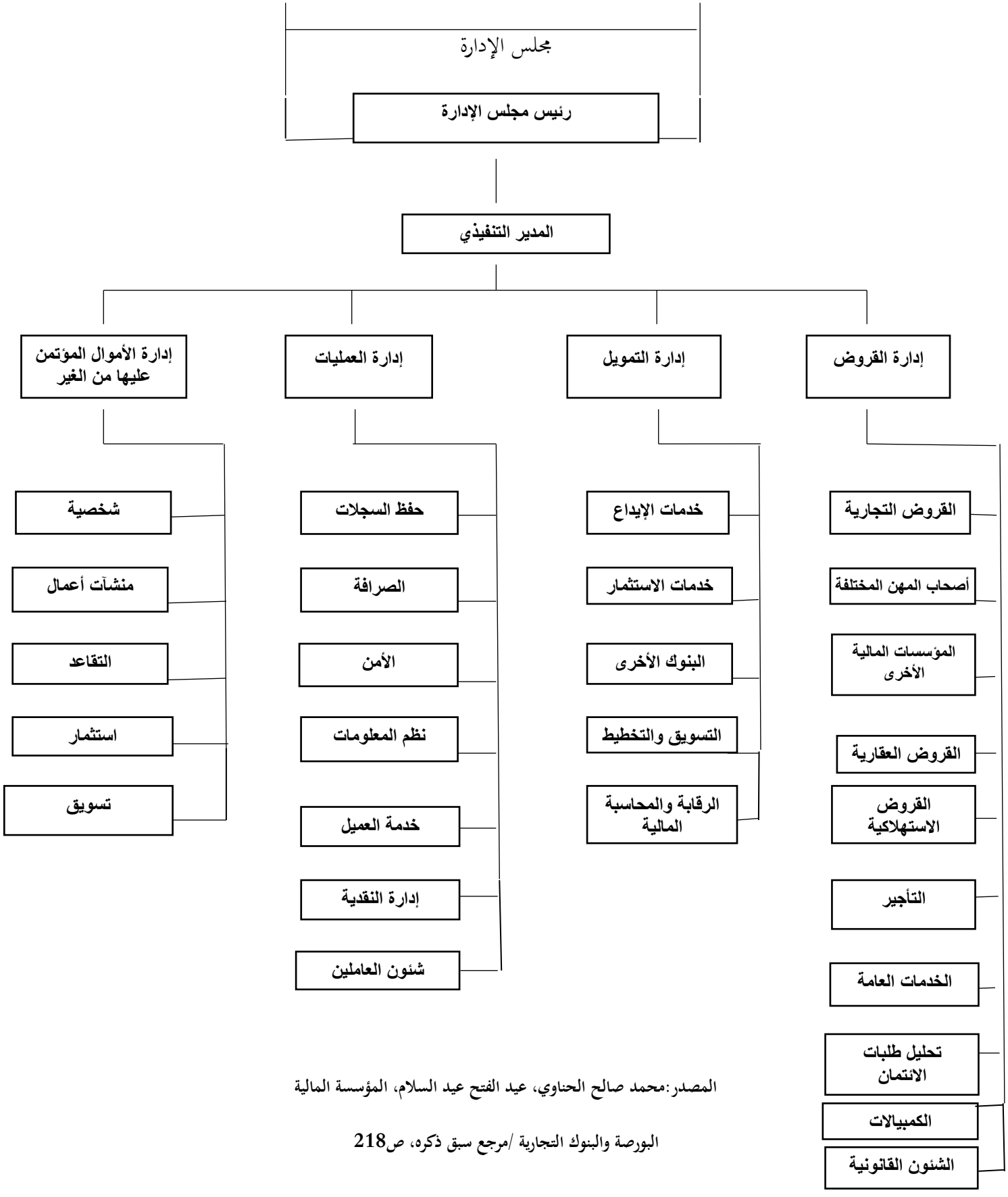

المصدر:محمد صالح الحناوي، عيد الفتح عيد السلام، المؤسسة المالية البورصة والبنوك التجارية /مرجع سبق ذكره، ص218

المطلب الثالث: الرقابة على البنوك التجارية.

تعرف البنك المركزي

هو عبارة عن مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولية عن ادارة النظام النقدي في الدولة وبالاختصار يأتي البنك المركزي علي راس المؤسسة المصرفية في الدولة وعلاوة علي دلك ماعدا بعض الاستثناءات يجب ان لا يقوم البنك المركزي بتلك الاعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع افراد المجتمع[1].

اوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك المركزية

من خلال التعرف علي البنك التجاري في الفصل الاول وتعريف البنك المركزي سابقا لاحظت ان هناك اختلاف ومنه نستنتج [2]:

- ✓ البنوك التجارية تتعامل مع عامة الناس اما فيما يخص البنك المركزي لا يتعامل مع عامة الناس ولا يتمكن من القيام بوظائف البنوك التجارية .
- ✓ البنوك التجارية تقوم بالوظيفة لعامة الافراد عن طريق قبول ودائعهم واقتراضهم اما فيما يخص البنوك المركزية يعتبر البنك المركزي احد اجهزة الدولة وعليه ان يعتمد سياسة تتفق مع قرارات الحكومة فهو يعمل كبنك للحكومة يقبل الودائع لحسابها ويقوم بإقراضها.
- ✓ البنوك التجارية تتعامل بالعملات الاجنبية إلا انها ليست من مسؤوليتها الاحتفاظ باحتياطي من هده العملات ولا تعمل علي استقرار سعر الصرف عكس البنك المركزي هو الذي يحتفظ بالاحتياطي الدولة من العملات الاجنبية وقد يستخدم هدا الاحتياطي في العمل علي تحقيق استقرار في سعر الصرف.
- ✓ البنوك التجارية تحتفظ باحتياطاتها النقدية لدي البنك المركزي يقوم بوظيفة بنك للبنوك ويقوم بوظيفة المقاصة ودلك فيما يسمي بغرفة المقاصة.

الرقابة على البنوك التجارية

يقوم البنك المركزي برسم وتنفيذ السياسة النقدية ويقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك التجارية لضمان تنفيذ السياسة النقدية بالأسلوب الذي يخدم الاقتصاد القومي، ويقصد بالسياسة النقدية كل التصرفات التي تستهدف التأثير على الكمية المعروضة

[1] ايمان باديس، دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنوك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، 2012، ص8.

[2] فلاح حسان الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك التجارية (مدخل كمي واستراتيجي نعاصر)، مرجع سبق ذكره، ص43.

هي النقود، وللبنك المركزي الحق في مراجعة حسابات هذه البنوك للتأكد من سلامتها ماليا وتقييدها بالإجراءات واللوائح التي يصدرها البنك المركزي نفسه، ويمكن التأثير على كمية النقد المعروض بوسائلها[1].

رقابة البنك المركزي على البنوك للتجارية

1. يضع مجلس ادارة البنك المركزي قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية، ويجوز وفق مقتضيات حالة الائتمان ان تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :

أ. تحديد كمية ونوع الاموال السائلة التي يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية

ب. تعيين الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطي الواجب توافرها لمقابلة الاصول المعروضة لتقلبات شديدة في قيمتها وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات

2. على كل بنك تجاري ان يحتفظ بالبنك المركزي وبدون عائد برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يحددها البنك المركزي، ويتعين على البنك المركزي في حالة زيادة هذه النسبة ان يعطي البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ ابلاغها بقرار الزيادة،

-كما هو واضح من طبيعة هذه الاحكام ان الغرض منها هو الرقابة على البنوك التجارية وان يكون للرقابة أثرها الفعال من خلال سلطة البنك المركزي في توقيع الجزاءات على البنوك المخالفة، كما هدفت هذه الاحكام الى الحد من مخاطر التوظيف البنك التجاري لأمواله وايضا الحد من المخاطر التي يتعرض لها البنوك نتيجة المغالاة في منح التسهيلات للعملاء، بالإضافة إلى تحديد الاحتياطات النقدية للحد من مخاطر السيول[2]..

[1] عصام عمر احمد مندور، البنوك التجارية الوضعية و الشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية)، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، مرجع سبق ذكره، ص232،231.

خلاصة الفصل:

لم تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة متعاملين فقط، بل أصبحت عمليات يومية تهم قطاعات من افراد ومؤسسات ومنظمات وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده القطاع من تحولات عميقة وفي ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا نظرا لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في وضع يتميز بالاستقرار، نظرا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، ولا يمكن أن نهمل في هذا الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النشاط البنكي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق، وعولمة مالية متزايدة سمتها الأساسية اندماج الأسواق المالية وترابطها.

الفصل الثانى

الإطار النظرى لتقييم الأداء المالى

الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من اكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعقلة بنجاح أو فشل أي بتك لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة وحياته والبنوك على اختلاف أنواعها وخاصة البنوك العمومية منها تعاني الكثير من النقائص في أدائها لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حضيت باهتمام الباحثة بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العلمية فقد اهتمت جميع البنوك بهذا الموضوع ولقد سعت قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفاعلية التي تمثل عنصر هاما لنموها واستمراريتها.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، ومن بين المؤشرات التي تمكننا من القيام بهذه المهمة هو مؤشر (CAEL) بحيث يعد هذا المؤشر بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى تحقيق أهدافها.

وقد تطرقت من خلال هدا الفصل الي ثلاث مباحث وهي

المبحث الاول مدخل للأداء

المبحث الثاني الاداء المالي وتقييم الاداء المالي

المبحث الثالث تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات (CAEL)

المبحث الأول: مدخل للأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية لمؤسسات الأعمال بصورة عامة والمنشآت بصورة خاصة لأنه من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة عن سر أنشطتها على المستوى الداخلي والخارجي وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عدة عناصر أساسية وهي: عموميات حول الأداء، تقييم الأداء، أساسيات حول تقييم الأداء.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء

أ. تعريف الأداء:

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مفهوم الأداء وأنواعه ومبادئه.

هناك من يعتبر الأداء مرادفا لعدة مصطلحات أخرى كالإنتاجية، الفاعلية والكفاءة، ويبرز الاختلاف حول تحديد مفهوم الأداء من اختلاف المعايير والمقاييس وتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم للأداء، وللوصول إلى التعريف الذي يناسب موضوع الدراسة، سوف نقوم بعرض عدد من التعاريف كالتالي:

ينظر إلى الأداء من أنه سلسة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين[1].

الأداء هو "تقييم للنتائج المنجزة للعاملين". كما يمكن تعريفه أيضا بأنه: "ليس سوى تصرفات، فعندما تؤدي مهمة أو عمل ما فإننا نتصرف بما يتوافق مع ذلك العمل أو المهمة، ويمكننا ربط الأداء بالمخرجات. كذلك عرف الأداء على أنه "المخرجات التي يسعى النظام الإداري الى تحقيقها للوصول إلى الأهداف المنشودة"[2].

الأداء يمثل نشاط شمولي مستمر، الذي يعكس نجتح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة، ووفقا لمتطلبات نشاطها، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد[3].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص89.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أمين احمد محبوب المومني، هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق، دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص208.

[3] عبد الوهاب شهام، بوكرة كميلية، دور المؤشرات المالية والإستراتيجية في قياس أداء المؤسسة ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، المسيلة، يومي 10، 11 نوفمبر 2009، بدون صفحة.

الشكل06 مثلث أداء المؤسسة

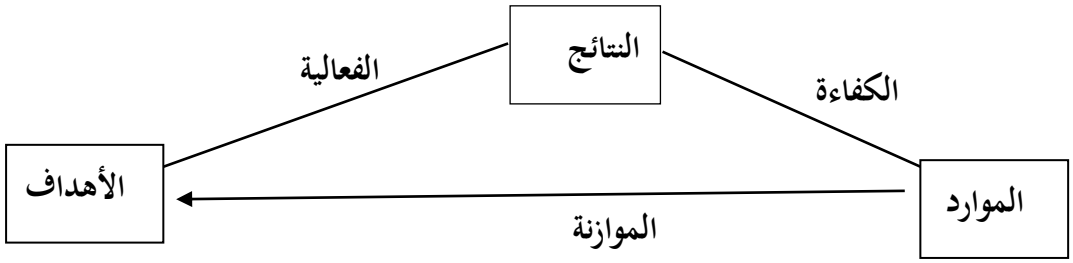

Source : bartoliammie ; le management dans l'organisation publique ; editiondunod ; paris 1997 ; p78.

يمكن توضيح الشكل في التعاريف التالية:

يرى (Bartoli) بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين العناصر: النتائج، الموارد، الأهداف،بعد الكفاءة ، بعد الفعالية، بعد الموازنة و التي وضحت سالفا في الشكل أعلاه.

يعرف الأداء على انه:" انجاز الأهداف باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية"[1].

كفاءة :Efficacité تعني انجاز النتائج بأقل استخدام للموارد أي نركز على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل الكلف.

الفعالية: Efficience وهي مصطلح يرتبط بتحقيق الأهداف، كما يعني التأكد من ان استخدام الموارد المتاحة قد أدى الى تحقيق الغايات و المقاصد والأهداف المرجوة منها.

كل من كفاءة وفعالية مؤشرات للحكم على الأداء، وهذا ما نوضحه في الشكل أدناه.

[1] Bernard martery ; contrôle de gestionsoctionsoctal ; libire ; paris ; France ; 1999 ; p236.

الشكل07: مؤشرات للحكم على الأداء عن طريق الكفاءة والفعالية.

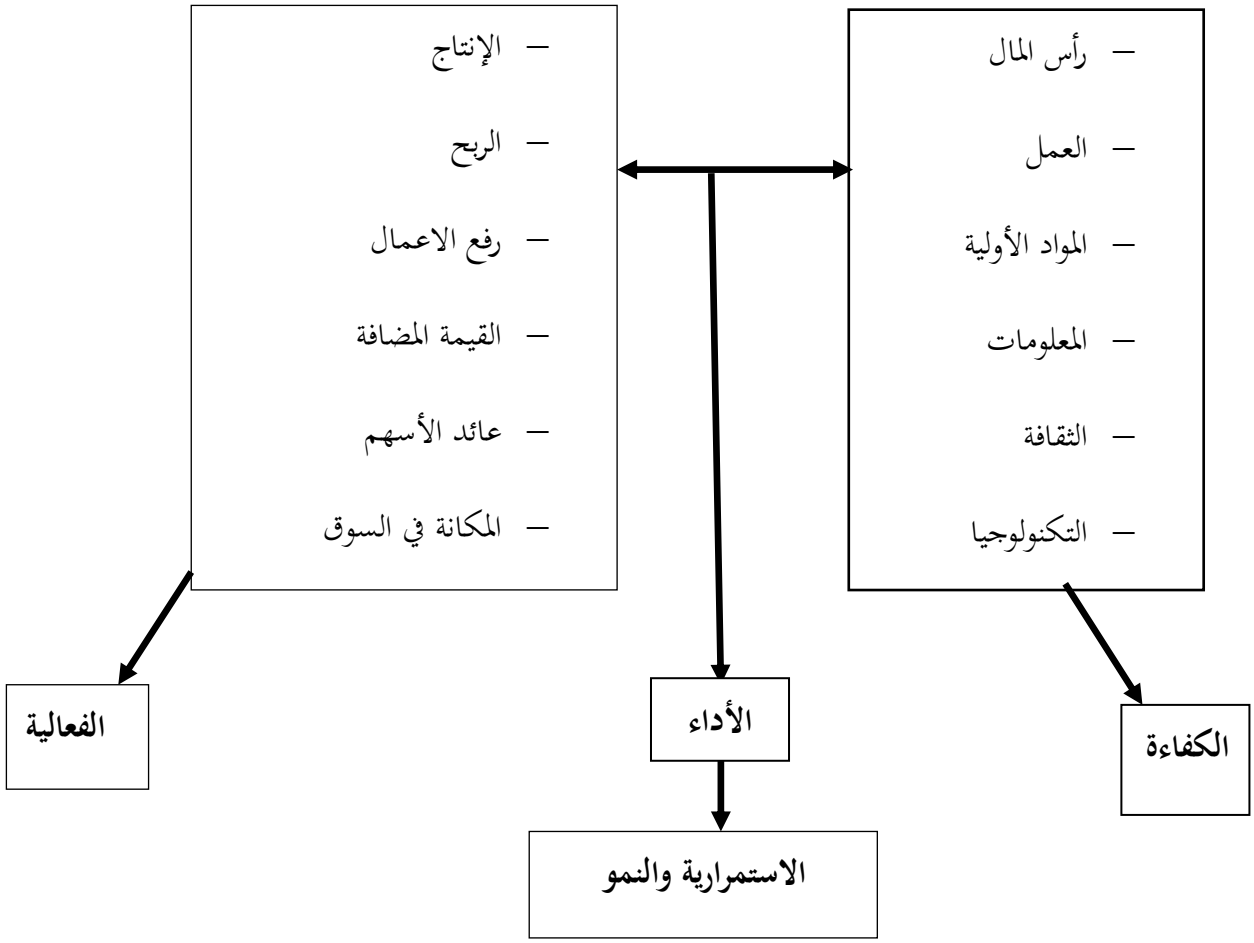

المصدر: علي عبد الله، اثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 15.

ب. أنواع الأداء

ن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته والذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع والمعايير المتعددة في تصنيف الأداء هي:

1. حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي او الداخلي والأداء الخارجي:

1-1 الأداء الداخلي

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية ممن خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** يكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

2-1 الأداء الخارجي

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة فهذه الأخيرة لا تتسبب في احداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الاعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع او خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالنسبة الماهية نتيجة لانخفاض أسعار الموارد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب او بالسلب.

ان هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل اذ تعلق الامر بمتغيرات كمية اين يمكن قياسها وتحديد اثرها[1].

الشكل 08: الأداء الداخلي والأداء الخارجي للمؤسسة

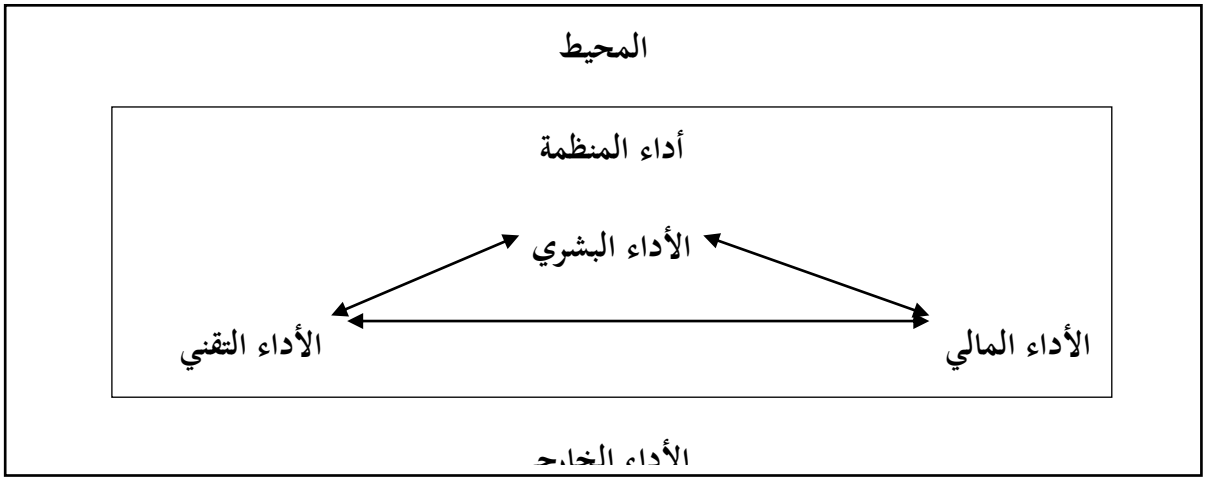

المصدر: منير عوادي، دور سوق الأوراق المالية في تحسن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 53

[1] منير عواديّ، الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية طلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 52،53.

2. حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة الى أداء كلي وأداء جزئي[1]:

2-1 الاداء الكلي

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة او الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء او عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم او وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر منتجات ناقل التكاليف واحسم جودة، ومصلحة الإفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق اقصى ما يمكن تسويقه وتوفير الموارد العملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-2 الأداء الجزئي

على خلاف الأداء الكلي، فان الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى الى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، ويتحقق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق لأداء الكلي للمنظمة، الهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة.

3. **حسب معيار الطبيعة**:وينقسم الأداء وفق هذا المعيار الى[2]:

3-**1 الأداء الاقتصادي**: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي يسعى البنك الى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة.

3-2 **الأداء الاجتماعي**: الأهداف الاجتماعية التي يرسمها البنك اثناء عملية التخطيط.

3-**3 الأداء التكنولوجي**: يكون الأداء التكنولوجي عندما يكون البنك قد حدد اثناء عملية التخطيط اهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معني.

3-**4 الأداء الإداري**: يتمثل في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية

[1]عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، ص 89.

[2] عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة خيضر، بسكرة، 2003، ص5.

4. **حسب معيار الوظيفة:** ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى[1]:

4-1اداء الوظيفة المالية: الأداء المالي يتجسد في قدرة البنك على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليه وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.

4-2 أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للبنك في تحقيق معدلات انتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

4-3 أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناءا على مؤشرات عدة منها التنويع والقدرة على انتاج منتجات جديدة وكذلك قدرتها على الابداع والابتكار.

4-4 أداء وظيفة الإفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجاز وأداء مهامه بنجاح.

ج.ميادين الأداء[2]

للأداء مجالات معينة تعكس كل منها هدفا معينا تسعى الشركة لتحقيقه ولقد حدد vankatrman & ramanujam عدة مجالات للأداء في عدة ميادين كما هو موضح في الشكل رقم09 :

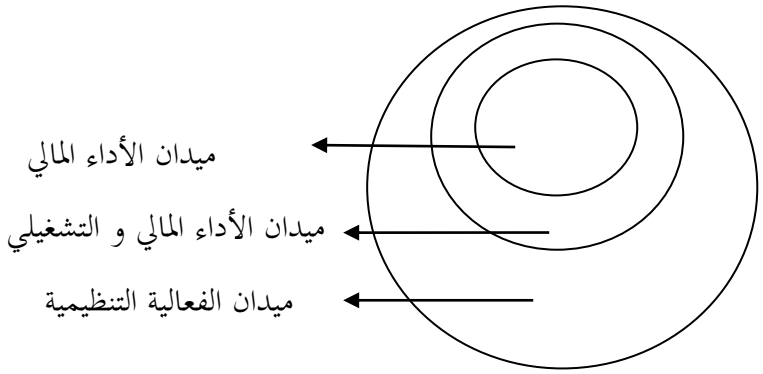

1. **ميدان الأداء المالي:**

يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير الى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الاعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية: 1986 وسيتم التركيز على الأداء المالي للمصارف التي تمثل مجالا للدراسة اذ تتم منافسة مفهومه وأهميته في فقرة أخرى.

[1] السعيد برايش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات، العدد الأول، 2012، الجزائر ص 30.

[2] علاء فرحان طالب إيمان شيخان المشهداني، الحكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص67

2. ميدان الأداء المالي والتشغيلي:

يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، اذو يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المصرف ويبرز هذا الأداء التي لا تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنه بصورة دقيقة ((vankatrman ;&ramanujam ; 1986 ; 803

3. ميدان الفاعلية التنظيمية:

هو المفهوم الأوسع والاشمل لميدان الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذا فالفاعلية معيار يقيس مدى تحقيق المصرف لأهدافه انسجاما مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقدرة المصرف على البقاء والتكييف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فالمصرف الذي يتسم بالفاعلية هو الذي يستطيع تحقيق أهدافه وقد شاع استعمال هذا المفهوم بني عدد من الباحثين والمختصين وتم اعتماده مؤشرا اساسيا في تقييم أداء المصرف وقياس سبل فعاليته

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء

1. تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء هو قياس كفاءة الأداء الوظيفي لفردها، وحكم على قدرته واستعداده للتقدم[1].

يعرف تقييم الأداء على انه العملية التي يتم بموجبها تقدير جهود العاملين بطريقة منصفة وعادلة وذلك بالاستناد الى عناصر ومعدلات يتم بموجبها مقارنة أدائهم مع مستوى كفاءتهم في العمل[2].

- ✓ يشير الى ان عملية تقييم الأداء هي شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق الهدف وحدات الاعمال في استخدام

[1] دراوية حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، تنمية المديرين، تقييم الأداء، المتغيرات البيئية، تعويضات الأفراد، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 237.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أمين احمد محبوب المومني، هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011،ص 208.

- ✓ الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية[1].
- ✓ حسب المنظور التقليدي تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوبة تحقيقها او الممكن الوصول اليها حتى تكون صورة حيث لما حدث ويحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء[2]

– الشكل رقم 10 : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء

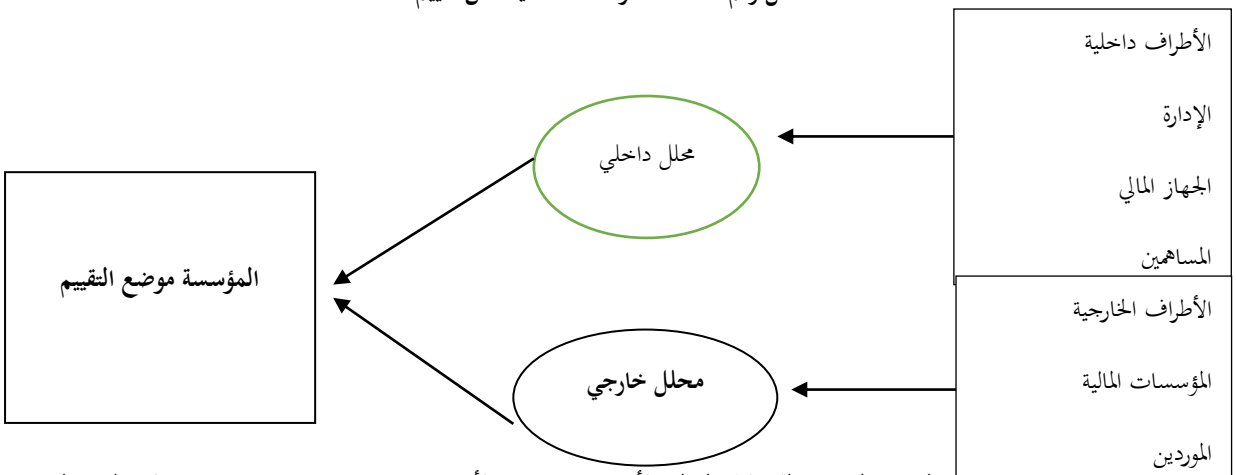

" المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء" شهادة ماجستير، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص13.

2. أهمية تقييم الأداء

ان لعملية تقييم وقياس الأداء أهمية بالغة يمكن إيجازها في النقاط التالية[3]:

- ✓ **التقرير**: وان القياس يوفر إلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل الى الإدارة.
- ✓ **اتخاذ القرارات**: إن نتائج التقييم تساهم في اتخاذ القرارات التصحيحية.
- ✓ **تنفيذ الخطط**: أن نتائج التقييم تعمل على اتخاذ القرارات تحسن من أداء المنظمة لاستمرار في تطبيق استراتيجيتها والخطط المرسومة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] السعيد برايش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها، مرجع سبق ذكره ص 30

[3] Forst bob ; measuring performance ; measurement international ; gsa ; 2000 ; p14-16

✓ **تطوير الأداء وتحسينه:** إن تقييم الأداء يحسن واقع العلاقات الداخلية بين العاملين وكذلك العلاقات الخارجية مع العملاء

المطلب الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء

أولا: أهداف تقييم الأداء

هناك اهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في المصارف يمكن إطفائها بالآتي[1]:

أ. متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستثناء الى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

ب. قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه و توفر المعلومات لمختلف المستويات و للجهات الأخرى خارج المصرف.

ثانيا: أنواع تقييم الأداء[2]

ان عملية تقييم الأداء هي احدى وسائل الإدارة الفعالية لتحقيق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة، وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها، فهي عملية ملازمة للنشاط كونها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف المخططة، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الاداء.

1. **تقييم الأداء المخطط:** ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخططة والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مدة زمنية دورية (شهرية، فصلية، سنوية) وربما القنوات متوسطة (–) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور المسببات والمعالجات اللازمة لها، مع الإشارة غالى ضرورة أن تأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي اجاملت بحفلة الوحدة الاقتصادية في الفترة ما بين اعدادها ومباشرة التنفيذ عند بدء السنة المالية المعيلة.
2. **تقييم الأداء الفعلي:** ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الأخر، لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعينة ودراسة

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيخان الشهداني، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[2] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، 1997، ص 43-45.

تطورها عبر فترات محددة خلال السنة، كما يقتضي الأمر مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حقيقته مثيلاتها من نتائج خلال السنة المعينة والسنوات السابقة أيضا.

3. **تقييم الأداء المعياري**: ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة، فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة مختلف فعالياتها مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما اذا كانت النتائج الفعلية مرضية آم لا، أما المستوى الأخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع السب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة، معدل البيع.....الخ.
4. **تقييم الأداء العام**: ويقضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط، واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتمييز بين أهمية نشاط وأخر وذلك عن طريق إعطاء اوزان لأنشطة الوحدة كالوزن يشير إلى مستوى الراجحة الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج ارجحية عليا على بقية الفعاليات أو ربحية المشروع، أو عائد الاستثمار.....الخ.

المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

بعد أن عرفنا الأداء بصفة عامة في البنوك، سنتعرض في المبحث الثاني إلى الأداء المالي بالإضافة الي اعطاء مفهوم تقييم الأداء المالي، و أهميته و أهدافه التي تصبو اليها عملية التقييم.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

بعد أن عرفنا الأداء وأنوعه، سنتطرق إلى الأداء المالي وذلك من خلال التطرق إلى مفهومه وأهميته.

1. تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على انه " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه البنوك الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى البنوك التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها"[1].

[1] محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص10.

يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء المصرف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح[1].

مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية او الرأسمالية او الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة[2].

يعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى البنوك الى الوصول اليه وتحقيقه حيث يعرف على انه" مدى قدرة البنوك على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الآجال الطويلة والقصيرة من اجل تشكيل ثروة [3].

2. أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في[4]:

- ✓ زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.
- ✓ انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنوك مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء.
- ✓ أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة.
- ✓ خفض وإمكانية التحكم في الازمات المالية التي تصيب البنوك.
- ✓ بناء علاقات أفضل مع أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي والدولي.
- ✓ تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.
- ✓ تساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الاشراف والمراقبة.

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان الشهداني، الحكومة المؤسسية والأداء المالية الاستراتيجي للمصارف، مرجع سبق ذكره ص 67.

[2] عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: دراسة حالة بورصتي الجزائر وفرنسا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 35.

[3] مصطفى طويطي، وسائل الدفع الالكتروني: دراسة قياسية لبناء القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد9، جامعة البويرة، 2013، ص14.

[4] أسيا جنوحات وياسين العلاية، فعالية الحكومة في تحسين أداء المؤسسة وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول: دور الحكومة في تحسين الأداء للمؤسسات، جامعة حصة لخضر، الوادي، 2014، ص16.

المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بتقييم الأداء المالي

1. تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء للبنك على انه" تشخيص لنقاط القوة والضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك[1].

كما يعرف تقييم الأداء المالي على انه" عملية قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديدها يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف المعرفة لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

كما انه يعتبر جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا[3].

أي ان تقييم الأداء هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على مستوى الكفاءة[4].

2. أهمية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية[5]:

- ✓ تعد عملية تقييم الأداء المالي من اهم الركائز ومصادر البيانات لعمليتي التخطيط والرقابة.
- ✓ تقييد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة واستخراج أساسيات الانحرافات وتحديد المسؤولين عنها،

[2] محمد جموعي قريسي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة،2004، ص90.

[2] نذير بوصهرة وعلي مكيدة: دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص157.

[3]Michel gernais ; contrôle de gestion ; édition économique ; paris ; 2005 ; p104.

[4]دادان عبد الغني، قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلد الباحث، عدد4، ورقلة 2006، ص 41.

[5] عبد الغاني دادان، قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ✓ كما تفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او للاستثمار وعند اجراء تغيرات جوهرية.
- ✓ تظهر التصور الذي تحققه المؤسسة (المصرف) خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوء.

3. اهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص اهداف تقييم الأداء المالي في النقاط التالية [1]:

تقوم بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي المؤسسة(البنك) هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في عملية اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف الموجودة، بالإضافة إلى انه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها في حالة الموقف المالي السيئ.

- ✓ تسمح عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بمعرفة وضعيتها من حيث:
- ✓ السيولة، أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل.
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام راس المال العامل بحيث اقل او اكثر من اللازم.
- ✓ ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة .
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتي لانجاز بعض المشاريع
- ✓ البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها وهذا لاستئصالها او التخفيف من وطأتها مستقبلا
- ✓ تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (الأموال لخاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة).

كما تهدف عملية تقييم الأداء المالي الى:

- ✓ عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق الخطط والأهداف.

[1] رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقيمية: دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة 08 ماي 1945؟، قالمة، 2010،2011، ص27.

- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف وإجراء تحليل شامل وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.

4. خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[1]:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات (المصارف) خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات (المصارف) التي تعمل في نفس القطاع.
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

5. شروط تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية الأداء المالي بعض الشرط نذكر منها[2]:

- ✓ ان يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون تداخل بينهما.
- ✓ ان يتوفر بالمؤسسة شخص متمرس في عملية تقييم الأداء المالي متفهما لدوره عارف بطبيعة نشاط المؤسسة وقادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
- ✓ ان يتوفر للمؤسسة نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء المالي.
- ✓ أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعة لمسار عملية تقييم الأداء المالي بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتنافسة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثاره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص، ص51-51.

[2] رقية شطيبي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقيمية، مرجع سبق ذكره، ص19.

- ✓ وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز ماديو او معنوية او كانت إيجابية او سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها، لان غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتفاع بها الى المستوى المرسوم.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تستند عملية تقييم الأداء أساسا على اعداد جملة من الحسابات والقيم والمؤشرات والنسب التي تعكس نشاط المؤسسة المالي والاقتصادي والإداري، وهذه النسب والمؤشرات تتعدد الفروع لكن سنذكر أهمها في هذه المطلب.

تعريف المؤشر

1. **النسب المالية:** تعني نسبة رقم معني من ارقام القوائم المالية الى رقم اخر من ارقام نفس القائمة المالية او من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني...

أ) **النسب السيولة:**

والتي تمثل نسبة كل جزء من الأصول المتداولة الى مجموع الديون قصيرة الاجل.

جدول رقم (01 نسبة السيولة

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة السيولة العامة (التداول)	الأصول المتداولة الالتزامات قصيرة الاجل المطلوبات المتداولة (خصوم متداولة)	هي النسبة التي تشير الى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل اعتماد على أصولها المتداولة، النسبة النموذجية بين 1 و 2.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة-(المخزون السلعي + أوراق الدفع)	تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية ونسبة النقدية الموجودة لدى المنظمة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون

		الاضطرار إلى تسبيل موجوداتها من البضاعة " النسبة النموذجية بين 0.3و0.5
نسبة السيولة الجاهزة (النقدية)	النقدية (قيم الجاهزة) الالتزامات قصيرة الاجل	تدل على مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد عل السيولة الجاهزة فقط" النسبة النموذجية بين 0.2و0.3

المصدر: محمود غازات اللّحام واخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصار العلمي، الأردن، 2014، ص210.

ب) نسبة الربحية [1]

تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، وإذا ما استعملت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من نسبة يكون أكثر فائدة باعتبار ان ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسبب المصروفات وهذا يؤدي الى معرفة أداء المؤسسة وربحيتها.

جدول رقم (02) يوضح نسبة الربحية

النسبة	العلاقة	التحليل
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعدد الضريبة حقوق الملكية+ الأرباح المحتجزة + نصف الأرباح المتولدة عن النسبة	يقيس ما يحصل عليه المساهمين (الملاك) من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة الودائع بأنواعها الثلاثة	يقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي تم الحصول عليها
معدل العائد على الأموال (موارد) المتاحة	صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية+ الودائع	يقيس نسبة صافي الأرباح المتولدة الى جملة الموارد المتاحة المتمثلة في الودائع وحقوق

[1] وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 245 ، 246.

		الملكية
نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة (المستحقة)	الفوائد المكتسبة الفوائد المستحقة	يقترح جيسوب حساب الهامش الحدي للفوائد الذي يمثل طرح اجمالي الفوائد المستحقة من اجمالي الفوائد المتولدة من الاستثمارات.
معدل العائد على الموارد المتاحة (الاستثمار)	صافي الربح بعد الضريبة الخصوم+ حقوق الملكية (إجمالي الأصول)	لا يخرج عن كونه معدل العائد من الاستثمار او معدل العائد على الأصول يسود الاعتقاد بان المعدل المذكور يعد مقياسا لربحية الاستثمار التي تكون من القرون والأوراق المالية.
القوة الإرادية للموارد المتاحة	صافي الربح قبل الضريبة+ الفوائد المستحقة الخصوم + حقوق الملكية	يعطي المعدل صورة مضللة عن ربحية الأموال المستثمرة.

وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 245 ، 246.

جدول رقم (03) لنسبة الربحية مختصرا:

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة ربحية الاصول	النتيجة الاجمالية مجموع الاصول	تبين هذه النسبة ما استخدام أصول للحصول على النتيجة
نسبة ربحية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين وعلها كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية اسهم المؤسسة المتداولة في البورصة الأسهم والسندات
نسبة ربحية النشاط	نتيجة الاجمالية رقم الاعمال	هذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية

	السنوي	

المصدر: من إعداد الطالبة

ج) نسبة التمويل والاستقلالية المالية[1]

هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة او الطويلة الاجل في تمويل موجودات المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي يمكن من معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية، ومن هذه النسب الاتي:

جدول رقم (04): نسبة التمويل والاستقلالية المالية

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة الأصول الثابتة	تدل على مدى تغطية الأموال الدائمة للأموال الثابتة ويجب أن تكون اكبر من 1.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	تعبر عن مدى قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول الثابتة يستحسن إلا تزيد عن 1.
نسبة التمويل الأجنبي (الخارجي)	مجموع الديون الأصول الثابتة	تدل على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وكلما قلت كلما كان ذلك افضل يستحسن ان يساوي هذه النسبة 0.5 ولا تزيد عن 1.
نسبة الاستقلالية المالية	أموال الخاصة مجموع الديون	تقنية درجة انتقال المؤسسة على دائنيها ويفضل أن تتراوح بين 1 و2.
نسبة الاستدانة المالية	الديون الاجمالية	تقيس نسبة الديون التي يساهم

[1] مرجع سابق، ص248 .

	اجمالي الاصول	فيها الغير بالنسبة الى اجمالي موجودات المؤسسة يستحسن إلا تزيد عن 0.5

المصدر: من إعداد الطالبة

د) نسبة النشاط او معدلات الدوران.

تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث إننا نستطيع الحكم على إدارة مشروع معني من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة او معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات الى مبيعات ومن ثم الى سيولة حيث ان من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة.

جدول رقم (05) نسبة النشاط أو معدلات الدوران

النسبة	العلاقة	التحليل
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات متوسط رصيد المخزون متوسط رصيد المخزون= (رصيد أول مدة+ رصيد أخر مدة)٪ 2	هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون اكثر كلما حقق المشروع مبيعات اكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح اكبر.
معدل دوران الدائرتين (الذمم الدائنة) متوسط فترة: السداد (معدل دوران الذمم	مشتريات صافية الدائنين + اوراق القبض 360 يوم معدل دوران الدائنين الذمم الدائنة	هذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشاة في تسديد التزاماتها حيث كلما كان أداة المنشأة لالتزاماتها افضل وهذا من المؤشرات التي تؤكد عليها الدائنون والمقرضون.

الدائنة باليوم)		
معدل دوران المدنيين متوسط رصيد المدنيين متوسط فترة التحصيل	صافي المبيعات الاجلة وسط رصيد المدنين (زبائن + اوراق القبض) = المدنين أول مدة+ المدنين أخر مدة) ٪ 2 360 يوم معدل دوران المدنين	هذا العدل يقيس دوران المدنين وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المنشأة مع الغير أي عندما تبيع منتجاتها الى الزبائن على الحساب وغالب ما تضع هذه المنشآت شروط شديدة الديون التي بذمة الزبائن (بيع بالأجل) لذلك ينبغي ان تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفؤة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار ان عدم تسديد المدنين لديونهم سيؤدي الى تحمل المنشأة كلفة باهضة لعدم التسديد أو عدم التسديد نهائيا لان ذلك يضع المنشأة في عسر مالي.
معدل دوران الأصول المتداولة معدل دوران الأصول الثابتة معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات٪الأصول المتداولة صافي المبيعات ٪ الأصول الثابتة صافي المبيعات ٪ إجمالي الأصول	تعكس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول والاستثمارات لتحقيق قدرا اكبر من المبيعات لذلك كلما زاد المعدل كلما دل على الكفاءة في استخدام الاصول

المصدر: Fank ; fabozzi&pamila p ; peterson 2003 ; finanail management & amalysis ; johm wiley & .sons ; Inc. ; second édition, p730-739

ثانيا: مؤشرات التوازن المال

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في ابراز مدى التوازن المالي للمؤسسة، وقد عرف المؤشر على انه أداة قياس تساهم في تقديم معلومات مفيدة في شكل ارقام تسمح بمتابعة نتائج التسيير ومؤشرات التوازن المالي هي راس المال العامل والاحتياج في راس المال العامل والخزينة والتي سنعرضها كالأتي:

1. راس مال العامل

عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات او ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش امان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، إذن فراس المال عموما هو ذلك الفائض الناتج من تغطية الأموال الدائمة للأموال الثابتة.

ويمكن حسب راس مال العامل بمقارنة عناصر الأصول فتح عناصر الخصوم بطريقتين وهي كالأتي:

الجدول 06 راس مال العامل

العلاقة	من اسفل الميزانية	من اعلى الميزانية
رأس المال العاملFR	الأموال المتداولة–ديون قصيرة الاجل	الأموال الدائنة–أصول ثابتة

G. depallen ; j ; p ; joheard ; gestion financiere de l'entreprise ; 10 edition ; sirey ; paris ; 1990 ; p–p ; 289–290.

ويقسم راس المال العامل بحسب الحالات التالية:

- ✓ رأس المال العام موجب $FR > 0$

يشير الى التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل بتغطية احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وتحقيق فائض مالي بإمكانها استخدامه ف تمويل باقي الاحتياجات.

- ✓ رأس المال العامل معدوم $FR=0$

يشير الى توازن المؤسسة مالا على المدى الطويل دون تحقيق فائض ولا عجز.

- ✓ رأس المال العامل سالب $FR < 0$

يشير الى عجز المؤسسة عن تمويل استثماراتها باستخدام الموارد الدائمة مما خفف العجز وبالتالي فهي تلجأ الى مصادر إضافية لتمويل او تقليص الاستثمارات بما يتناسب مع مواردها الدائمة.

جدول رقم (07): يوضح الأنواع الأخرى لرأس المال العامل

أنواع راس المال العامل	العلاقة	التحليل
راس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية
راس المال العامل الاجنبي	مجموع الديون أو مجموع الخصوم- الأموال الخاصة	تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجة التي مولت أصولها، ما يحدد مدى ارتباط المؤسسة بالعمر.
راس مال العام الاجمالي	مجموع الأموال المتداولة أو مجموع الأصول- الأصول الثابتة (الأصول الجارية)	البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص39.

2. الاحتياج من راس المال العامل

مفهوم الاحتياج من راس المال العامل[1]

يعرف الاحتياج من رأس المال العامل بأنه: الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

يعبر عن الفائض الناتج عن استخدامات الدورة بعد مقابلة موارد الدورة التي حان موعد استحقاقها.

احتياج رأس المال العاملBFR = احتياجات (استخدامات) الدورة- موارد التمويل= (أموال المتداولة- قيم جاهزة) –ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية.

ويترتب على حساب احتياج في راس مال العامل 3 حالات وهي:

BFRموجب: تحدث عندما لا تعطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد بل تتعداها الى الموارد الأخرى.

[1]حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص124.

BFRمعدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

BFRسالب: وهي الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3. الخزينةTN

تعريفة الخزينة: تعرف بأنها "إجمالي النقديات الموجودة لدى المؤسسة باستثناء السلفيات المصرفية، أي يقصد بها الفرق بين استخدامات الخزينة وموردها".

يمكن حسابها بطريقتين:

الخزينة= رأس المال العامل الإجمالي- احتياج رأس المال العامل الإجمالي

الخزينة= القيم الجاهزة- سلفات مصرفية.

ويمكن ان نميز ثلاث حالات للخزينة:

- ✓ **الخزينة موجبة$TN > 0$**

وهذا يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم الى الخزينة الا ان عملية تجسيد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الاجل او تحويلها الى استثمارات.

- ✓ **الخزينة الصفرية$TN=0$**

اذا كانت صفرية هذا ينبغي ان راس مال العامل مساوي لاحتياج راس مال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد افراط في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

- ✓ الخزينة السالبة $TN < 0$

نجد ان احتياجات راس مال العامل اكبر من راس مال العامل أي المؤسسة تفتقر الى الأموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ الى الإقراض قصير الاجل.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات (CAEL)

تمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومركز المسؤولية للأهداف المرسومة ، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة.

المطلب الأول: نشأة مؤشر (CAEL) وتعريفه.

بغرض متابعة أداء البنوك والتأكد من ملاءمة موقفها المالي فانه يتم قياس مستوى أدائها او النتائج المالية التي تحققها بشكل دوري، وهناك العديد من الهيئات التي تقوم بهذا العمل كالبنوك المركزية والهيئات المحاسبية ويستخدم كل منها معايير مختلفة عن الاخر في طرائق القياس إلا أن هذا المعايير تشترك في نتائج متشابهة تقريبا وأولى الدول التي استخدمت مثل هذه المعايير في الولايات المتحدة الامريكية بعد حالات الانهيار والإفلاس المتكررة التي حصلت مصارفها ومن أشهر هذه المعايير نموذج CAMELS لتقييم الأداء.

بدا البنك الفيدرالي الأمريكي باستخدام طريقة CMELS ف بداية عام 1980 والذي يقوم على مؤشرات السنة التالية:

c كفاية راس لمال aجودة الأصول، m جودة الإدارة، e الربحية l السيولة، s الحساسية تجاه مخاطر السوق.

وفي عام 1985 اتبع نظام كايل (**CAEL**) الذي استبعد كل من جودة الإدارة a والحساسيةs تجاه مخاطر السوق، ومن هنا اعتمدت الدراسة الحالية على النموذج المذكور كايل (**CAEL**) لاقتصارها على الأداء المالي اعتمادا على البيانات المالية المنشورة دون التطرق إلى العنصرين المستبعدين من نموذج CAMELS[1].

أ) تعريف معيار كايل (CAEL):

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربح السنوية المرسلة من البنوك للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربح سنوي لها استثناء على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، ولا يشمل المعيار جودة الإدارة والحساسية تجاه مخاطر السوق.

مميزات معيار كايل (CAEL):

[1] بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة باستخدام مؤشرات (**CAEL**)، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، سورية، 1433هـ-2012،ص28.

1. يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAMEL وبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديل له
2. تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة ارباع او اكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه من الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.
3. يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد علة التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

ب) التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

جدول رقم (08) التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي
1قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي اجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة
4 هامشي	خطير قد يؤدي الى الفشل	برنامج اصلاح ومتابعة ميدانية
5غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة–اشراف

المصدر: زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة مكماة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص نقود وبنوك، ص06.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال وجودة الأصول.

1. كفاية راس المال

يشكل راس المال أحد العوامل الأساسية الواجب مراعاتها عند تقييم أداء المصرف، حيث تشكل قاعدة راس المال شبكة الأمان لمجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالإضافة الى قدرته على امتصاص الخسائر الغير متوقعة والمرافقة للقروض المصرفية وتوفيرها أساسا للحفاظ على ثقة المودعين بالمصرف[1].

✓ تعرف كفاية راس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر الى هذه النسب على أساس انها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما اذا كان راس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة[2].

أولا: اتفاقية بازل 1ومعيار كفاية راس المال

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل1، وذلك في جوان 1988 وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة حضورها، وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8% وكانت هذه مبنية على مقترحات تقدم بها كوكcook والذي أصبح بعد ذلك رئيسيا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بال[3].

واشتملت اتفاقية بازل 1 على أربعة اقسام رئيسية[4]:

1. مكونات راس المال:

يتكون راس المال من شريحتين هما:

الشريحة الأولى او راس المال الأساسي وتشمل:

[1] حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف والسياسات المصرفية تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الطبعة اتلاولى، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص315-316.

[2] الطيب بولحية، اعمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، جامعة جيجل، الجزائر لفترة 2009، 2013، ص5.

[3] د، بورديمة سعيدة، مطبوعة الدروس، تسير مالي،جامعة 08 ماي 1945قالمة 2014-2015، ص25.

[4] احمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، قدمت هذه الرسالة استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة، جامعة إسلامية، غزة، ص36، 37، 38.

- ✓ راس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية.
- ✓ الاحتياطات المعلنة أو المفصح عنها.
- ✓ حصة الأقلية في رؤوس الأموال الشركات التابعة التي تزيد الملكية فيها عن 50% ولها ميزانية عمومية موحدة.
- ✓ تعتبر لجنة بازل ان المكون الأساسي لراس المال هو حقوق الملكية والاحتياطات المعلنة.

الشريحة الثانية او راس المال المساند او التكميلي:

- ✓ الاحتياطات غير معلنة.
- ✓ احتياطات إعادة تقييم الموجودات.
- ✓ المخصصات العامة (الاحتياطات العامة لخسائر القروض).
- ✓ أدوات رأس المال الهجينة (دين، حق ملكية).
- ✓ الديون طويلة الاجل من الدرجة الثانية.

2. **نظام أوزان المخاطرة:** قامت لجنة بازل بترجيح كل أصل كممن أصول المصارف لتوزان مخاطرة تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها، حددت لجنة بازل الاوزان الأساسية لمخاطر الأصول وهي: صفر لبعض الأصول منها(النقد في الخزينة والذهب، المطلوبات من الحكومة، مطلوبات معززة بتأمينات نقدية بأوراق المالية، شيكات تحت التحصيل و20% للأصول التالية (مطلوبات من مصارف التنمية الدولية، مطلوبات من مؤسسات القطاع العام الأجنبية في مراحل التحصيل/، مطلوبات لدى المصارف الخارجية) و 50% للأصول التالية (القروض المضمونة برهن عقاري سكني) و100% للأصول التالية (الأصول الثابتة، الأوراق المالية الصادرة عن المصرف غير معززة برأس المال أسهم مملوكة للمصرف في شركات أخرى، خطابات اعتماد غير معززة) بالإضافة إلى القيود خارج الميزانية درجة مخاطرتها 20%.

3. **نسبة كفاية رأس المال:** وضعت لجنة بازل الحد الأدنى 8% لنسبة راس المال من اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وتعطي كفاية رأس المال وفق بازل1 بالقانون التالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال}}{\text{الاصول المرجحة بالمخاطر} + \text{مخاطر السوق}} \geq 8\ \%$$

رأس المال: هو المؤشر الأساسي بسلامة المصرفية

مخاطر السوق: تتمثل بالمخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من الدخل والقيمة السوقية ملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات او تحركات في معدلات السوق والأسعار.

4. **ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية**: من خلال وضع إطار زمني للمصارف لتطبيق بازل 1 أقصاه، أربعة سنوات[1].

ثانيا: اتفاقية بازل 2 ومعيار كفاية راس المال

بعد وضع هذه النسبة رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انهيار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقيات جديدة خاصة لاحتساب الملاءة المتعقلة بمخاطر السوق فقط سنة 1996م، وهي مطروحة منذ سنة 1998، وفي جوان 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية راس المال يحل محل اتفاقية عام 1988م وهدفت بشكل أساسي الى تعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي وزيادة المساواة التنافسية بين المصارف من خلال تضييق الفجوة بين متطلبات راس المال التطبيقي وراس المال الاقتصادي[2].

راس المال التطبيقي هو الحد الأدنى لراس المال كنسبة الى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل او سلطة الرقابة المصرفية.

رأس المال الاقتصادي: هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ بعه المصرف وفقا لسياسته وتحليلية وبناء على تقيمه للمخاطر[3].

ثالثا: اتفاقية بازل 3 ومعايير كفاية راس المال:

في عام 2010 أصدرت مجموعة من محافظي المصارف المركزية وهيئة الرقابة للجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل 3 ردا على أوجه القصور في النظام المالي العالمي التي كشفت عنها الازمة المالية حيث عززت الاتفاقية متطلبات راس مال المصارف ورفعت مستويات السيولة المصرفية ونسب الرافعة المالية للمصارف وذلك لتعزيز

[1] أبو كمال ميرفت علي، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، ماجستير، قسم إدارة الاعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 30- 36.

[2] د، بوردبمة، محاضرات، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] احمد نور الدين الفراء تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص35.

الرقابة وإدارة الخطر في القطاع المصرفي اخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتدابير اللازمة لضمان التمويل الكافي يتم الاحتفاظ في حالة ازمات[1].

رابعا: المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال:

اهم المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال:

✓ **نسب حقوق الملكية الى الودائع:**

كفاية حقوق الملكية إلى الودائع: حقوق الملكية ÷ اجمالي الودائع[2].

تفيد هذه النسب في إعطاء صورة عن وظيفة راس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاع هذه النسب يشير الى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة اعلى من الودائع ما ينعكس بشكل إيجابي على الملاءة المالية جزء من الأجزاء المعتبرة عن الأداء.

وظيفة راس المال[3]

وظيفة وقائية: تمول الودائع نسبة عالية من أصول المصرف ويمثل راس المال قاعدة حماية اموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة الأصول.

وظيفة ضمان: حيث يعتبر رأس المال قاعدة تضمن حدا أدني لتغطية جزء مقبول من التزامات المصرف.

✓ نسب حقوق الملكية في مقابل مخاطر التمويل والاستثمار:

تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى قدرة المصرف في مجابهة المخاطر التي يمكن ان تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

نسب حقوق الملكية في مقابل مخاطر التمويل والاستثمار= حقوق الملكية÷ اجمالي التمويل والاستثمار[4].

✓ نسبة كفاية رأس المال:

بناء على مقررات لجنة بازل II للرقابة المصرفية تم تحديد نسبة كفاية راس المال كما هو موضح فيما يلي[5]:

---

[1] بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات cael، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] الطبيب بولحية، ا/ عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] بن مفاع علي منصور محمد، (بحث تقييم الأداء باستخدام نموذج Camel دراسة تحليلية لأداء المصرف الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007) العلوم الإدارية والاقتصادية (2008)، ص18.

[4] د/ الطبيب بولحية، ا/ عمر بوجمعة، مرجع سابق، ص 12.

[5] بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشر **CAEL**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

$$\frac{\text{الاموال الخاصة الصافية}}{\text{موجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية}} \geq 8\%$$

غير أن مقررات لجنة بازل III أدخلت تعديلات جوهرية على كفاية رأس المال وفق جدول زمني للتطبيق وفق الشكل التالي:

شكل رقم (09): كفاية رأس المال وفق بازل III وتاريخ تطبيقها

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3,5	%4	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5
رأس المال التحوط				%0,63	%1,25	%1,88	%2,5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس المال التحوط	%3,5	%4	%4,5	%5,13	%5,75	%6,38	%7
الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1	%4,5	%5,5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال+ رأس المال التحوط	%8	%8	%8	%8,63	%9,25	%9,88	%10,5

المصدر: بريش عبد القادر، غراية زهير، مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1، 2015، ص 112.

2. جودة الأصول

الأصول هي المصدر الأساسي للدخل في المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص وهي الأساس الذي يصف عمل المصرف وسياسة هذا ما دعى الى ظهور ادبيات وتطورات تهتم بإدارة الأصول، واهتمام المصرفين بتقييم نوعية الأصول (الجودة).

جودة الأصول: تأخذ جودة الأصول في الاعتبار أداء الأصول، وخاصة القروض التي يقدمها البنك، فإن العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة الأصول هي درجة تنويع الأصول وحجم ومدة القروض، ونمو محافظ القروض، وجودة ضمانات لكل قرض، الإقراض الموجه أو الإقراض السياسي وإقراض الأطراف ذات الصلة بالإضافة إلى ذلك، فإنها توضح مخاطر الأصول ومعدل القوة المالية داخل البنك وبالتالي تلعب جودة الأصول واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجها البنوك بما ان القروض لديها اعلى مخاطر التخلف عن السداد، فإن العدد المتزايد من القروض المتغيرة يظهر تدهورا في جودة الأصول، وجودة الأصول هي جانب مهم لقيم درجة القوة المالية للبنك، ويمثل الغرض الرئيسي لقياس جودة الأصول في تحديد تركيبة الأصول المتغيرة (NPAS° كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، كما أن جودة محفظة الائتمان، تعبر عن ربحية البنوك، كما تسعى جميع البنوك التجارية في الحفاظ على مستوى القروض المتغيرة إلى أدنى مستوى، يرجع ذلك إلى أن ارتفاع القروض المتغيرة يؤثر على ربحية البنك حيث تقاس بنسبة القروض المتغيرة إلى إجمالي القروض ونظر لعدم توفر هذه النسبة تم استخدام نسبة محفظات خسائر القروض في المستقبل وتعتبر مؤشر تقريبي لجودة المحفظة وكما تمثل هذه المخصصات تعويض عن مخاطر التخلف عن السداد في محفظة القروض[1].

المؤشرات المستخدمة في قياس جودة الأصول

نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

القروض عادة ما تكون ذات عائد ومخاطرة مرتفعة بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي نسبة معبرة عن جودة الأصول، أن نسبة القروض المتغيرة الى اجمالي القروض تعبر بشكل الدق عن جودة الأصول ومدى قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة، فانخفاض النسبة يشير الى جودة اعلى للأصول

[1] فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELES، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،ص 539.

وما يتيح الفرصة امام المصرف في التوسع في منح القروض التي تنعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف ومنه رفع اداءه المالي.

نسبة الأصول المرجحة بالخطر الى اجمالي الأصول

ارتفاع هذه النسبة يشير الى مخاطرة المصارف في استثمار الأصول، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة هي نسبة مكملة لنسبة الأصول المولدة للدخل الى اجمالي الأصول وكلما زادت نسبة الأصول المولودة للدخل وانخفضت نسبة الأصول المرجحة بالخطر كلما دل ذلك على ارتفاع جودة الأصول.

- ✓ يشير معدل دوران الأصول الثابتة على مدى كفاءة المؤسسة في توظيف أصولها الثابتة لتوليد الدخل من المبيعات:

1. **معدل دوران الأصول الثابتة =** $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$

ارتفاع هذا المعدل ليدل على كفاءة استخدام الموجودات الثابتة، في حين انخفاض المعدل قد يعني تعطيل بعض الطاقة المستثمرة في الأصول الثابتة.

- ✓ يشير هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في توظيف أصولها المتداولة في توليد دخل المبيعات:

2. **معدل دوران الأصول المتداولة =** $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$

ارتفاع المعدل مؤشر جيد للكفاءة في استخدام الأصول المتداولة اما انخفاضه فيدل على عدم توليد الحجم المناسب للمبيعات الناتجة عن الأصول المتداولة يقيس هذا المعدل القدرة الاجمالية لأصول المؤسسة على توليد دخل المبيعات ويحسب كما يلي:

معدل دوران إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$

الهدف من هذا المعدل هو تحقيق اعلى منفعة ممكنة من الأصول فكلما كان المعدل مرتفعا كلما دل ذلك على الاستغلال الكبير لهذه الأصول، في حين يشير المعدل المنخفض الى جودة زيادة في الأصول لا داعي لها.

المطلب الثالث: الربحية والسيولة.

أولا: الربحية

الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، و أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمة عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر[1].

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤشرات والشركات اذ بعد الربح المحمر الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية من دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر سواء الداخلي او الخارجي.

الفرق بين الربح والربحية[2]

المفهوم الاقتصادي للربح: يعني مقدار التغيير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

المفهوم المحاسبي: يعني الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل.

اما الربحية هي عبارة عن العلاقة بين تحقيق هذه أرباح، وتعتبر الربحية هدف المؤسسة ومقياس للحكم علة كفايتها على مستوى الوحدة الكلية او الوحدات الجزئية.

المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية:

انطلاقا من مفهوم كل من الربح والربحية نذكر اهم مؤشرات المستخدمة في قياس الربحية[3]:

ربحية الأسهم (EPS)

هو أحد المؤشرات الضرورية والهامة للمساهمين يتم عرضه في قائمة الدخل سواء كان صافي ربح او خسارة، ويمكن حسابه باستخدام القانون التالي:

$$\text{ربحية الأسهم} = \frac{\text{صافي ربح السنة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الاسهم}}$$

[1]HTTPS : // HRDISCUSSION.COM. CIT. Consulté le 02/04/2019

[2] HTTPS : // SPECIALTIES.BAYT.COM. CIT **Date de consultation 16/04/2019**

[3]بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشر **CAEL**، مرجع سبق ذكره، ص45.

معدل العائد على الاصولROA

تشكل الأصول الأساس دخل او عائد العمليات التشغيلية في البنك، إذ يتناسب إجمالي العائد طرديا مع حجم الأصول المستثمرة في القروض و استثمارات البنكية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغة الاجمالية لاستغلال البنك ما لديه من أصول ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها و العائد على الأصول:

صافي الربح بعد الضريبة

متوسط مجموع الاصول

ويمكن حساب معدل العائد على الأصول بضرب هامش صافي الربح بعد الضربة في معدل دوران الأصول (الإيرادات÷الأصول).

العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات) *($\frac{\text{الايرادات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}}$)

ويقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقي أرباح صافية من توظيف أصول البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد مقياس كليا ومعبرا عن أداء البنك.

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)**[1]

يقيس هذا المعيار نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاطات البنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك وأيضا يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الدافعة المالية (درجة اعتماد البنك على الاقتراض)، وانخفاضها يشير إلى اعتماد البنك تمويلا متحفظا بالقروض وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة÷معدل حقوق الملكية[2].

او العائد على حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{معدل اجمالي الاصول}}{\text{معدل اجماي حق الملكية}}\right)$ * $\left(\frac{\text{صافي الربح}}{\text{معدل اجمالي الاصول}}\right)$

✓ ويسمى هذا العائد أحيانا على القيمة الصافية وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول ان المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد على مدى تحقيقه لهذا العائد.

[1] صليحة عماري، علي بن ثابت، التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، جامعة عنابة، الجزائر، 2018، ص405-406.

[2] د. سيد محمد جاد الرب، مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء، (مدخل استراتيجي لتحسين الاتنافسي)، كلية التجارة، قناة السويس، 2009، ص131.

ثانيا: السيولة المصرفية

يتأثر موضوع السيولة المصرفية اهتمام الإدارات والسلطات الرقابية وأخر اتفاقية بازل 3 فكمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها تعتبر من المسائل الاساسية التي تواجه المصارف بأرباح كانت قد تحققها لو تم استثمار السيولة الزائدة.

مفهوم السيولة

- ✓ عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته من تلبية رغبات المودعين على حسب من ودائعهم، وأيضا تلبية رغبات الائتمان من قروض وسلفيات، ومن خلال هذا المعيار لا بد من معرفة القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة[1].

مكونات السيولة

يمكن تصنيف مكونات السيولة الى جزئيين رئيسين[2]:

1. **السيولة النقدية (الحاضرة)**: وهي الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف مثل:

- ✓ **الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى**: تلتزم المصارف وفقا للقوانين بالاحتفاظ لدى المركزي بأموال سائلة تعرف بالاحتياطي القانوني او الالزامي بالإضافة الى وضع المصارف جزء من ودائعهم لدى مصارف أخرى.
- ✓ **الشيكات تحت التحصيلي**: وهي الشيكات التي يحصلها المصرف لصالح العملاء وإضافتها في رصيد العميل وهنا لا بد من الإشارة الى استبعاد الشيكات المحتمل رفضها بسبب ما، وتعتبر الشيكات التي تم تحصيلها من غرف التقاص أكثر سيولة من غيرها وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء من خارج البلد كلما نقصت سيولة الشيك.

2. **السيولة شبه النقدية**: وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل تشمل الاذونات خزينة وكمبيالات وأدوات مالية وتتميز بإمكانية التصرف السريع لها، وكلما كانت هذه الاستثمارات حكومية او مضمونة من قبل الحكومة كلما سهل التصرف بها.

---

[1] بختى عمارية، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS (دراسة حالة بنك السلام الجزائري)، دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2018،ص7.

[2] حنيفي عبد الغفار، إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل قوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، مرجع سبق ذكره ص213.

المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية[1]

نسبة الجاهزية النقدية:تبين هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع، وتقيد في إعطاء صورة عن الوظيفة الأولى للسيولة المتمثلة بمقابلة سحب الودائع، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يقصد بالنقدية بسط النسبة بالنقد والأرصدة لدى المصرف، وزيادة نسبة السيولة يشير الى زيادة قدرة المصرف على مقابلة سحب الودائع مع الإشارة الى ان السيولة العالية تشير الى وجود أموال معطلة غير مستمرة وبالتالي سينعكس سلبا على أداء المصارف.

نسبة السيولة: تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

فهي مؤشر على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إجمالي الودائع، وتدل هذه النسبة على الإجابة على السؤال التالي هل ما يجلبه المصرف من نقدية كافية لتغطية الودائع او انه بحاجة الى تمويل خارجي كالاقتراض مثلا أو إصدار أسهم جديدة، وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على ان المصرف ليس لديه مشكلات في السيولة.

نسبة القروض الى الودائع

تمثل هذه النسبة الوظيفة الثانية للسيولة المصرفية المتمثلة بتلبية طلبات الاقتراض وتشير الى نسبة القروض الممولة بواسطة الودائع، وكلما زادت هذه النسبة دل على ارتفاع قدرة المصرف في تقديم قروض إضافية، وجود جزء من الودائع لذلك الأفضل إزالة هذا الجزء من الودائع.

[1] بأنه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشر **CAEL**، مرجع سبق ذكره، ص49.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى مؤشر (**CAEL**) المستخدم في عملية تقييم البنوك التجارية.

ومن خلال ذلك تم التوصل إلى أن الأداء المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في التقييم، يمكن من تحديد مراكز القوة ونقاط الضعف والفعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى البنوك إليها.

وكذلك تم التوصل إلى أن مؤشر (CAEL) من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا لأنها تمثل أداة من أدوات التسيير المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء والنهاية في تقييمه.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبنك الخليج الجزائر

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي ببنك الخليج الجزائر بمؤشر (CAEL)

تمهيد:

شهدت الفترة خلال العقدين الأخريين تغيرات سريعة و تقدما تكنولوجيا هائلا ساهم في تحسين تقييم الأداء ، يعتبر بنك الخليج الجزائر كغيره من البنوك التجارية، يعمل على إدخال الأداء المالي و تطور تقييمه في نمط التسيير من خلال استخدامه لأحدث التكنولوجيا على مستوى وكلاته لتسهيل خدماته و توفير الوقت و الجهد في أن معا وقد تطرقت من خلال هدا الفصل الي مبحثين وهي

المبحث الاول بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر

المبحث الثاني تقييم الاداء المالي لبنك الخليج الجزائر بالاستخدام مؤشر(CAEL)

المبحث لأول بطاقة تعريفية بنك الخليج الجزائر

سنتعرض في هذا المبحث تقديم بنك الخليج للدراسة كذلك بعض أرقم البنك التي حققها، بالإضافة إلى دراسة مؤشر **كايل** (**CAEL**) على مستوى البنك.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الخليج الجزائر وإستراتيجيتها

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك الخاصة البارزة في الساحة المصرفية بالجزائر وهذا القيام البناء بديناميكية ونشاطا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيا تقدما.

أولا: نشأة وتطور بنك الخليج

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في السوق الأوسط يطلق عليها اسم المجموعة الكويتية للأعمال.

تأسس بنك الخليج الجزائر في 21 جانفي 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، أسس بنك الخليج الجزائر من صرف بنك الخليج المتحد ببنك تونس العالمي وبنك الأردني الكويتي كل هذه البنوك المؤسسة، تنتمي إلى مجموعة KIPCO، الذي يوجد مقره ببنعكنون، طريق MAKLE سيدي مرزوق رقم 17، الذي حول فيما بعد إلى دالي براهيمي طريق الشراقة حوش كاوش، (بطريق الشراقة)

وبنك خليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004 وهو يمارس اليوم نشاطا إقتصاديا وبنكيا ذو كفاءة عالمية وجودة كبيرة.

بتاريخ 26.04.2009 تم إحالة حصص في بنك الخليج الجزائر هي بنك الخليج الإتحاد INTD GULF BANK BSC، شركة مساهمة بحرينية تملك 60% من رأس مال بنك خليج الجزائر والذي تنازل عن حصصها في الشركة إلى برقان بنك BURGANBANK شركة مساهمة كويتية مقرها الاجتماعي في دولة الكويت ليصبح رأس مال بنك خليج الجزائر مقسما إلى البنوك التالية: بنك برقان 60%، بنك تونسي العالمي 30%، بنك الأردني الكويتي10%

إن بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال قدره 6500.000.000 دج، موزع على 3 بنوك سبق ذكرهم ذات سمعة عالية في المجال البنكي.

الشكل رقم (11) : المساهمون في بنك خليج الجزائر

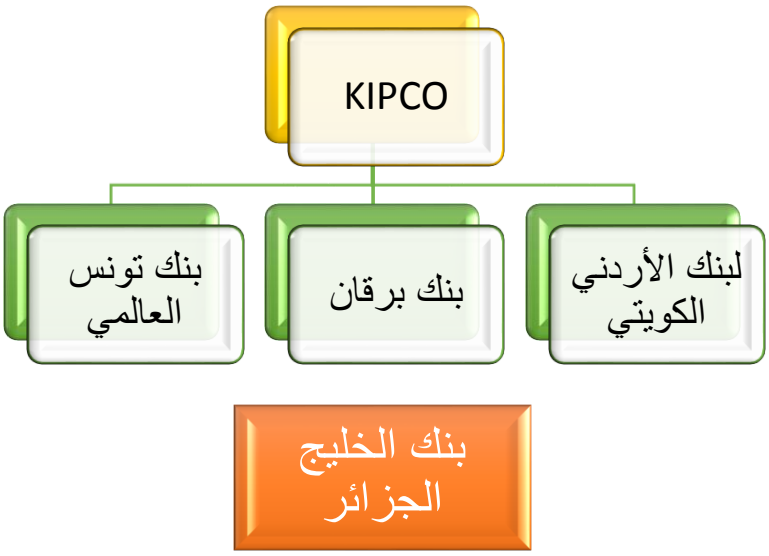

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر، تاريخ الإطلاع 2019/05/10

www.ag-bank.com

الشكل رقم (12) : بعض البيانات لبنك الخليج الجزائر

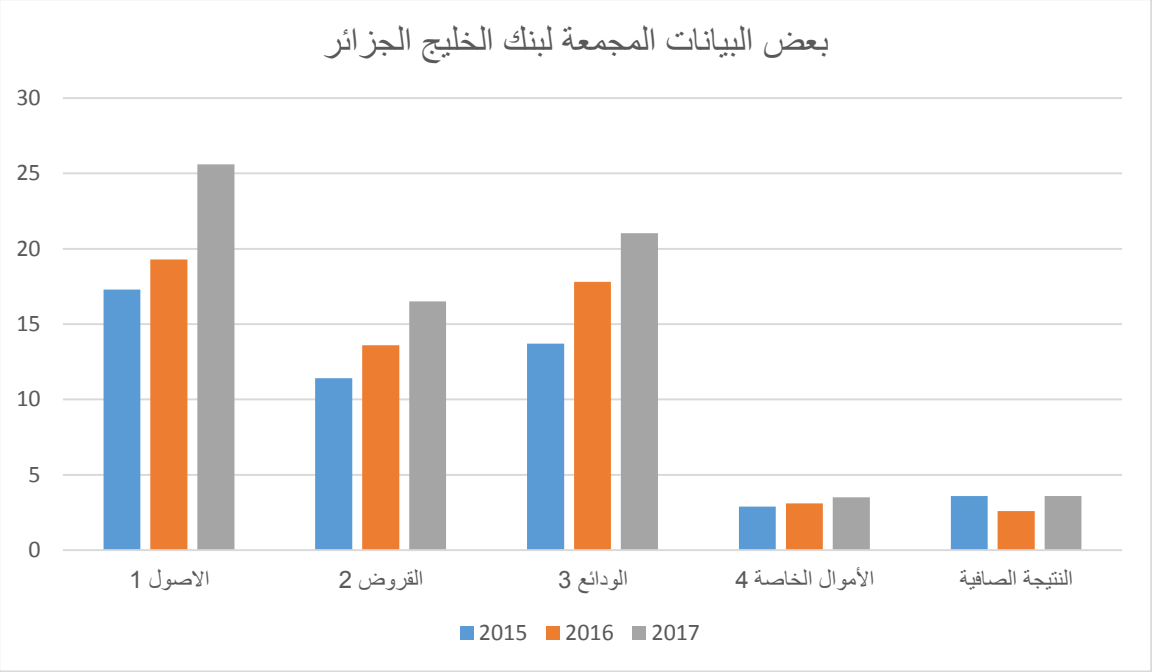

المصدر من إعداد الطالبة:بناء على التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2016

.https://www.agb.dz/PDF-AGBRapportAnnuel2016.html

ولقد تمكن بنك الخليج الجزائر بالرغم من الصعوبات والضغوط المتزايدة على الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الثلاث والناجمة عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري واستمرار انخفاض سعر البترول، فخلال سنة 2017 وبالعملة المحلية نمت القروض والسلفيات بواقع 30% ونمت الإيرادات بواقع 30%، بينها ازداد ما فيها من إلى 23% مقارنة ب 22% في سنة 2013، واستمر بنك الخليج الجزائر في زيادة حصته السوقية بالقطاع البنكي للأفراد عن طريق افتتاح المزيد من الفروع عبر الجزائر وتقديم منتجات وخدمات جديدة وتعزيز تجربة العملاء، كما تمكن البنط خلال سنة 2017 من تخفيض تكاليفه التشغيلية والتقليل إلى حد كبير من نسبة التكاليف إلى الدخل حيث قدرت ب 18 مقارنة ب 59% سنة 2016، أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ 15.92% (التقرير السنوي لبنك برقان 2017) أما في 2016 فإجمالي أصول وقروض وودائع البنك تمت ب7%، 12%،8% مقارنة بسنة 2015، كما نمت الأموال الخاصة ب 14% في حين تراجعت النتيجة الصافية ب27.47% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 (التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2016)

1. أ: التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة «KIPCO»

أنشأت شركة KIPCO في عام 1975، وهي مجمع كويتي خاص وهي أحد شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع أصول خاضعة للإدارة بأكثر من 19 مليار دولار (19000000000) مليار دولار.

- ✓ وتمتلك المجموعة حصص بأكثر من60 شركة تعمل في 12 دولة (في الدول العربية خاصة)، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعمل فيها أكثر من ثمانية آلاف موظف (8000) في أنحاء العالم وتتمثل نشاطاته الرئيسية في القطاع المالي والقطاع الإعلامي كذلك.
- ✓ كما تشارك شركة مشاريع الكويت القابضة بصورة مباشرة وغير مباشرة فبعدة مجالات كالصحة والسياحة والصناعة والاستثمارات والعقارات وترتكز إستراتجية التنمية التي تضطلع بها المجموعة على تنويع الاستثمارات العامة والخاصة (القطاعية) والاستثمارات في الأوراق المالية مع هدف التقليل من المخاطر، وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر الموجود داخل نفس القطاع وكذلك بين مختلف شركات المجموعة ويشتد النهج الإداري للمجموعة على تشجيع اعتماد الفضل الممارسات من طرف كافة فروعها (الشركات التابعة لها)، سمعة الجودة والتمييز بين الأوساط المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط.

✓ إن طموحات المجموعة لا تقتصر على أن تظهر في المرتبة الأولى للمستثمرين في المنطقة بل تسعى إلى تعزيز المتهمة الفعالة في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلدان التي تمارس فيها نشاطاتها (تعمل فيها).

ب. المساهمون في بناء خليج الجزائر

1-ب- بنك برقان BURGAN BANK

هو فرع من مجموعة «KIPCO» وهو بناء تجاري كويتي له عدة فروع خاصة في منطقة الشرق الأوسط. تأسس هذا البنك عام 1977 وقد اكتسب البنك دورا بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال طرحه منتجات مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة، كذلك شبكة توزيع واسعة.

وتشمل فروعها بناء الخليج الجزائر «AGB» الجزائر، وبنك (بغداد «BANIS of BAGHDAD» العراق) والبنك الأردني الكويتي « GORDANKOWEIT Bank» الأردن.

نتائج البنك مستمرة في النمو الكبير لرأس المال واستثمارات كبيرة متنوعة، شبكتها تضع 21 وكالة وأكثر من 120 جهاز صراف ألي.

2-ب -بنك تونس العالمي Tunis International Banks

تأسس هذا البنك في 1982 وهو أول بناء خاص في الخارج أنشئ في تونس وهو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية لشركات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد بما في ذلك عمليات الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل العملات القابلة للتحويل، وتمويل التجارة الدولية والخدمات الشخصية، العمليات المصرفية التجارية والاستثمارية وبصافات الدفع.

لديه مكتب تمثيلي في طرابلس وتملك حصة 30% من بناء خليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بناء (TIB)هو الخليج المتحد بحصة 86% من رأس المال.

3-ب-بنك الأردني الكويتي (GORDANKOWEIT BANK)

تأسس في عام 1976 في البنك الأردني الكويتي تعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني وهو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية، موزعة عبر شبكة من 48 وكالة في الأردن واثنين

آخرين في فلسطين ويشارك بحصة قدرها 10% من رأسمال بنك خليج الجزائر في ماي 2008 البنك الأردني الكويتي (GKB) أصبح فرع من بنك برقان BURGAN Banks بقيمة 51.10 %.

الشكل رقم (13): حصص المساهمون في بنك خليج الجزائر

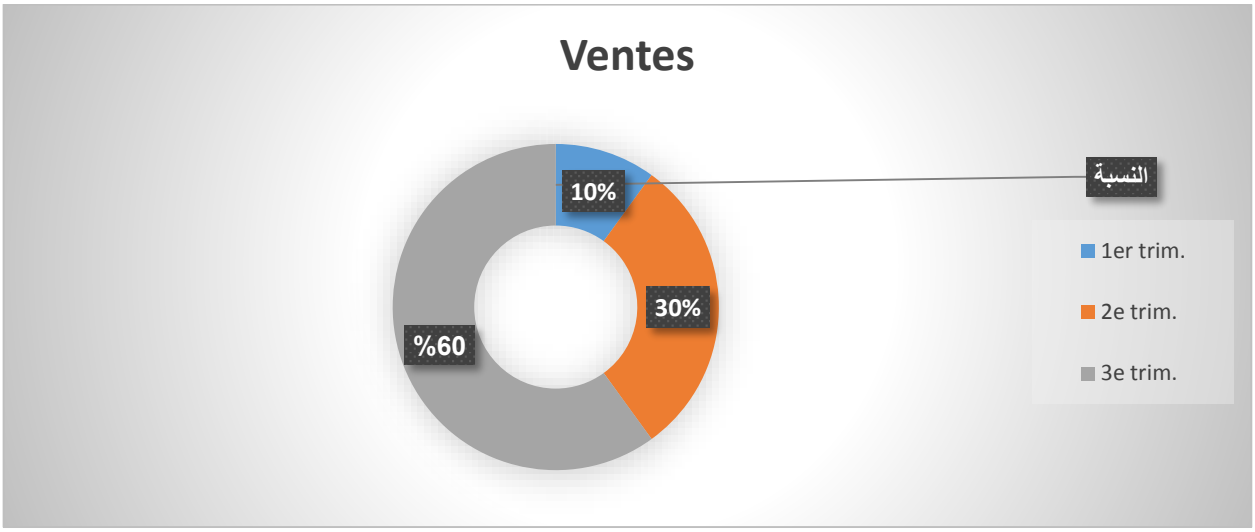

شعار بنك الخليج الجزائر

AGB
بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

www.ag-bank.com

ثانيا: تعريف بنك AGB

هو بنك تجاري يخضع للقانون الجزائري بموجب شركة ذات الأسهم تخضع للقانون الجزائري وهي عبارة عن بنك تجاري يقوم بكل الأعمال والخدمات التجارية المسموح بها في الجزائر وفق قانون بنك الجزائر وتحت وصاية وترخيص بنك الجزائر عملة نقدية، يمارس هذا البنك نشاطات البنكية الاعتيادية التقليدية بالإضافة إلى خدمات التمويل الإسلامي وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع.

بحيث يمارس هذا البنك نشاطين متوازيين في بنك واحد على طريق عدم المزاج بين الأعمال المحاسبية لكل نموذج معني بمعني الودائع المتحصل عليها من الزبائن في شكل استمارات اسلامين يجب إلى تمنح في شكل فروض إسلامية بدون أن تختلف بالأموال المتحصل عليها بالطريقة التقليدية الربوية

ومنذ تأسيسه في السوق الجزائرية والبنك يستثمر في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والبنك يستثمر في كل مجالات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة.

ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في جمع أنحاء البلاد، حيث كانت بداية 21 وكالة تنفيذية والتي تم توزيعها إلى 35 وكالة قبل نهاية عام 2011 لتكون أقرب إلى زبائنها في جميع أنحاء البلاد وفي سنة 2017 توصل إلى فتح 60 وكالة في 41 ولاية ومن ولايات الوطن.

الشكل رقم (14) : أرقام قياسية لسنة 2017

135 000 زبائن

AGB متوفرة في 41 ولاية من أنحاء الوطن مع 60 وكالة

38 % ارتفاع النتيجة الصافية في سنة 2017

930 شركاء

21529 بطاقة وطنية جديدة CIB مسلمة سنة 2017

10364 بطاقات عالمية جديدة مسلمة خلال سنة 2017

رابعا: إستراتيجية بنك خليج الجزائر

ترتكز إستراتجية هذا البنك على خمسة مجالات هي:

إدارة الجودة الشاملة: حيث يندرج ضمنها كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل تحقيق جودة الخدمات المصرفية مع كل العملاء الداخليين والخارجيين.

ويتعلق الأمر بعدة مجالات للتدخل مثل جودة الخدمات والمنتجات والبنية التحتية والإدارة وإدارة المخاطر وما إلى غير ذلك:

- ✓ توسع شبكة الوكالة: لكي يكون البنك دائما أقرب إلى عملائه ويسمح لهم بالتمتع بالمنتجات والخدمات العالمية المتقدمة المصممة لاحتياجاتهم المحلية.
- ✓ توسع عروض المنتجات والخدمات بهدف تلبية توقعات الجميع
- ✓ إدارة موارد بشرية ترتكز على الإنجاز بهدف تزويد جميع موظفيه بحياة مرضية محفزة، وقد اعتمد بنك الخليج الجزائر سياسة لإدارة الموارد البشرية ونتائج مجزية من أجل التمنية البشرية والمهنية.
- ✓ نمو والسيطرة على الحصص السوقية: يركز البنك سياسة التجارية على منطق نمو وغزو الحصة السوقية للمشاركة في الازدهار الاقتصادي للجزائر وإثراء الجزائريين.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف بناء خليج الجزائر.

سنحاول التطرق إلى أهم الخصائص التي يتسع بها بنك الخليج الجزائر وذكر أهم أهدافه التي تجعله يعمل على تحقيق أعلى مستوى مردودية بإستخدام تكنولوجيا حديثة وموارد بشرية ذات كفاءة وخبرة عاليتين:

اولا خصائص بنك خليج الجزائر

يتمتع بنك خليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1-1: بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات

وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في:

إجراء جميع العمليات البنكية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.

1-2: بنك الخليج الجزائر بنك الأفراد:

بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد بتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

1-3: بنك الخليج الجزائر بنك الخدمات:

يوفر البنك لزبائنه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبناء رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكنه من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه مثل: Swift والمعاملات البنكية الإلكترونية بين الوكالات ...إلخ

1-4: بنك الخليج الجزائر بنك ذو شبكة في طور التوسع المستمر:

التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على أغلب ولايات التراب الجزائري رغم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

ثانيا أهداف بنك خليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر بنك تجاري تم إنشائه للأغراض وأهداف ربحية في إطار النشاط التوسعي لمجموعة KIPCO الكويتية للاستثمار وتهدف من خلال ذلك إلى الإستلاء على حصة من السوق البنكي الجزائري موكبه واستغلالا لظروف سياسة الانفتاح على الرأسمال الأجنبي التي شهدتها السياسة النقدية الجزائرية، يمكن إلى السنة المالية نستكشف أهدافا هذا البنك من خلال توجه حساب الناتج المالي الصافي حيث إلى الناتج المال الصافي الناتج السنة المالية يتم تحويل جزء منه إلى المقر الاجتماعي في شكل DIVDEND (الأرباح)أو المادة استثمار هذه الأموال في شكل استثمارات توسعية لنشاط البنك كما هو الحال حاليا حيث إلى البنك ... عن تحويل أرباحه إلى الخارج وقام باستثمارها هنا في شكل مشروع استثماري يتعلق ببناء ؟اكبر مقر اجتماعي لبنك على المستوى الوطني الموجود على مستوى بلدية الأبيار جزائر العاصمة وهذا المقر المنجز في شكل عمارتين متناظرتين بزاوية مفتوحة تم إنجازه على مستوى 15 طابق فوق الأرض و5 طوابق تحت الأرض وتعتبر هذه السياسة انعكاسا لسياسة البنك وأهدافه

الطموحة والمستقبلية من أجل الإستلاء على أكبلا حصة من السوق البنكي المتواجد والذي يتنفس عليه أكبر من 20 بنك تجاريا معتمدا مع احتساب البنوك العمومية. تعتبر الهداف البنك واضحة من خلال حجم الاستثمارات المحققة في المجال التكنولوجيا خاصة والمعلوماتية المطبقة وذلك من أجل تقديم خدمات راقية لزبائن يستطيع من خلالها ضمان غالبية الحصة السوقية لسوق البنكي حيث من خلال هذه السياسة وتحقيقا لأهدافه .... أستطاع هذا البنك التجاري في الجزائر أن يتربع على المرتبة الأولى في بعض الخدمات البنكية على المستوى الوطني في مجال وسائل الدفع الإلكترونية وبطاقات الدفع الأجنبية (visa a master carte) والتجارة الخارجية إستراد وتصدير السلع والخدمات، فبغض النظر على حجم التعاملات المحققة في مجال التجارة الخارجية عن طرف سنتراك وسونلغاز، واتصالات الجزائر يبقى بنك الخليج رائد في المرتبة الأولى مجال التجارية الخارجية على مستوى الوطني خارج القطاعات المتكورة سلفا.

إذن نعود ونقول إن هذا البنك أسس وأنشأ في الجزائر لأهداف تجارية مستقبلية يسعى من خلالها إلى الاستحواذ و الاحتفاظ بحصة معتبرة من السوق البنكي الجزائري.

ومن أهم هذه الاستخدامات الإلكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي:

- ✓ البطاقات مابين البنوك CIB CARD
- ✓ بطاقات فيزا كاردVISA CARD
- ✓ بطاقات القولدن كاردGOLDEN CARD
- ✓ البطاقات الكلاسيكيةCLASSIC CARD
- ✓ بطاقات الفيزا للدفع المسبقVISA CARD PAEPAID
- ✓ بطاقة ماستر بلايتنيومMASTER CARD PLATINOUL
- ✓ للإشارة فإن هدف البنك بوضع هذه الأدوات في متناول العملاء هو تسهيل أداء الخدمة والتقليل من المصاريف وربح الوقت.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر ووظائفه والخدمات الحديثة التي يقدمها

اولا الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر

1. مدير الوكالة:

ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة وتنميتها التجارية مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات في الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغلية وإجرائها في إطار القانون، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

1- المسؤول التجاري: RESPONSABLE COMMERCIAL

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات وتحريكهم وتنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية والكمية التي تتعلق بالوكالة، كما أنه يشرف على تسير محافظ العملاء وضمان إدارتها. مع تزويد العملاء من جميع المنتجات التي يقدمها البنك، واحترام تطبيق القرارات الإئتمانية، ومراقبة فتح الحسابات، والإشراف على العمليات ذات الطبيعية الإدارية والإشراف أيضا على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد، كذلك التنسيق مع الشرف الإداري لضمان سلامة العمل و تطبيقه بشكل يتوافق مع قوانين العمل واللوائح والتنظيمات، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها، والكثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر.

2- المراقب CONTROLEUR

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية، أيضا التحقق هي العمل الجاري للشباك والصندوق للزبائن من أفراد ومؤسسات، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، والقيام بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين.

3- المشرف الإداري

وهو المشرف على أمين الصندوق وعامل الشباك والأعوان، من أجل تحقيق أهداف الوكالة ومن مهمته، تقديم الخدمة للعملاء في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر والتأكد المستمر من سير العمل في جو إيجابي يعمل على تحقيق الأهداف، وأيضا الإشراف والتحقق من تنفيذ العمليات المصرفية الجارية في الشباك للزبائن من الأفراد والمؤسسات، ومعالجة شكاوي العملاء.

كما يقوم بتشغيل وإيقاف نظام الحاسوب، وضمان إدارة الأرشيف والتحقق من صحة العمليات التي يقوم بها مشتاري مبيعات العملاء من الأفراد والمؤسسات وضمان حسن مسك الدفاتر والسجلات للوكالة بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالوثائق القانونية الصادرة والواردة.

4- مستشار مبيعات العملاء المؤسسات CONSERLLER CLIENTELE CONNERULE

من مهامه إدارة محفظة العملاء (المؤسسات) وتجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك وكذلك إدارة حسابات العملاء (فتح، تغيير، غلق) وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعايته خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي، وإدارة قروض الاستثمار وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية.

5- مستشار مبيعات العملاء الأفراد

ويقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات العملاء للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد وليس المؤسسات كتسيير حسابات العملاء من الأفراد (فتح، غلق،تغيير) وتسير الفروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض

6- مندوب إداري DELEGUE AU BACK OFFICE

لدى المندوب الإداري مجموعة من المهام الرئيسية كتوفير ضمان إجراء عمليات BACK OFFICE مع احترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة والدقة، كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسير دفاتر الصكوك والتصريح بالشبكات غير المدفوعة. كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشبكات والتحويلات، وفقا للإجراءات وإدارة السندات الإدانية وجميع الأوراق التجارية

7- أمين الصندوق CAISSER

وهو المسؤول عن الصندوق وعلى ضمان بشكل مستمر عمليات الصندوق مع العملاء وحسن سيرها احتراما للممارسات والإجراءات السارية المفعول بها في البناء، كما يسير على ضمان تسوية الحسابات.

8- عامل الشباك GUICHET PAYEUR

يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان السير الحسن بشكل مستمر لمختلف العمليات البنكية مع احترام الإجراءات المعمول بها في البناء، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظة على سجل الصندوق، وضمان السرية التامة للمعاملات، كما يجري نيابة عن العملاء جميع ومختلف العمليات الإدارية كالسحب وتحويل الحسابات، وصرف الشيكات وإصدار الشيكات المصرفية، وخضع الشيكات... الخ

بالإضافة إلى تنفيذ عدة مهام أخرى ضرورية لحسن سير العمل، ووضع استعراض دوري لأنشطة وتقديم الاقتراحات.

الشكل رقم (15): هيكل تنظيمي لبنك خليج الجزائر لولاية قالمة

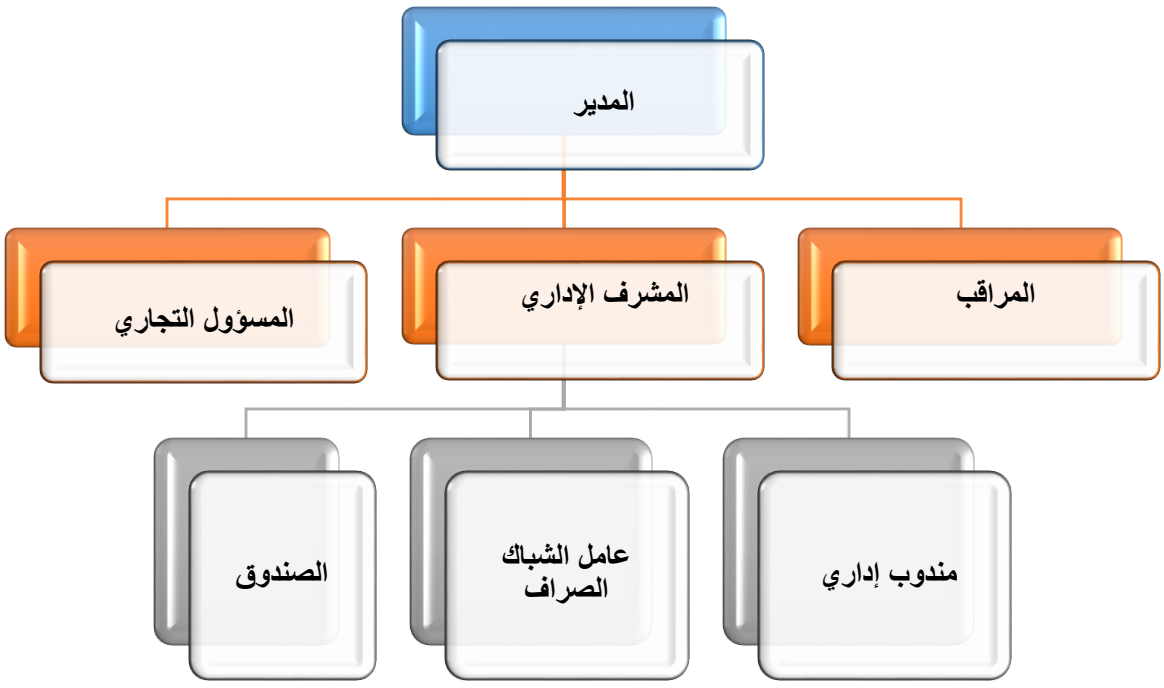

المصدر: إجراء مقابلة مع مدير بنك الخليج الجزائر لولاية قالمة

الشكل رقم (16):هيكل تنظيمي لبنك خليج الجزائر

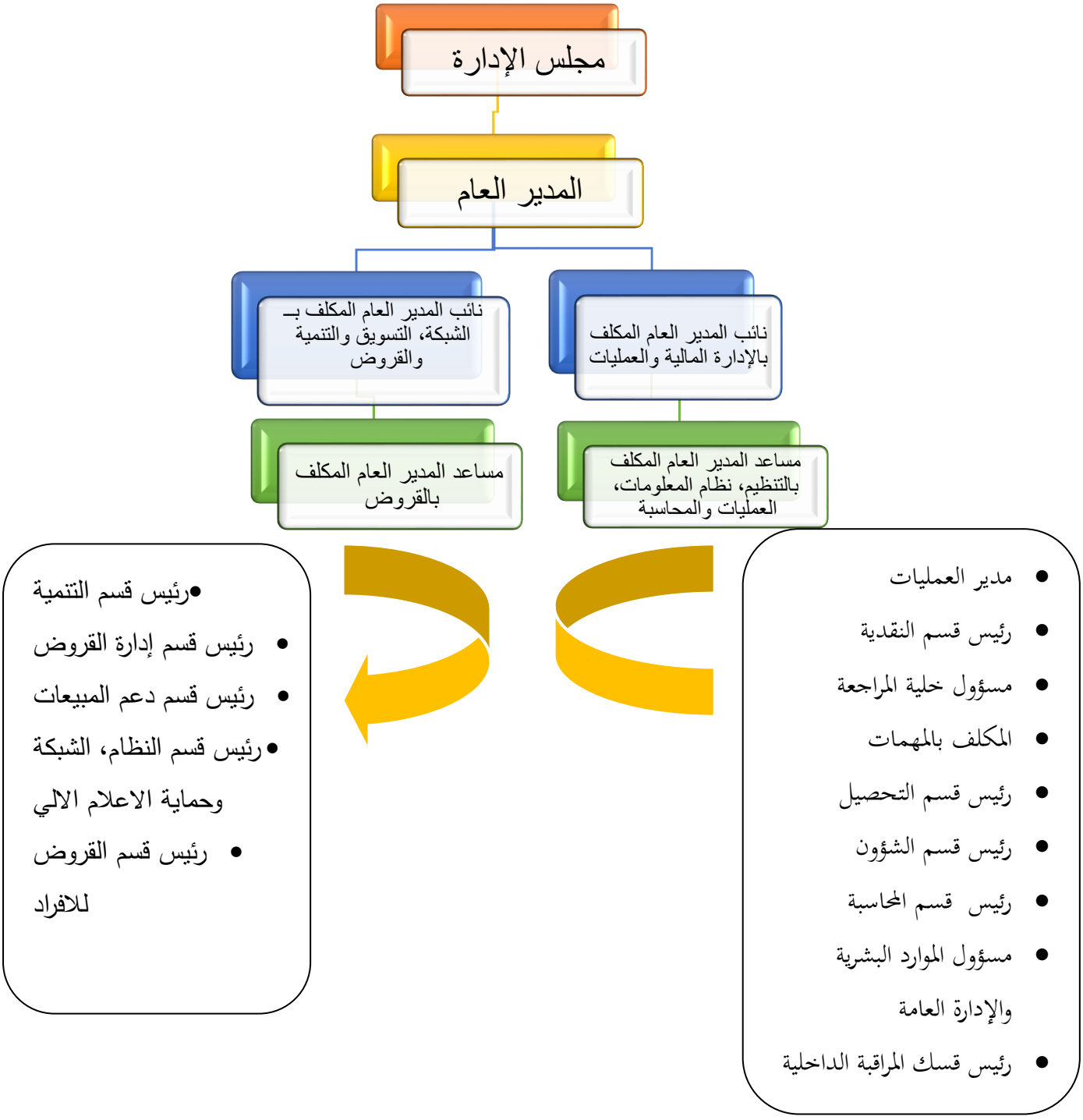

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك

Rapport annuel de l'AGB 2008 P07

ثانيا وظائف بنك خليج الجزائر وأهدافه

تتمحور وظائف البنك في العمليات التالية:

- ✓ جمع الودائع في كل أشكالها وأنواعها
- ✓ منح القروض في كل أشكالها وأنواعها قصيرة متوسطة وطويلة الأجل قروض بتوقيع (منح كفالات فتح إعتمادات مستندية تقدم ضمانات توقيعية)
- ✓ فتح حسابات للزبائن فتح حسابات للمديونين فتح حسابات للمؤسسات الودائع
- ✓ مهنة proline سلام: وهو قرض لتمويل احتياجات الاستغلال (تمويل المخزون)
- ✓ مهنة proline مرابحة: وهو قرض لتمويل احتياجات المؤسسة لشراء معدات ومركبات آلية
- ✓ Crédit bail :وهو يندرج ضمن فئة القروض للمؤسسات، فكل عام تزيد وتتنوع مشاركة ومساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني، من حيث طبيعة القرض خاصة المتعلق منها بقطاع الأعمال المالية، وسجلت سنة 2013 بداية وانطلاق خط أعمال جديد بالنسبة للبنك هو لتأجير المعدات وهي خدمة مطلوبة جدا من عملاء البنك بالنظر إلى إيجابياتها، جاء هذا النوع من التمويل كاستجابة لطلب فئة محددة من العملاء يرغبون في الانخراط في استثمارات منقولة أو غير منقولة ولا تملك ضمانات كافية.

ثالثا: الخدمات الحديثة[1]

يعتبر بنك الخليج الجزائر مرجع في مجال الابتكارات التكنولوجية لما تتضمنه أنشطته الرئيسية فهو لا يعرض فقط تلك الخدمات المتطورة الموجودة في السوق، بل يبحث دائما عن الابتكار وأن يكون الرائد في ذلك والتفوق على البنوك المنافسة من خلال تقديم خدمات وفقا لتكنولوجيا عصرية مستفيدة من التطور الحاصل في مجال المعلومات والحسابات الآلية، كما أن بنك الخليج الجزائر يعتبر من الأوائل الذين تخلوا عن القيام بعمليات المقاصة التقليدية وقاموا بالاعتماد على المقاصة الإلكترونية أيضا تقديمه لتشكيلة متنوعة من الخدمات والمنتجات التكنولوجية الحديثة، وحاليا هو يواصل إستراتيجيته كبنك عالمي بشبكة واسعة من وراءها الاقتراب أكثر من العملاء طارحا جميع الخدمات الممكنة من أجل تغطية كافة شرائح العملاء.

ويمكن شرح اهتمام بنك الخليج الجزائر وذلك من خلال سعيه وراء كل ما هو تكنولوجي وجديد كما يلي:

ففي سابقة هي الأولى من نوعها في الجزائر تم سنة 2012 فتح في الشارع الرئيسي لوسط العاصمة وكالة Self Banking تابعة لبنك الخليج الجزائر توفر للعملاء خدمات بنكية تكنولوجية مبتكرة ذات جودة عالية، وخدمة Self Banking (الصيرفة الذاتية) هي خدمة تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات البنكية (السحب، إيداع الصكوك، الإيداع النقدي، طلب دفاتر الصكوك والبطاقات البنكية CIBساهلة، الإطلاع على وضعية الحسابات...) طبعا كل هذا دون التدخل من طرف موظفي البنك وهذه الخدمة متوفرة 7أيام/7 و 24 ساعة/24.

كما تم إطلاق في نفس السنة 2012 ولأول مرة في الجزائر أيضا خدمة Drive Banking وهو جهاز صراف آلي مصمم خصيصا ليسمح للعملاء بسحب النقود دون أن يتركوا سياراتهم

حيث يعمل بنك الخليج الجزائر دائما في التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات البنكية خاصة في المجال النقدي حيث أصبح بنك الخليج الجزائر هو المقدم والموفر الأول لبطاقة Visa platinum وmaster card

جميع الخدمات المقدمة للعملاء بالعملات الأجنبية تم تفعيلها في الواقع سنة 2013 بتطبيق البنك نظام DHI/front ، وفي نفس سياق التنويع في الخدمات الذي ينتهجه البنك أصبحت جميع ال ATM التابعة للبنك تقبل بطاقات master card و visa، أيضا في سبيل التكامل سوف تعرف التجارة الإلكترونية الوطنية تجسيد على أرض الواقع باستعمال بطاقات CIB التي تسمح بالقيام بالمعاملات عبر الإنترنيت،

[1]مقابلة مع مدير بنك الخليج الجزائر –وكالة قالمة-

www.ag-bank.COM

- ✓ إطلاق مشروع هيكلي ومبتكر يقوم على إنشاء نظام لتدفق العمل WORK-FLOW من أجل إصلاح شامل للإدارة الآلية لعمليات معالجة العمليات الخاصة بالعملاء
- ✓ تسهيل ومراجعة شروط الحصول على القرض السكني Bayti
- ✓ بالإضافة إلى ذلك تم وضع تحت صرف العملاء مجموعة أخرى من الخدمات الإلكترونية الحديثة
- ✓ أجهزة الصرف الآلي: بنك الخليج الجزائر يوفر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته عبر أنحاء الوطن وفي المطار الدولي في الجزائر العاصمة، بطاقات السحب تسلم مجانا على العملاء الذين لديهم رصيد لدى البنك، الDAB، توفر خدماتها 24 ساعة/24 و 7أيام /7 في الأسبوع، ومن الخدمات التي يوفرها الموزع الآلي للأوراق ما يلي: سحب الأموال من البنك بالدينار، كشف الحساب

www.ag-bank.COM

AGB Online: وهو الموقع الرسمي على شبكة الانترنت، وهو يعتبر من خدمات بنك الخليج الجزائر المهمة للعملاء لما يقدمه لهم من خدمات ولغير العملاء كذلك، وذلك سواء بتوفير جميع المعلومات عن البنك وسياساته خدماته وطرق الحصول عليها أو بتوفير خدمات مبتكرة من خلال هذا الموقع، فبنقرة واحدة يمكن للعميل الاتصال مباشرة بالبنك من خلال رصيده هناك، وهذا على مدار الساعة، 24 ساعة/24 و7 أيام/7 في الأسبوع، هذا الموقع مخصص في الأصل لعملاء البنك من زوار الموقع حيث يقدم لهم خدمات أهمها:

- ✓ مراقبة ومتابعة الحساب عبر الانترنت
- ✓ نسخ البيانات الكلية المتعلقة بالحسابات
- ✓ تحميل البيانات المتعلقة بالرصيد والحساب بصفة عامة على شكل PDFأو Excel
- ✓ Simulations أو المحاكمات التي يتيحها بنك الخليج الجزائر لعملائه عبر موقعه، والتي تعتبر إحدى صور تحديث البنك لخدماته، وفي موقع البنك تتاح هذه الخدمة للعميل الذي يرغب في الحصول على قرض عقارين حيث يدخل العميل الشروط التي يرغب الخضوع لها أو كتعبير آخر خصائص القرض الذي يمكنه تحملها وسعر العقار الذي يرغب شرائه عن طريق القرض، يجري الموقع حسابات دقيقة ويجيب بالخدمة التي تستجيب لرغبات العميل ووفقا للشروط

التي حددها وذلك بعرض خصائص القرض الذي يستجيب لما عرضه العميل وذلك بالإجابة عن طريق مبلغ القرض، مبلغ الأقساط الشهرية، مدة السداد ومعدل الفائدة

- ✓ خدمة الرسائل القصيرة SMS push: يستفيد العميل من هذه الخدمة من خلال وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء، وبالتالي سيبقى على علم بكل التغيرات الخاصة في حسابه من دفع ونقل أو سحب ويكون ذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل على جواله دون عناء منه
- ✓ خدمة البريد السريع MAIL SWIFT يجب على العميل وضع بريده الإلكتروني عند مستشار العملاء وبالتالي عند إجراء العميل لعملية تصدير أو استيراد، وعندما يريد أن يعلم بتقدم الوضعية الحاصل في عملياته الدولية، فإن هذه ستسهل عليه الحصول عن تلك المعلومات وفي وقت قياسي سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة والمستلمة على شبكة سويفت تعمله بمالي:

- فتح رسائل الائتمان
- تغييرات في رسائل الائتمان
- دفع رسائل الائتمان

www.ag-bank.COM

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لبنك الخليج الجزائر بالاستخدام مؤشر CAEL

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر، بعد إدخال تقييم الأداء المالي بالاعتماد على أدوات التسيير المالي وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وحساب مختلف مؤشر (**CAEL**)

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر وحساب كفاية رأس ماله.

تعتبر القوائم المالية الصورة المعبرة لأداء أي منشآت، خاصة إذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية على المركز المالي لها، فهي تقوم بمساعدة الأطراف المتعلقة مع المؤسسة بالإطلاع على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة التي تفيدهم في عملية بناء قرار اقتصادي سليم، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر للسنوات 2015،2016 و2017 وهذا لتكون المعلومات المقدمة أكثر وضوحا و دقة.

قائمة الميزانية

يمكن إدراج قائمة الميزانية لبنك الخليج الجزائر كالتالي:

1-جانب الأصول.

جدول رقم (10): قائمة الميزانية لبنك الخليج الجزائر (مليار دينار جزائري)

الرقم	البيان	السنوات المالية		
		2015	2016	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية	49344833	29544542	61446277
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	0	0	0
3	أصول مالية جاهزة للبيع	0	0	0
4	سلفيات و حقوق على هيئات مالية	9141893	18351676	14721310
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	104883046	117870551	153825301
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	0	5131507	5131507
7	ضرائب جارية-أصول	1273345	1372832	1267805
8	ضرائب مؤجلة-أصول	147638	164383	197093
9	أصول أخرى	36144	32957	37644
10	حسابات التسوية	650500	708244	400055
11	المساهمة في فروع مؤسسات مشتركة أو الكيانات المشتركة	15675	15675	15675
12	العقارات الموظفة	0	0	0
13	أصول ثابتة مادية	11698836	15989552	19552174
14	أصول ثابتة غير مادية	185601	200495	265938
15	فارق الحيازة	0	0	0
مجموع الأصول		**177377511**	**189382415**	**256860824**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزانية 2015، 2016 و 2017 انظر إلى الملاحق

2-جانب الخصوم.

جدول رقم (11): قائمة الميزانية لبنك الخليج الجزائر (مليار دينار جزائري)

الرقم	البيان	السنوات المالية		
		2015	2016	2017
1	البنك المركزي	0	0	0
2	ديون اتجاه الهيئات المالية	0	0	0
3	ديون اتجاه الزبائن	125339056	136255900	199946331
4	ديون ممثلة بورقة مالية	11947410	11574456	10549836
5	ضرائب جارية-خصوم	1707388	1330377	2054657

6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0	0
7	خصوم أخرى	8486515	8675252	8869385
8	الحسابات التسوية	5207981	4885720	5057602
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	340929	406055	438412
10	إعانات التجهيزات، إعانات أخرى لاستثمارات	0	0	0
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	1395460	1550243	2919085
12	ديون تابعة	0	0	0
13	رأس المال	10000000	10000000	10000000
14	علاوة مرتبطة برأس المال	0	0	0
15	احتياطات	10000000	10000000	10000000
16	فارق التقييم	0	0	0
17	فارق إعادة التقييم	0	0	0
18	الترحيل من جديد (+/-)	8324337	11071620	12387516
19	نتيجة السنة المالية(+/-)	3628435	2631793	3637975
مجموع الخصوم		**177377511**	**1893822415**	**256860824**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزانية 2015، 2016 و 2017 انظر إلى الملاحق

سنحول تقييم الوضعية المالية للبنك من خلال تحليل أصول و خصوم بنك الخليج الجزائر

تحليل جانب أصول البنك:

نلاحظ من خلال تحليل ميزانية البنك لسنة 2015، 2016 و 2017 أن البنك شهد ارتفاع في قيمة الأصول خلال سنوات الدراسة حيث قدرت سنة 2015 بـ 177.377.511 مليار دج، في حين قدرت بـ 189.382.415 مليار دج في سنة 2016، كما سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 256.860.824 مليار دج، و هذا راجع إلى زيادة حقوقها على الهيئات المالية و العملاء، و زيادة مساهماته في فروع المؤسسات المشتركة، و زيادة استثماراتها و أصولها الثابتة المادية و غير المادية.

تحليل جانب خصوم البنك

تمثل خصوم مجموعة الموارد المقابلة للأصول المالية و المادية للبنك، تتضمن كل من الأموال الخاصة و الديون حيث شهد البنك خلال سنوات الدراسة زيادة معتبرة في الأموال الخاصة من 298.971.42 مليار دج سنة 2015 إلى 354.405.90 مليار دج سنة 2017 و ذلك زيادة ديونها اتجاه الهيئات المالية و الزبائن.

ثانيا: قائمة خارج الميزانية.

الجدول رقم (12): قائمة خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر (مليار دينار جزائري)

الرقم	البيان	السنوات المالية		
		2015	2016	2017
أ	الالتزامات الممنوحة	73674295	70147239	101282333
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	0	0	0
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن	40027530	30260506	63092855
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية	21322557	29368063	28174539
4	التزامات الضمان بأمر الزبائن	12324208	10518670	10014938
5	التزامات أخرى ممنوحة	0	0	0
ب	التزامات محصل عليها	14087778	13522302	17636589
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	0	0	0
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	6863012	6175736	5530001
8	التزامات أخرى محصل عليها	7224766	7346566	12106588

المصدر من إعداد الطالبة بناء على قائمة خارج الميزانية 2015، 2016 و 2017 انظر إلى الملاحق

3-تحليل جدول خارج الميزانية

تظهر لنا القائمة خارج الميزانية ارتفاعا في الالتزامات الممنوحة بنسبة قدرت بـ 736.742.95 مليار دج سنة 2015 إلى أن تواصل الارتفاع سنة 2017 بـ 101.282.333 مليار دج أما فيما يخص الالتزامات المحصل عليها هي الأخرى ارتفاعا قدر بـ 140.877.78 مليار دج خلال سنة 2015 إلى أن تستمر في ارتفاعها حتى سنة 2017 قدر بـ 176.365.89 مليار دج و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

4- جدول حساب النتائج

يبين لنا جدول حساب النتائج ارتفاع في الناتج البنكي الصافي من108.997.78 مليار دج سنة 2015 إلى 135.667.05 مليار دج خلال سنة 2017 ، أما الناتج الإجمالي للاستغلال ارتفع من 52.05.385 مليار دج سنة 2015 إلى 71.57.489 مليار دج خلال سنة 2017 ، أما نتيجة الاستغلال فقدرة سنة 2015 بـ 49.05.464 مليار دج إلى 513.393.4 مليار دج سنة 2017 ، أما النتيجة الصافية للسنة المالية فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا من 362.843.5 مليار دج سنة 2015 إلى 363.797.5 مليار دج سنة 2017 و هذا ما يوضحه جدول حساب النتائج:

جدول رقم (13): حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر (مليار دينار جزائري)

الرقم	البيان	السنوات المالية		
		2015	2016	2017
1	+ فوائد و نواتج مماثلة	10025265	9469204	12925859
2	- فوائد و أعباء مماثلة	1274825	1373411	1692671
3	+ عمولات (نواتج)	2227118	2383515	2659868
4	- عمولات (أعباء)	163666	119164	381274
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	0	0	0
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	0	0	0
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	85886	43242	54922
8	- أعباء النشاطات الأخرى	0	0	0
9	الناتج البنكي الصافي	10899778	10403387	13566705
10	- أعباء استغلال عامة	4804771	4993743	5257944
11	- .مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	889621	1029994	1151272
12	الناتج الإجمالي للاستغلال	5205385	4379650	7157489
13	- مخصصات المكونات ، و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد	501213	722235	2321630
14	+ استرجاع المؤونات، خسائر القيمة استرداد على الحسابات الدائنة الممتلكة	201292	3815	298075
15	ناتج الاستغلال	4905464	3661230	5133934
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية الأخرى	9413	5833	5929
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	0	0	0
18	- العناصر غير العادية (أعباء)	0	0	0
19	الناتج قبل الضريبة	4914877	3667064	5139863
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	1286442	1035271	1501888
21	الناتج الصافي للسنة المالية	3628435	2631793	3637975

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر للسنوات 2015،2016 و 2017 أنظر إلى الملاحق

المطلب الثاني: كفاية رأس المال والسيولة:

أولا: كفاية رأس المال

تحليل وضعية بنك الخليج الجزائر.

تحليل كفاية رأس المال: إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين، كما يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين، كما يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالأعمال.

جدول رقم (14): نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر خلال سنوات 2017/2016/2015.

السنوات	2015	2016	2017	وفقا لمؤسسة Examiner (Orientation
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	%21,83	%18,3	%14,79	أكبر من 10,5%
معدل كفاية رأس المال	%22,84	%19,4	%15 ,90	أكبر من12,5%

التقرير السنوي لبنك برقان (2016–2017) أنظر إلى الملحق

وبناءا على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال بنك الخليج الجزائر جيدة.

تحليل كفاية رأس المال:

من خلال الجدول رقم (14) لقد بلغ معدل كفاية رأسمال 15,90% سنة 2017 مسجلا ذلك تراجع ب 3,5% عن سنة 2016 أين بلغ 19,4% وهي أيضا سجلت تراجع ب 3,44% عن سنة 2015 الذي بلغ 84; 22% وهو أعلى من الحد المطلوب تحقيقه في بنك الجزائر والبنك المركزي الجزائري باعتبار إن بنك الخليج بنكا خاصا، والمقدر ب 12,5% في حين بلغت الشريحة الأولى من رأس المال 14,79% سنة 2017 بعد إن تراجعت هي الأخرى عن سنة 2016 حيث قدرت ب 18,3% كما أن هذه النسبة تراجعت أيضا عن سنة 2015 حيث قدرت النسبة ب 83, 21% وهي كذلك أعلى من نسبة الرقابة المطلوبة والبالغة 10,5% للبنك المركزيالجزائري وفق قانون جزائري توافق أيضا مع متطلبات بنك الجزائر ومقررات لجنة بازل الثانية والثالثة، والجدول الأعلى يوضح ذلك.

على الرغم من اختلاف النسبة في السنوات الأخيرة في بنك خ الجزائر، فإذا كانت نسبة كفاية رأس المال البنك هي 22,84% في سنة 2015 وهي أعلى من نسبة كفاية رأس المال 8% وبالتالي تبقى نسب الكفاية مرضية ومقبولة مما يدل على أن جميع السنوات محل الدراسة قادرة على تغطية جميع أصولها المرجحة بالخطر من أموالهم الخاصة المتمثلة برأس المال الأساسي ورأس المال المساند.

نسبة حقوق الملكية:

من ميزانية الخصوم نجد نسبة حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

الجدول رقم (15)إجمالي حقوق الملكية

السنوات	2015	2016	2017
حقوق الملكية	22952772	24703413	27025491
رأس المال	10000000	10000000	10000000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	-
احتياطات	1000000	1000000	1000000
فارق التقييم	-	-	-
فارق إعادة التقييم	-	-	-
ترحيل جديد (+/-)	8324337	11071620	12387516
نتيجة السنة المالية (+/-)	3628435	2631793	3637975

المصدر: من اعداد الطالبة

إجمالي الودائع:

من ميزانية الخصوم نستنبط إجمالي الودائع.

الجدول رقم (16)إجمالي الودائع

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي الودائع	22952772	147830356	210496167
ديون تجاه الهيئات المالية	-	-	-
ديون اتجاه الزبائن	125339056	136255900	199946331
ديون... بورقة مالية	11947410	11574456	10549836

المصدر من إعداد الطالبة

من جدول خارج الميزانية نستنبط إجمالي الالتزامات

الجدول رقم (17)إجمالي الالتزامات

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي الالتزامات	87762073	83669541	118918922
الالتزامات الممنوحة	73674295	70147239	101282333
الالتزامات المحصل عليها	14087778	13522302	17636589

المصدر من إعداد الطالبة

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

الجدول رقم (18) : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

السنوات	2015	2016	2017
حقوق الملكية	22952772	24703413	27025491
إجمالي الودائع	137286466	147830356	210496167
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	%16,72	%16,71	%21,84

ويمكن توضيح الجدول من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (17): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

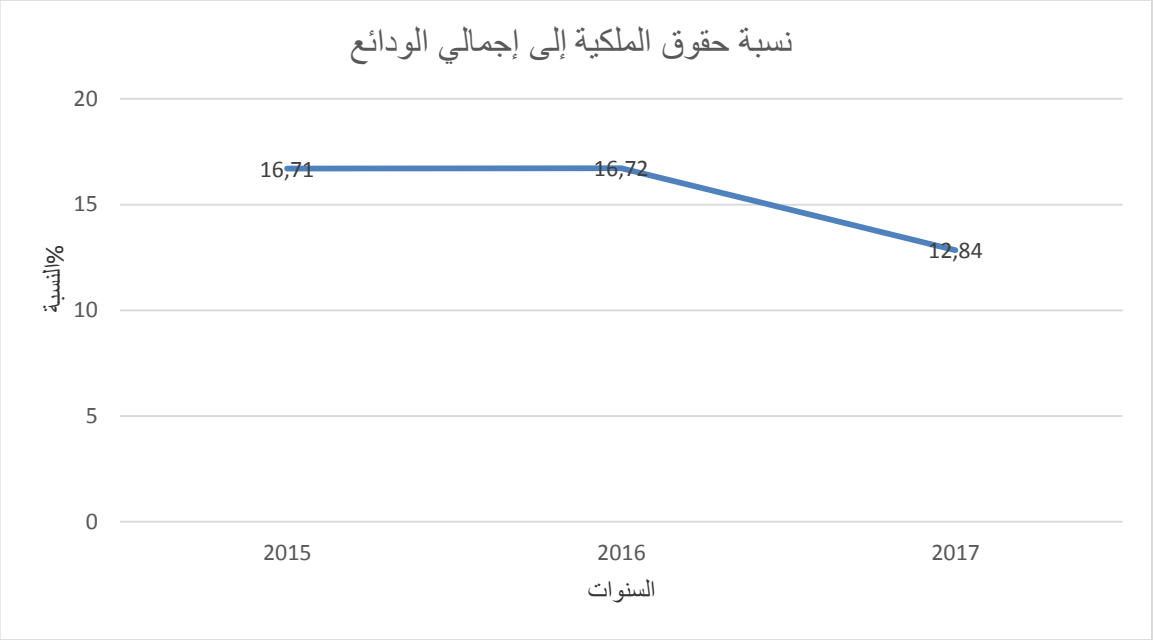

المصدر من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

من خلال الجدول رقم (18) و الشكل رقم (17) حقق بنك خليج الجزائر أعلى نسبة لحقوق الملكية إلى الودائع ب 16,72% في عام 2015 لتنخفض بنسبة قليلة جدا عام 2016 إلى 16,71% لتنخفض من جديد إلى 12,84% عام 2017 من الملاحظ إن بنك الخليج الجزائر غير قادر على حماية جزء من ودائعه عن طريق أمواله الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل لدى البنك وبالتالي انخفاض القدرة على التوسع في الاستثمار هذا من ناحية وانخفاض مستوى الأرباح الصافية من ناحية أخرى.

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الالتزامات} = \frac{\text{حقوقة الملكية}}{\text{اجمالي الالتزامات}}$$

الجدول رقم (19) :نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات خلال فترة الدراسة (2015-2017)

السنوات	2015	2016	2017
حقوق الملكية	22952772	24703413	27025491
إجمالي الالتزامات	87762073	83669541	118918922
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات	**%22,62**	**%29,52**	**%22,27**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر للسنوات 2015، 2016، 2017

الشكل رقم (18): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات

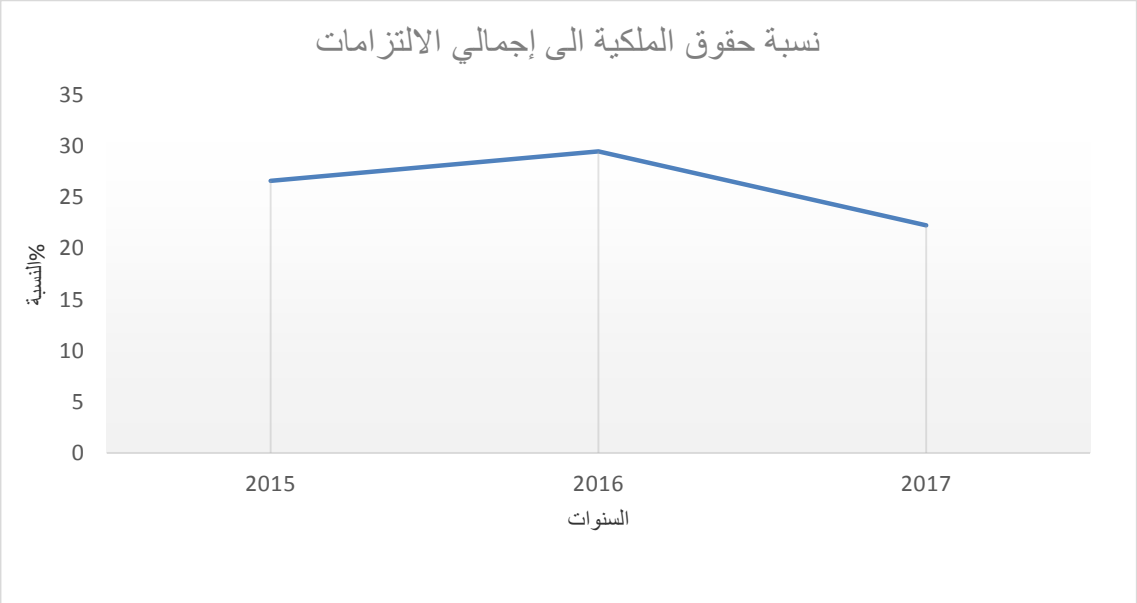

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (19)

من خلال بيانات الجدول رقم (**19**) و الشكل رقم (18) يتضح وأن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة (2015-2017) هي في ارتفاع و هذا راجع إلى قدرة البنك على تغطية التزاماته من حقوق الملكية بالنسبة لسنة 2016 وذلك بمعدل 29,52%، حيث كانت في سنة 2015 تقدر بـ 22,62% وهي نسبة جد متقاربة مع نظيرتها سنة 2017، حيث قدرت بـ 22,27% ، ويرجع ذلك إلى أن حقوق الملكية في ارتفاع بين سنة وأخرى، في حين أن إجمالي الالتزامات في حالة غير مستقرة وهو ما تعكسه بيانات الجدول في هذا الشأن.

ثانيا: جودة الأصول

1- تحليل جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول الفاعل الحاسم في نشاط البنك، لان ذلك سنعكس على قدرة البنك في توليد دخل أكثر ومنه تحقيق أفضل للسيولة، رأس المال والإدارة.

ولتقييم جودة أصول بنك الخليج الجزائر تقوم بدراسة النسب التالية:

- ✓ نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي المخصصات.

✓ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

وذلك من خلال بيانات الجدولين التاليين:

الجدول رقم (20): القروض المتعثرة

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي قروض الصندوق	168219	177626	غير متوفرة المعلومة
إجمالي القروض المتعثرة المشكوك فيها إلى إجمالي الالتزامات	%3,6	%4	غير متوفرة المعلومة
إجمالي القروض المتعثرة إلى الالتزامات لكل صندوق	%6,4	%6,6	غير متوفرة المعلومة
صافي القروض المتعثرة إلى الالتزامات لكل صندوق	%3,9	%3,9	غير متوفرة المعلومة
نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي المخصصات	%41,7	%42,3	غير متوفرة المعلومة

المصدر: وثائق مالية داخلية لبنك الخليج الجزائر للسنوات 2015، 2016، 2017

الجدول رقم (21): نسبة القروض المتعثرة

السنوات	2015	2016	2017
نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي المخصصات	%41,7	%42,3	غير متوفرة المعلومة
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	%3,6	%4	غير متوفرة المعلومة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (20)

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه بالإمكان تمثيل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المخصصات على النحو الآتي:

الشكل رقم (19):نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المخصصات

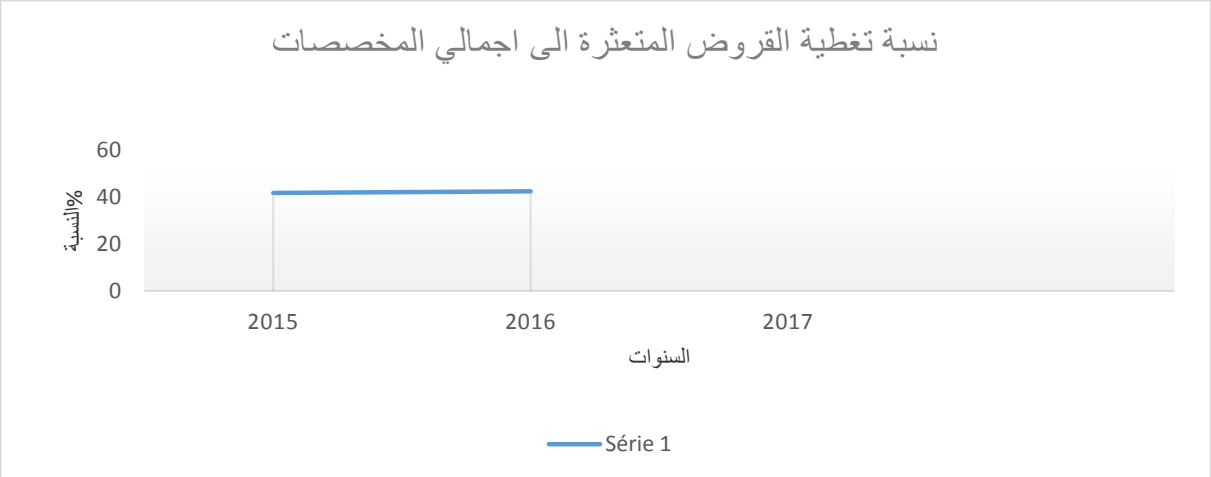

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (20): نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم (21) و الشكلان رقم (19)، (20)نلاحظ أن هناك تحسن في نسبة القروض المتعثرة على الرغم من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حيث بلغت 4% سنة 2016 بعد إن كانت 3,6%سنة 2015، وبالتالي توجه البنك إلى تنويع محفظته الاقراضية بهدف الرفع من جودتها، أما فيما يخص نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي القروض يبقى في حالة صراع بين البنك و المقترض في المحاكم كما هو الحال عليه في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المخصصات يصبح البنك ملزم في حالة عدم تسديد المقترض مبلغ القرض الي تطبق مخصصات .

تحليل كفاءة الإدارة: وتشمل كل من حكومة الموارد البشرية، إجراءات المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي، ويمكن تلخيص أهم مؤشرات تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج في النقاط التالية:

- ✓ **_واقع الحكومة في بنك الخليج:** تعتبر الحكومة جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك، فالبنك يعمل على توعية الإداريين والموظفين دوما المعايير بالمتطلبات العالمية للحكومة، كما يمثل البنك بشكل صارم للقوانين المحصول بها وتعليمات الحكومة الصادرة عن بنك الجزائر وبنك الكويت المركزي، كما يسعى لتبني أفضل الممارسات الدولية بهذا المجال بهدف إنشاء هيكل قوي وسليم للحكومة وإرساء أنشطة تطبيقية شفافة بهذا الإطار وكذا تعزيز مبادئ الحكومة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي والمساهمين ومجتمع العمل.
- ✓ **الالتزام بتشريعات وأنظمة بنك الخليج:** يلتزم بنك الخليج بكافة القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية كبنك الجزائر ويسعى لتعزيز التزامه بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، ناهيك عن انه الملاحظ من تحليل كفاية رأس مال بنك الخليج التزامه بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال المفتوحة من قبل لجنة بازل وكذلك بقرارات بنك الخليج كما تخضع أنظمته الرقابية الداخلية للتعليمات واللوائح المفروضة على البنوك من قبل بنك الخليج.

- ✓ **كفاية فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية:** أنظمة الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله، لذلك فان البنك يعمل على: التحديث المنتظم لسياسات المراجعة، خلقه لوحدات متخصصة في الرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، توافر لوحدات مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي لتقييم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمته وفقا لحصلة التدقيق السنوية المعتمدة.
- ✓ **الموارد البشرية:** يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم كما يوجه البنك موظفيه للعديد من الدورات التدريبية قط، الرفع من أدائهم للعمل المناط لهم، وتم تصميم هيكل الرواتب المطلق بالبنك على أساس المساواة مع توفير المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية، وتطبق سياسة المكافآت لدى البنك بصورة مشتقة من اقل الدرجات الوظيفية إلى أعلاها.
- ✓ **إدارة المخاطر:** يسعى البنك إلى الحفاظ على ثقافة قوية لإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمكاسب داخل وعبر كل من وحدات العمل التي تصاحبها المخاطر داخل البنك، كذلك يعمل البنك على مراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه باستمرار للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في التقييم والإرباح.
- ✓ تأسيسا على ما سبق وبالنظر إلى النتائج المالية المحققة، يمكن القول أن تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج توضح على توفره على تصنيف مرضي فهو يراعي القوانين والأنظمة المنبثقة عن بنك الجزائر وكذا بتك الكويت المركزي، كما إن تطبيقات إدارة المخاطر والحكومة والرقابة الداخلية مرضية نسبيا، ولديه اهتمام واسع بالموارد البشرية الموظفة لديه.

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

1. **معدل دوران الأصول**

الجدول رقم (22): الأصول المتداولة

البيان	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	493.448.33	295.445.42	614.462.77
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-	-
أصول مالية جاهزة للبيع	-	-	-
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	914.189.3	183.516.76	147.213.10
سلفيات و حقوق على الزبائن	104.883.046	117.870.551	153.825.301
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	513.150.7	513.150.7
ضرائب جارية – أصول-	127.334.5	137.283.2	126.780.5
أصول متداولة	164.643.117	172.271.107	236.392.200

المصدر من إعداد الطالبة

الجدول رقم (23): الأصول الثابتة

البيان	2015	2016	2017
ضرائب مؤجلة – أصول-	147.638	164.383	197.093
أصول أخرى	36.144	32.957	37.664
حسابات التسوية	650.500	708.244	400.055
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة	156.75	156.75	156.75
العقارات الموظفة	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	116.988.36	159.895.52	195.521.74
الأصول الثابتة غير المادية	185.601	200.495	265.938
أصول ثابتة	127.343.94	171.113.06	204.685.99

المصدر من إعداد الطالبة

معدل دوران الأصول: يقيس هذا المؤشر كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات وكلما كانت معدلات الدوران عالية دلت على حسن الاستثمار بالأصول، تنقسم معدلات دوران الأصول إلى ثلاث هي:

الجدول رقم (24): معدل دوران الأصول

البيان	2015	2016	2017
معدل دوران الأصول الثابتة	%78،73	%55،34	%63،31
معدل دوران الأصول المتداولة	%6،08	%5،49	%5،47
معدل دوران اجمالي الأصول	%5،65	%5،00	%5،03

المصدر من إعداد الطالبة

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الاصول الثابة}}$$

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يشير معدل دوران الأصول الثابتة على مدى كفاءة المؤسسة في توظيف أصولها الثابتة لتوليد الدخل من المبيعات.

من خلال الجدول 24 نستنتج أن ارتفاع هذا المعدل في سنة 2015 ب 78,73% وسنة 2017 بنسبة 63,31% يدل على كفاءة الإدارة في توظيف الموجودات الثابتة وانخفاض النسبة في سنة 2016 ب 55,34% قد يعني تعطيل بعض الطاقة المستثمرة في الأصل الثابتة.

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$$

✓ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يظهر هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في توظيف أصولها المتداولة في توليد دخل المبيعات من خلال الجدول نستنتج أن ارتفاع قليل سنة 2017 بنسبة 6,08% هذا المعدل هو مؤشر جيد للكفاءة في استخدام الأصول المتداولة أما انخفاضه في السنوات 2016-2017 على التوالي بنسبة 5,49% و5,47% فيدل على عدم توليد الحجم المناسب للمبيعات الناتجة عن الأصول المتداولة.

$$\text{معدل دوران اجمالي الاصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

✓ **معدل دوران إجمالي الأصول:** يقيس هذا المعدل القدرة الإجمالية لأصول.... على توليد دخل المبيعات. الهدف من هذا المعدل هو تحقيق أعلى منفعة ممكنة من الأصول فكلما كان هذا المعدل مرتفع كلما دّل على الاستغلال الكبير من خلال الجدول 24 نستنتج أن لهذه الأصول مثل ما هو في سنة 2015 ب 5,65% في حين يشير المعدل المنخفض إلى وجود زيادة في الأصول... لها مثل السنوات 2016-2017 بنسبة 5% و5,3% على التوالي.

المطلب الثالث: الربحية والسيولة

اولا الربحية

ملاحظة:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي ربح السهم}}{\text{متوسط الربح لعدد الاسهم}}$$

بنك الخليج الجزائر لا يتعامل مع الأسهم.

الجدول رقم (25) نسبة صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية الاصول

السنوات	2015	2016	2017
صافي الربح بعد الضريبة	3628435	2631793	3637975
حقوق الملكية	22952772	24703413	27025491

الأصول	177377511	189382415	256860824

المصدر باستناد إلى القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر

سنحاول حساب المؤشرات العائد من خلال إسقاط محتوى جزء النظري للمعدلات على القوائم المالية لعينة الدراسة فتحصلنا على النتائج التالية في الجدول التالي:

1. العائد على حقوق الملكية ROE: سنقوم بحساب معدل العائد على حقوق الملكية للبنكيين من خلال القوائم المالية، فتحصلنا على النتائج التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{نتيجة بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم (26): معدل العائد على حقوق الملكية

السنوات	2015	2016	2017
معدل العائد على حقوق الملكية	%16	%11	%13,5

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (25)

الشكل رقم (21):معدل العائد على حقوق الملكية

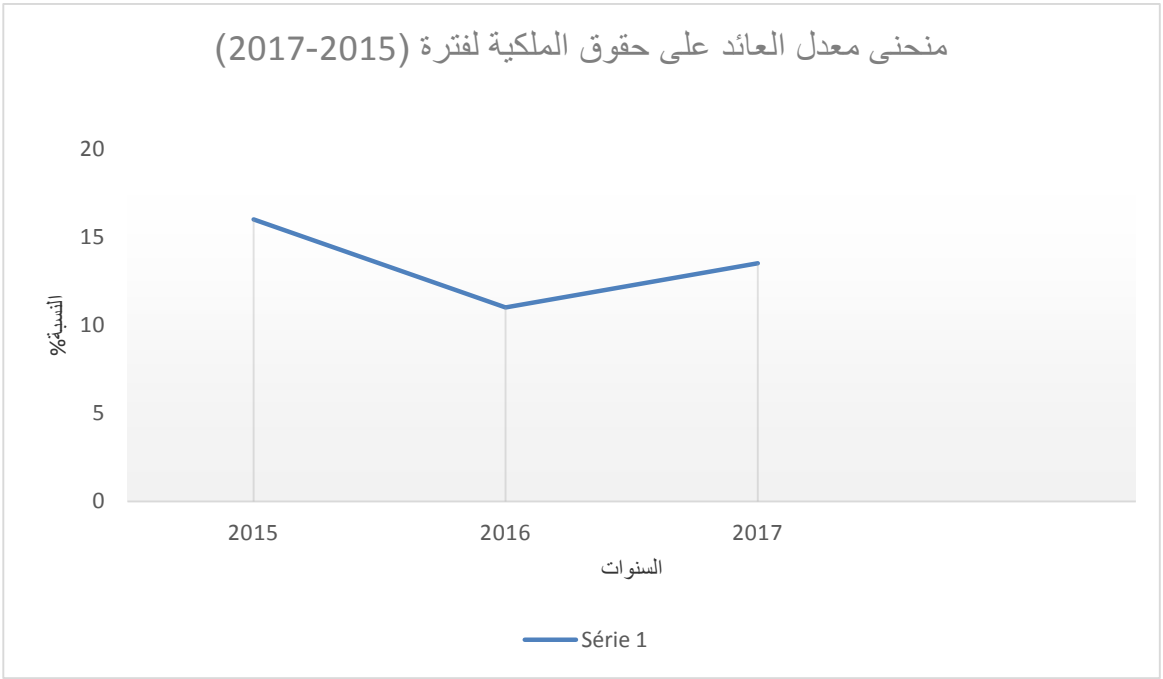

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) و الشكل رقم (21) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية اخذ قيم مختلفة خلال السنوات الدراسة حيث تراوحن معدلاته في بنك الخليج الجزائر بين 11% كأدنى قيمة له خلال سنة 2016 و 13% خلال سنة 2015 ليشهد تحسن بشكل ملحوظ خلال سنة 2017 بنسبة 13,5%.

تقيس هذه النسبة العائد التي تحققه الإدارة على أموالهم الموظفة في رأسماله، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يضح أن هذه النسبة عرفت في سنة 2016 أدنى عائد هو 11% إلى أن بلغت عائد أعلى في سنة 2017 بنسبة 13,5% وهذا يدل على وجود الكفاءة في قرارات الاستثمار والتشغيل للأموال في البنك والذي يسعى إلى تحقيق العائد المطلوب. وسبب انخفاض في سنة 2016 هو انخفاض صافي الربح بعد الضريبة نتيجة الضعف في الأداء موجودات ومطلوبات البنك، وزيادة هذه السنة في سنة 2017 هو تشجيع المساهمين على استثمار أموالهم بالبنك بصورة أكبر ونعتبر التنمية المحققة جيده بنك خليج الجزائر يعود إلى طبيعة النشاط الأساسي واعتماده على استثمارات أكثر ربحية.

الجدول رقم (27) نسبة العائد على الأصول:

السنوات	2015	2016	2017
معدل العائد على الأصول ROA	%2,04	%1,38	%1,42

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (24)

$$\text{نسبة العائد على الاصول} = \frac{\text{نتيجة بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الاصول}} X100$$

الشكل رقم (22): يوضح معدل العائد على الأصول

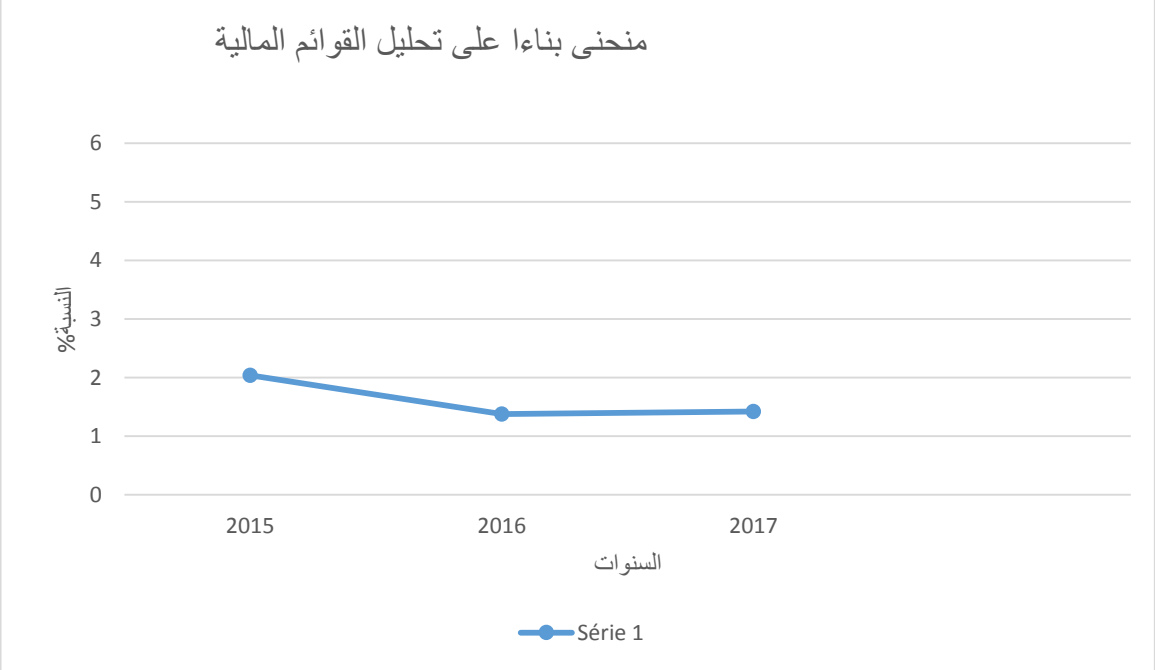

من خلال الجدول رقم (27) و الشكل رقم (22) تقيس هذه النسبة العائد الذي تحققه الإدارة من جراء استخدامها للموارد التي ترفع من صافي الربح للبنك، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن هذه النسبة

سجلت أكبر عائد لها في سنة 2015 بنسبة 2,4% ثم عرفت ادني عائد لها في سنة 2016 بنسبة 1,38% بسبب عدم الاستخدام الأمثل لكافة الموارد التي يجوزها البنك للرقع من صافي الأرباح وبالتالي على البنك البحث عن السبل التي ترفع من إمكانية الاستعمال الجيد للموارد المتوفرة لبنك يفسر حسن الأداء الذي حققه بنك الخليج الجزائر على مدى قدرته في استغلال واستثمار أمواله الخاصة.

نسبة العائد على الودائع: يتضح حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: نسبة العائد على الأصول:

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع}} X100$$

الجدول رقم (28): نسبة العائد على الودائع.

السنوات	2015	2016	2017
نسبة العائد على الودائع	%2,64	%1,78	%1,73

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (25)

الشكل رقم (23): نسبة العائد على الودائع

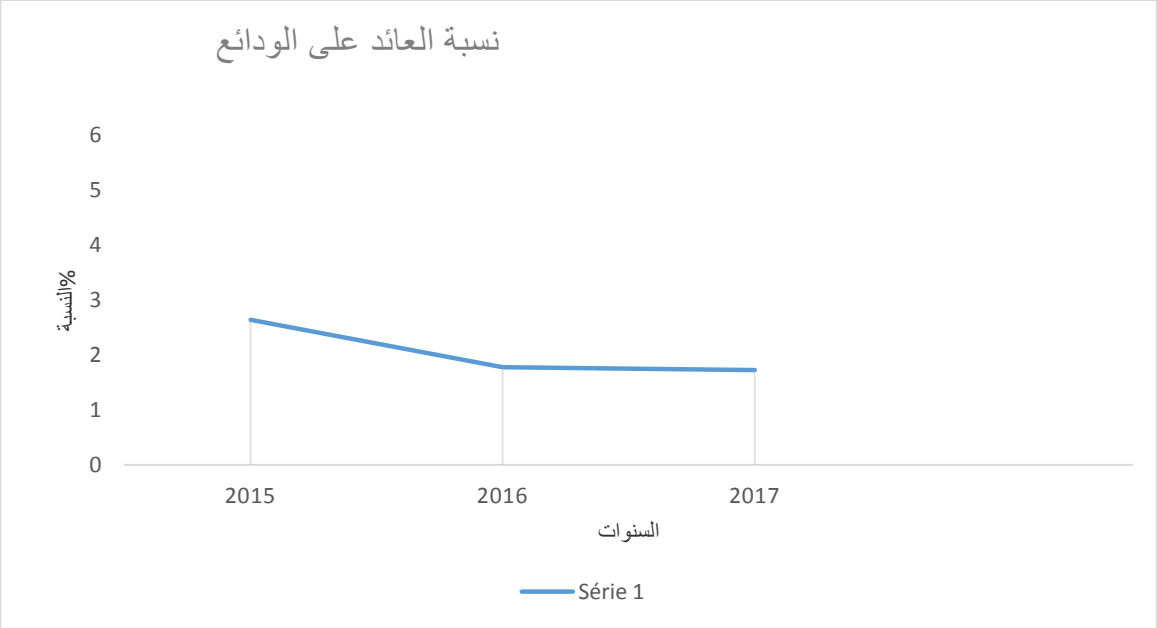

تعليق:

من خلال الجدول رقم (27) و الشكل رقم (23) تعد هذه النسبة من المؤشرات المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من عملائه، ويتضح من الجدول والشكل الموضح أعلاه نجد أن هذه النسبة سجلت في سنة 2016 نسبة 1,78% حيث كانت 2,64% ولكن بعدها من وهي في تدهور انطلاقا من سنة 2016 لتصل في سنة 2017 إلى 1,73% مما يفسر أن البنك يواجه صعوبات في إدارة استثماراته بمعنى يجد صعوبات في زيادة الأرباح عن طريق الودائع.

نسبة هامش الربح الصافي: تحسب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي االايرادات}}$$

ويمكن الوصول إلى النتائج الموضحة في الجدول أسفله بعد حساب كل نسبة على حدى والخاصة بكل سنة على حدى وبالتالي نحصل على ما يلي:

الجدول رقم (29): نسبة هامش الربح الصافي

السنوات	2015	2016	2017
النتيجة بعد الضريبة	3628435	2631793	3637975
الايرادات	10025265	9469204	12925859
نسبة هامش الربح الصافي	%36,19	%27,79	%28,14

المصدر من إعداد الطالبة

الشكل رقم (24): نسبة هامش الربح الصافي

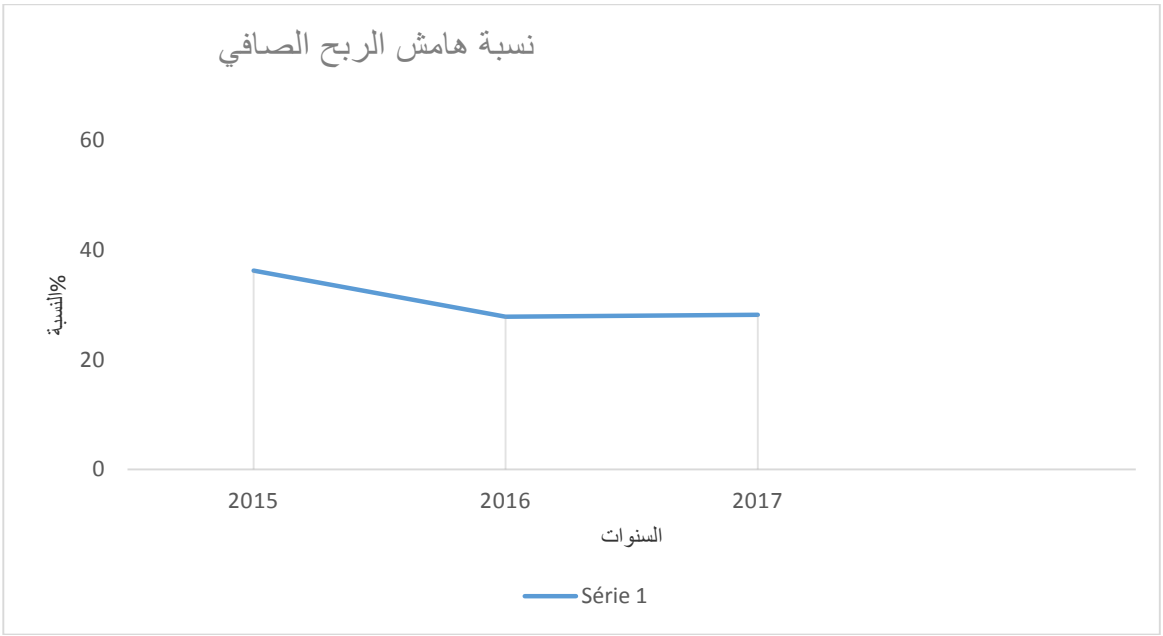

يتضح من الجدول رقم (29) وكذا الشكل رقم (24) أعلاه نلاحظ نسبة هامش الربح الصافي عرفت تذبذبا في نسبها مع وجود تباين في إجمالي الإيرادات من سنة لأخرى وكذا اختلاف النتيجة بعد الضريبة من سنة للأخرى وسجلت أكبر نسبة هامش لها سنة 2015 ب 36,19% وفي حين قدرت أدنى نسبة لهامش ربح الصافي سنة 2016 ب 27,79% ثم ارتفعت ارتفاعا ضعيف بنسبة 28,14%سنة 2017.:

يعود سبب ارتفاع هامش الربح في انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب لذلك نرى أن البنك الخليج الجزائر أكثر تحكما ومراقبة لتكاليف نشاطاته عكس البنوك الأخرى.

فهنا يمكننا القول أن القطاع الخاص أكثر تحكما في التكاليف وهذا راجع للإدارة الجيدة لتكاليف نشاطاته عكس القطاع العام الذي يعاني من مشكل التحكم في التكاليف لأنه يجبر أحيانا على تمويل مشاريع بدون دراسة جدوى اقتصادية.

نسبة العائد على الأموال المتاحة: يتم حساب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الاموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + مجموع الودائع}} X100$$

الجدول رقم (30) : نسبة العائد على الأموال المتاحة

السنوات	2015	2016	2017
صافي الربح بعد الضريبة	3628435	2631793	3637975
حقوق الملكية	22952772	24703413	27025491
مجموع الودائع	137286466	147830356	%28,14
الأموال المتاحة (حقوق الملكية+ مجموع الودائع)	160239238	172533769	237521658
نسبة العائد على الأموال المتاحة	%2,26	%1,52	%1,53

المصدر من إعداد الطالبة

الشكل رقم (25): نسبة العائد على الأموال المتاحة

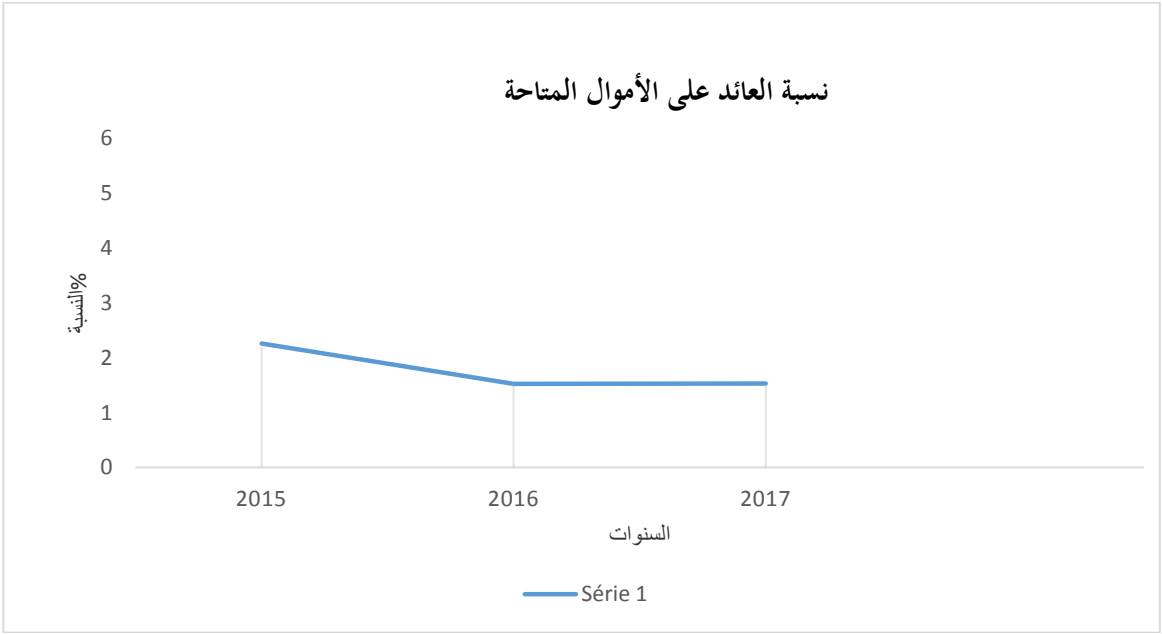

يتضح من الجدول رقم (30) وكذا الشكل رقم (25) أعلاه أن نسبة العائد على الأصول المتاحة رغم التذبذب في نسبها إلا أننا نلاحظ زيادات في مبالغ صافي الربح بعد الضريبة مع المبالغ المكونة من حقوق الملكية مضافة إليها مجموع الودائع إجمالي الإيرادات من سنة لأخرى، وسجلت أكبر نسبة عائد لها في سنة 2015 ب 2,26% ثم

عادت في انخفاض من جديد حيث قدرت أدنى نسبة للعائد على الأصول المتاحة سنة 2016 ب 1,52 لترتفع ارتفاعا طفيفا ب 1,53% سنة 2017.

ملاحظة:

الرفع المالي= إجمالي الأصول / إجمالي القروض. من خلال هذه العلاقة:

قروض طويلة الأجل، لا يمكن حساب الرفع المالي و هدا راجع إلى أن بنك الخليج الجزائر لا يتعامل بالأسهم، و الهدف من هذا هو تحقيق أعلى ربحية للسهم.

ثانيا: السيولة

الجدول رقم (31) : إجمالي القروض

السنوات	2015	2016	2017
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	9141893	18351676	14721310
سلفيات وحقوق عل الزبائن	104883046	117870551	153825301
اجمالي القروض	114024939	136222227	168546611

المصدر من إعداد الطالبة

الجدول رقم (32) : نسبة السيولة.

السنوات	2015	2016	2017
القروض	114024939	136222227	168546611
الودائع	137286466	147830356	210496167
نسبة القروض الى الودائع	%83,06	%92,15	%80,07
قيم في الصندوق: بنك الجزائر، الخزينة، CCP	49344833	29544542	61446277
سندات عمومية	0	0	0
سندات البنك المركزي	0	0	0
السيولة الحاضرة	49344833	29544542	61446277
ديون في ذمة المؤسسات المالية	0	0	0
ودائع	137286466	147830356	210496167
خصوم أخرى	8486515	8675252	8869385
الخصوم المستحقة على المدى القصير	145772981	156505608	219365552
نسبة السيولة الحاضرة	%33,85	%18,87	%28,01
القروض	114024939	136222227	168546611
الأصول	177377511	189382415	256860824

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%64,28	%71,93	%65,62

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي(2015– 2016)

الشكل رقم (26): نسبة القروض الى الودائع

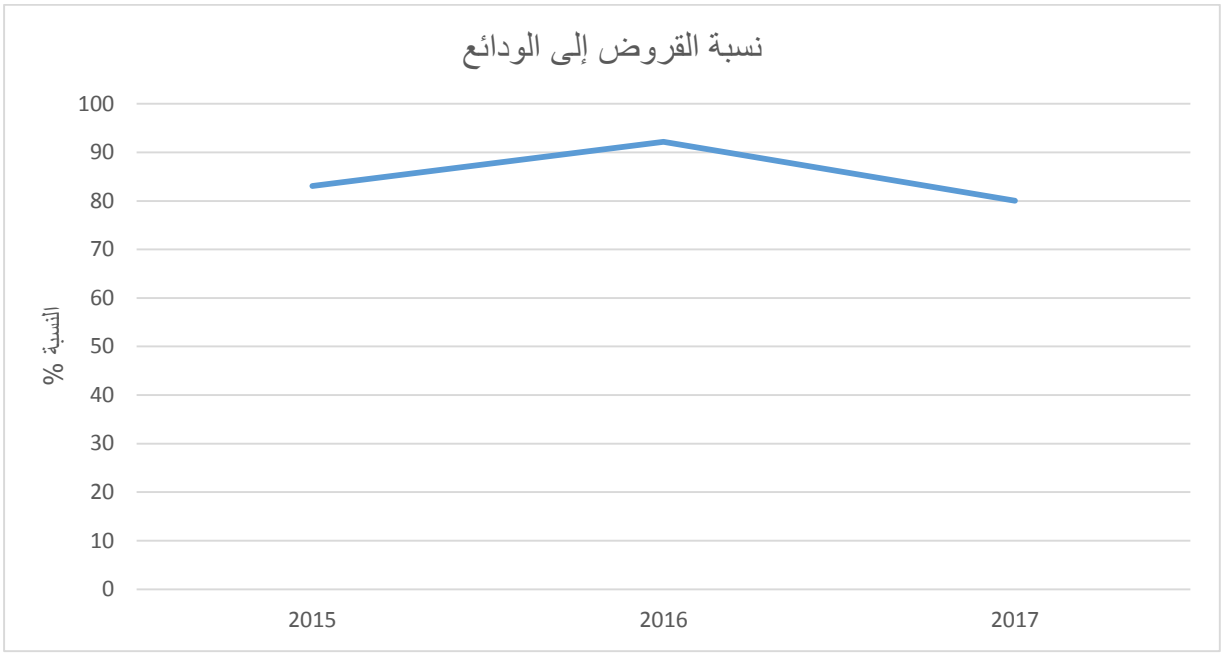

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (27): نسبة السيولة الحاضرة

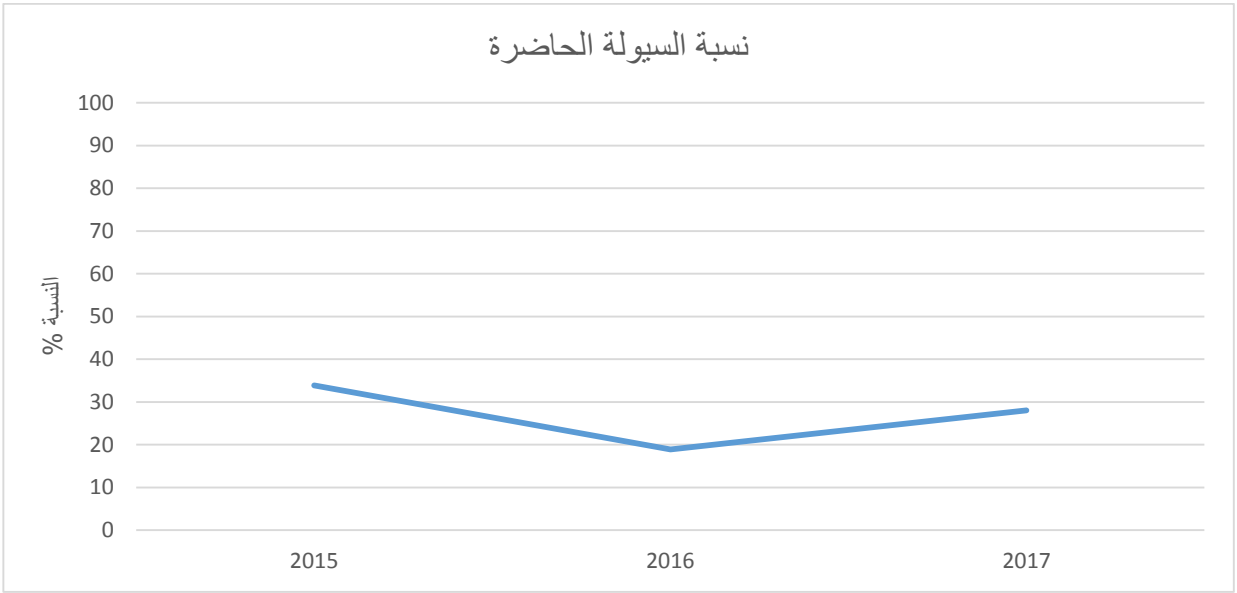

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (28): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

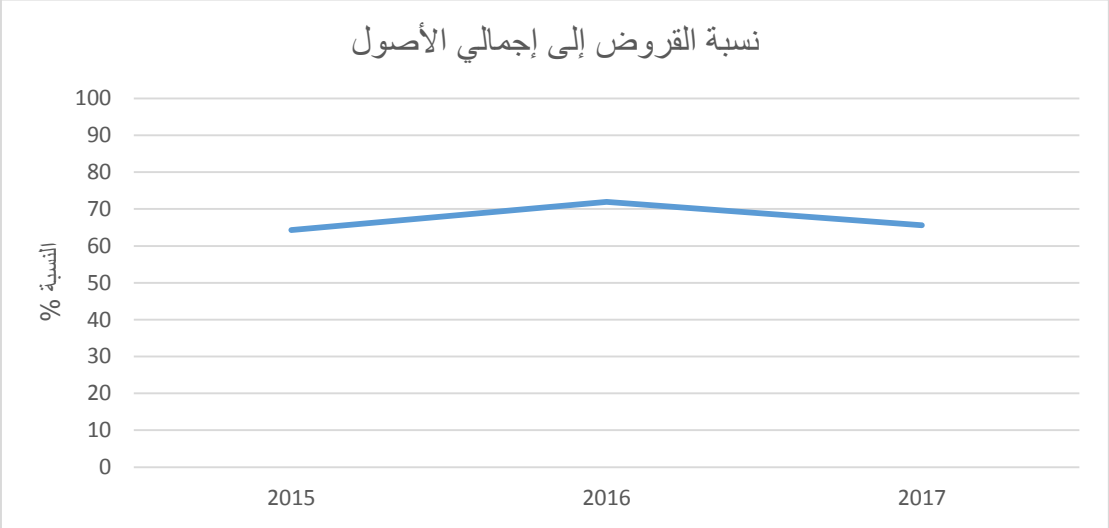

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم(32) نجد أن سيولة بنك الخليج الجزائر وفق مؤشر (CAEL) و هذا ما يفسر وجود مشاكل السيولة الحادة لدى البنك و عليه اتخاذ قرارات بضرورة تقوية مركز السيولة لتلبية احتياجاته الآنية و الطارئة

تحليل السيولة: وذلك بالاستناد على مجموعة من المؤشرات أهمها

من خلال الجدول (32) والاشكال (26)، (27) و (28) نستنتج ان:

نسبة القروض إلى الودائع: أو ما يعرف بنسبة التوظيف حيث عرفت ارتفاعا من 83,06% في سنة 2015 إلى 92,15% في سنة 2016 ثم انخفضت في سنة 2017 إلى 80,07% ... الاعتماد على نسبة السيولة الحاضرة والتي بلغت 33,85%، 18,87%، 28,01% خلال سنوات 2015،2016،2017 على التوالي، وهي نسب جيدة لأنها توضح قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وأيضا تم تحليل سيولة بنك الخليج بالاعتماد على نسب القروض إلى إجمالي الأصول، والتي قدرت ب 64,28% سنة 2015 و 71,93% سنة 2016 ثم انخفضت سنة 2017 إلى 65,62%.

تحليل الحساسية لمخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية، لذلك فان البنك يقوم

بإجراء تقييم للمخاطر المادية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التركز الائتماني، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة...الخ، ويتم استعراض ومناقشة توزيعات رأس المال على نتائج المخاطر من قبل لجنة المخاطر وذلك للتأكد من تخصيص القدر الكافي من رأس المال لكل من المخاطر على حدى.

حساسية البنك لمخاطر سعر الفائدة: يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الأصول والخصوم وأدوات خارج الميزانية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة، ولتحديد مدى حساسية بنك الخليج لمخاطر الفائدة نعتمد على تحليل الفجوة التي هي عبارة عن الفرق بين الأصول ذات الحساسية لسعر الفائدة والخصوم ذات الحساسية لسعر الفائدة.

الخلاصة:

لقد أسفرت هذه الدراسة على التزام بنك الخليج الجزائر بتحقيق نسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل، كما وضحت بأن تحليل الأصول التي يملكها بنك الخليج الجزائر تميزت خلال السنوات الثلاثة محل التقييم بالجودة اللازمة، ناهيك على أنها أظهرت بأن البنك يحتوي على طاقم إداري شامل و متكامل يوفر له القدرة على النمو و التطور و الاستمرارية و اكتساب المزايا التنافسية للحفاظ على حصته السوقية، بالرغم من تحقيق البنك الأرباح مرضية تضمن له البقاء إلا أنه يعاني من مشكلة في إدارته للسيولة.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الخليج الجزائر من أهم البنوك الممولة للاقتصاد الوطني، فمن خلال دراستنا التي قمنا بها على مستوى بنك الخليج الجزائر وجدنا أنها تعاني من صعوبات في تسيير القروض لدى وجدنا مشكلة القروض المتعثرة، أما على مستوى البنك ككل وحسب مؤشر CAEL فإن وضعيته حسنة.

خاتمة

خاتمة

لقد كانت للأحداث الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة، كالأزمات المالية و تنامي ظاهرة تبيض الأموال، وكذا مختلف المتغيرات الجيوسياسية خصوصا ما تعلق منها بمكافحة الإرهاب والتهريب والاتجار بالسلاح، تأثرا كبيرا على الحياة الاقتصادية وخصوصا على الصعيد المالي والمصرفي، حيث فرضت على معظم المصارف العديد من التعليمات، التي قد تعيق في بعض الأحيان تحركها أو تقيدها، مما يفرض عليها في غالب الأحيان إعادة تقييم أدائها بشكل دوري بما يمكنها من مواكبة التغيرات وتفادي التهديدات واستغلال الفرص استغلالا امثلا، إضافة إلى معالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة من اجل ذلك وغيره، جاء موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية يهدف لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة علي أسئلتها كيف يساهم مؤشر CAEL في تقييم الأداء المالي في بنك الخليج الجزائر؟ وعليه فانه وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة، تم إثبات الفرضيات.

اثبات الفرضيات:

وبالعودة للفرضية الأولى المتمثلة في: مؤشر (CAEL) في تقييم فعلي للأداء المالي في بنك الخليج الجزائر.

فانه وعند تقييم مؤشر (CAEL) في بنك خليج الجزائر كعينة من البنوك الجزائرية خلال سنوات 2015،2016،2017، تم قبول فرضية ثالثة لان قاعدة رأس المال بنك الخليج الجزائر وهذا راجع إلى النتائج المحققة خلال الفترة المذكورة أعلاه وفقا لمعدل رأس المال المفروض من قبل نظام بنك الجزائر، بالإضافة إلى تقدير زيادة في القروض المتعثرة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وبالتالي توجه البنك إلى تنويع محفظته الافتراضية بهدف الرفع من جودتها، وبالنسبة للعائد على حقوق الملكية هي تشجيع المساهمين على استثمار أموالهم بالبنك بصورة اكبر ونعتبر التنمية محققة جيدة، كما أن نسبة العائد على الأصول هي النسبة التي تحققها الإدارة من جراء استخدامها للموارد التي ترفع من صافي الربح للبنك، أما نسبة العائد على الودائع هي نسبة من المؤشرات المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من عملائه، أما في ما يخص السيولة نلاحظ هناك ارتفاع في القروض والودائع وهذا يدل على نسبة جيدة التي تحصل عليها البنك لأنها توضح قدرته على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي مفادها البنوك التجارية هي مؤسسات وساطة مالية بين أصحاب الفائض والعجز المالي، فانه تم تأكيد على صحة هذه الفرضية، وهذا من خلال تحليل بعض محاور الفصل الأول، الذي أكد على أن البنوك هي مؤسسات مالية تحول أنشطتها بشكل أساسي إلى الأفراد (الودائع، الادخار، الائتمان)، وكذا الشركات أو

السلطات العامة، عبر المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، مما يمنح البنك التجاري صفة الإقراض لأجل قصير إلى الإقراض لأجل متوسط وطويل الأجل نسبيا، وهذه الأخيرة تهدف الى الربحية، السيولة والأمانة.

وبخصوص الفرضية الثالثة والمتمثلة: في مؤشر (CAEL) من اهم أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. نؤكد على قبول هذه الفرضية لكون المؤشر (CAEL) الذي يعتبر من أهم الأدوات لتقييم الأداء المالي، و هو ما تم اثباته في الفصل الثاني من الدراسة، لأنه من أهم أدوات الرقابة المصرفية الذي يعتمد على تحليل رواجع الربح السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي، والمعتمد عليه من طرف السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة مع الاشارة الي ان مؤشر (CAEL) يمكن قياس ما يلي:

- ✓ كفاية راس المال لدعم مخاطر الميزانية العامة.
- ✓ قيم درجة القوة المالية للبنك.
- ✓ كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها.
- ✓ القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.

النتائج: من خلال هذا العمل المتواضع وغيرها تم الإحاطة به من شرح وتحليل مختلف محاور الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الموجزة في النقاط التالية:

- ✓ البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية نشاطها الأساسي قبول الودائع ومنح القروض.
- ✓ ان تواجد بنوك أجنبية تؤثر على البنوك الوطنية بمحاولتها لإصلاح أوضاعها الداخلية ورفع كفاءتها بتقديم أفضل الخدمات وبأسعار تنافسية بهدف الاستمرارية.
- ✓ البنوك التجارية الجزائرية لم تحظ بالمستوى المطلوب خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا بالمقارنة مع البنوك العالمية.
- ✓ البنك دون تقييم الأداء المالي، لا يمكن أن يصل إلى تحقيق التوازن المالي، وبالتالي عدم التحكم في نشاطه.
- ✓ تولي البنوك في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ تتنوع أدوات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فمنها ما هو قديم كالنسب المالية ومنها ما هو حديث كمؤشر ;CAEL

- ✓ تبين من دراسة كفاية رأس المال، قدرة بنك الخليج الجزائر على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.
- ✓ كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة أصول وتدني الخسارة في قيمة الأصول، مما انعكس إيجابيا على الأداء المالي للبنك.
- ✓ حقق بنك خليج الجزائر معدل عائد مقبول، ما يدل على وجود كفاءة جيدة في إدارات البنوك في توظيف الأصول واموال المساهمين ما يعكس صورة إيجابية عن ربحية بنك الخليج الجزائر.
- ✓ من خلال السيولة نلاحظ أن بنك خليج الجزائر، قادر على تلبية طلبيات الاقتراض، وبالتالي انخفاض في تكلفة التمويل.

التوصيات على ضوء ما تم التوصل له من نتائج فإننا نوصي بما يلي:

- ✓ ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.
- ✓ تنظيم دورات وبرامج تكوينية لهيئات الرقابة والإشراف.
- ✓ تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.
- ✓ تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وعلي وجه الخصوص باستخدام مؤشر (CAEL) .
- ✓ ضرورة ادخال التكنولوجيا للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.
- ✓ ضرورة استخدام مؤشرات المقارنة في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر مثل (CAEL) .
- ✓ ضرورة الاهتمام بدرجة أكبر فيما يخص جودة وكفاءة الأصول المستخدمة في بنك الخليج الجزائر.
- ✓ الاقتداء بمؤشرات التقييم العالمية والحث على استخدامها بالارتقاء بأداء البنوك الجزائرية سواء العمومية او الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

1. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
2. حسن بني الهاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
3. حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي واداري، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
4. حسين بني الهاني، اقتصاد النقود والبنوك (المبادئ الأساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، 2018.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، 2011.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، لأغراض تقييم الأداء والتنبأ بالفشل، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، 2000.
7. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود، البنوك التجارية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
8. دراوية حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، تنمية المديريين، تقييم الأداء، المتغيرات البيئية، تعويضات الأفراد، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
9. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع.
10. صبحي ندرس، قريصة، إسماعيل أحمد الشناوي، اقتصاد النقود والبنوك، دار الجامعة، 1993.
11. ضياء مجيد، الاقتصاد النقلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
12. طاهر عبد الله، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع.
13. عبد الغفار حنيفي، عبد السلام أبو القحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1993.
14. عبد الفتاح عبد السلام، محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعة، النشر والتوزيع، 1998.
15. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

16. عصام عمر أحمد ممدور، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

17. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.

18. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

19. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف من الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

20. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك التجارية (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

21. مجيد الكريخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، 1997.

22. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء، للطبعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

23. محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة مؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

24. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

25. محمد صالح عبد القادر، محاضرات النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للطبعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.

26. محمد عبد الفتاح الصيفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.

27. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28. محمد مصطفى الشهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.

29. محمود غزات اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصار العلمي، الأردن، 2014.

30. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 3، 1996.

31. موفق عدنان عبد الجبار لحميري، أمين أحمد محبوب المومني، هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق، دار الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

32. نعمه الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود وال صيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

33. نعمه الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة، والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

34. ودوع طوروس، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

الكتب بالأجنبية:

1. Bartoliammie ; Le management dans l'organisation publique édition Dimod ; PARIS 1997.
2. Bernard martery ; Control de gestions action social : libre, paris, France, 1999
3. Bernard martery, contrôle de gestion social, libraire, paris, France, 1999
4. Frank, fabozj, et Pamela peterson 2003, Financial management et analyse, John wiley, sans, inc, second, édition
5. Forst bob, measuring performanie, measurement international, GSA, 2000
6. G, depallen, j, p joheard, gestion financière de l'entreprise, 10 edition, sirey, paris, 1990.
7. Https:// fr . wiki pedia, org/ wiki/ banque. P.c le 103, 2019
8. Michel Grvais, contrôle, de gestion, édition, économique, paris, 2005

المجلات:

1. بريش عبد القادر، غرايدة زهير، مقررات بازل III ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1، 2015.

2. السعيد برايش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات، العدد 1، الجزائر، 2012.

3. عبد الغاني دادان، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، ورقلة، 2006.

4. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة.

5. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة 2004.

6. مصطفى الطويطي، وسائل الدفع الالكتروني، دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، البويرة، 2013.

7. ندير بوصهرة وعلي مكبادة، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

رسائل وبحوث (مذكرات):

1. أبو كمال مرفت علي، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف موفقا للمعايير الدولية بازل II، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة، فلسطين، ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعية الإسلامية، غزة، 2007.

2. أحمد نور الدين قرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة إسلامية، غزة.

3. ايمان بدسي، دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي 2011، 2012.

4. بانتة وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة باستخدام مؤشر cael، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2012.

5. بختة عمارية، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار camles دراسة حالة بنك السلام الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، 2018,

6. بن مفاع علي منصور محمد، (بحث تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL، دراسة تحليلية لأداء المصرف الأهلي اليمني لسنوات 2003، 2007، العلوم الإدارية والاقتصادية، 2008.
7. رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمية، دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا، قسنطينة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2011.
8. زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وبنوك.
9. سناء مسعودي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، بنوك، الوادي، 2012.
10. سيد محمد جاد الرب، مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء، مدخل استراتيجي لتحسين المستمر والتميز التنافسي، كلية التجارة، قناة السويس، 2009.
11. صليحة عماري، علي بن ثابت، التقييم المالي باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2018.
12. طيب بولحية، عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، جامعة جيجل الجزائر، 2009-2013.
13. عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة خيضر، بسكرة، 2003.
14. عبد الغاني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، دراسة حالة بورصتي الجزائر وفرنسا، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007.
15. عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
16. علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1999.

17. عمر تيمخغدني، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة خيضر، بسكرة، 2012.

18. منير عوادي، دور الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

محاضرات:

1. بورديمة سعيدة، مطبوعة الدروس، التسيير المالي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014، 2015.

2. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات التقنيات والتطبيقات، جامعة منثوري قسنطينة، 2000.

3. فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية، باستخدام نموذج CAMLES، دراسة على البنوك التجارية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.

4. شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2 ، الجزائر، 1992.

المطبوعات:

1. حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية، مديرية النشر، جامعة قالمة، 2009.

2. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

3. محمد السيد سيريا، البنوك التجارية، شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. آسيا جحنود وياسمين العلابابنة، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة، وآثارها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014.

2. عبد الوهاب شمام، بوكرة كميلية، دور المؤشرات المالية والإستراتيجية في قياس أداء المؤسسة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، المسيلة، يومي، 10، 11، نوفمبر 2009.

3. كمال حوشن، عبد الكريم بعداش، البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاع التجارية الخارجية، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

1. محمد الأمين كماسي، الأداء المالي في منظور المحاكاة المالية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1. HTTP:// HRDISGUSSION.COM.CIT.CONSULTE
2. HTTP:// SPECIALITIE.B AYT.COM. CIT.DATE DE CONSULTATION
3. WWW.AG-BANK.COM

قائمة الملاحق

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP	2.P.1	-	2 170
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.2	125 339 056	122 863 971
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	11 947 410	12 955 879
4	Dettes représentées par un titre	2.P.3	1 707 388	1 686 029
5	Impôts courants Passif			
6	Impôts Différés Passif	2.P.4	8 486 515	9 529 897
7	Autres Passifs	2.A.5	5 207 981	7 634 497
8	Comptes de régularisation	2.A.6	340 929	368 307
9	Provisions pour risques et charges			
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	2.A.7	1 395 460	1 402 123
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux			
12	Dettes subodonnées	2.A.8	10 000 000	10 000 000
13	Capital			
14	Primes liées au Capital	2.A.9	849 620	849 620
15	Réserves			
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2015

Milliers DA

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	Note	31/12/2015	31/12/2014
A	**A - Engagements Donnés**		**73 674 294**	**76 047 789**
1	Engagements de financements en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	40 027 530	51 845 638
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.HB.2	21 322 557	13 544 293
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	12 324 208	10 657 859
5	Autres engagements donnés			
B	**B - Engagements Reçus**		**14 087 778**	**14 197 859**
8	Engagements de financements reçus des institutions financières			
10	Engagements de garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	6 863 012	6 459 793
11	Autres engagements reçus	3.HB.5	7 224 766	7 738 066

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

ANNEXE N°04 TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

En milliers DA

INTITULÉ	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2013	6.C.1	10 000 000				8 940 661
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreur significatives						
Solde au 31/12/2013 Corrigé		10 000 000				8 940 661
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés	6.C.2					- 2 574 507
Opération en capital						4 010 423
Résultat net de l'exercice 2014						10 376 577
Solde au 31/12/2014		10 000 000				22 258
Impact des changements de méthodes comptables						10 398 835
Impact des corrections d'erreurs significatives	6.C.3					
Solde au 31/12/2014 corrigé		10 000 000				
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés	6.C.4					- 1 074 499
Opérations en capital						3 628 435
Résultat net de l'exercice 2015						12 952 771
SOLDE AU 31/12/2015		10 000 000				

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2016

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	Note	31/12/2016	31/12/2015
A	**A - Engagements Donnés**		**70 147 239**	**73 674 294**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières	3.HB.1	30 260 506	40 027 530
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.2	29 368 063	21 322 557
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.3	10 518 670	12 324 208
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle			
5	Autres engagements donnés			
B	**B - Engagements Reçus**		**13 522 302**	**14 087 778**
8	Engagements de Financements reçus des institutions financières	3.HB.4	6 175 736	6 863 012
10	Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.5	7 346 566	7 224 766
11	Autres engagements reçus			

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intéréts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérétset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	- 4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	- 889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

ANNEXE N°04 TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

En milliers DA

INTITULÉ	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2014		**10 000 000**	-	-	-	**10 376 577**
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						22 258
Solde au 31 décembre 2014 Corrigé	**6.C.1**	**10 000 000**	-	-	-	**10 398 835**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés	6.C.2					
Opérations en capital						-1 074 499
Résultat net de l'exercice 2015						3 628 435
Solde au 31 décembre 2015		**10 000 000**	-	-	-	**12 952 771**
Impact des changements de méthodes comptables						-
Impact des corrections d'erreurs significatives						-
Solde au 31 décembre 2015 Corrigé		**10 000 000**	-	-	-	**12 952 771**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés	6.C.3					
Opérations en capital						-881 152
Résultat net de l'exercice 2016						2 631 793
Solde au 31 Décembre 2016		**10 000 000**	-	-	-	**14 703 412**

ETATS FINANCIERS 2017

BILAN

ACTIF

Unité : 000 DZD

	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

PASSIF

	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

ETATS FINANCIERS 2017

ENGAGEMENTS HORS BILAN

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
A - Engagements Donnés		101 282 333	**70 147 239**	**31 135 094**
Engagements de Financements en faveur des institutions financières				0
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	63 092 855	30 260 506	32 832 349
Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	28 174 539	29 368 063	-1 193 524
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	10 014 938	10 518 670	-503 732
. Autres engagements donnés				0
B - Engagements Reçus		17 636 589	**13 522 302**	**4 114 287**
Engagements de Financements reçus des institutions financières				0
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	5 530 001	6 175 736	-645 735
Autres engagements reçus	3.HB.5	12 106 588	7 346 566	4 760 022

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	13 566 705	**10 403 387**	**3 163 318**
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		7 157 489	**4 379 650**	**2 777 839**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		5 133 934	**3 661 230**	**1 472 704**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		5 139 863	**3 667 064**	**1 472 800**
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.R.9	3 637 975	**2 631 793**	**1 006 182**

II – 6 - Créances douteuses

Millions DA)

	2013	2014	2015	2016
Total crédits par caisses et signatures	**151 674**	**168 794**	**168 219**	**177 626**
% des créances douteuses en Brut par rapport à l'engagement total	2.1%	2.3%	3.6%	4.0%
% des créances douteuses en Brut par rapport à l'engagement par caisse	4.2%	4.1%	6.4%	6.6%
% des créances douteuses en Net par rapport à l'engagement par caisse	1.9%	1.7%	3.9%	3.9%
Ratio de couverture des créances douteuses par les provisions	56.1%	60.8%	41.7%	42.3%

Les créances douteuses brutes représentent 4% par rapport au total engagement et 6.6% par rapport aux engagements par caisse.

Le ratio de couverture par les provisions reste plus au moins stable et maitrisé par rapport à 2015 et se situe à 42.3%.

II – 7 - Crédits aux particuliers

L'encours des crédits retail

Millions DA

CRÉDITS AUX PARTICULIERS	2013	2014	2015	2016	Evol 16/15
BAYTI (Immobilier à l'habitat)	5 798	10 595	12 687	13 129	3%
AUTRES	214	73	94	115	23%
TOTAL	**6 012**	**10 668**	**12 781**	**13 244**	**4%**

En valeur, l'encours des crédits immobiliers BAYTI à fin 2016 est de 13 129 MDA en hausse de 3% par rapport à l'exercice précédent, soit une augmentation de 442 MDA en valeur absolue.

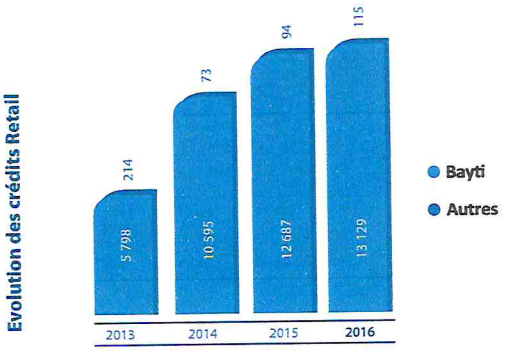

اجمالي المتطلبات الرأسمالية	800,253	760,885
(%) معدل كفاية رأس المال	%16.2	%16.7
(%) نسبة رأسمال الشريحة الأولى	%13.5	%13.9
(CET) نسبة حقوق المساهمين	%10.9	%11.2

فيما يلي نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأسمال الشريحة الأولى و اجمالي نسبة / معدل رأس المال للبنوك التابعة:

2017-12-31

البنوك التابعة	نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأس مال الشريحة الأولى (CET1)*	الشريحة الأولى لرأس المال Tier1*	اجمالي معدل * رأس المال
بنك الجزائر والخليج	14.79%	14.79%	15.90%
مصرف بغداد	59.16%	59.16%	60.10%
بنك تونس العالمي	21.50%	21.50%	21.50%
بنك برقان – تركيا	6.48%	6.48%	13.79%

* تم احتساب النسب بموجب تعليمات بازل3 المطبقة والمعتمدة في دولة الكويت. كافة البنوك التابعة متوافقة مع متطلبات كفاية رأس المال المحلية الخاصة بهم.

معدل كفاية رأس المال

2016-12-31

البنوك التابعة	نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأس مال الشريحة الأولى (CET1)*	الشريحة الأولى لرأس المال Tier1*	اجمالي معدل رأس *المال
بنك الجزائر والخليج	18.3%	18.3%	19.4%
مصرف بغداد	58.1%	58.1%	59.1%
بنك تونس العالمي	19.8%	19.8%	20.7%
بنك برقان – تركيا	6.8%	6.8%	14.7%

* تم احتساب النسب بموجب تعليمات بازل3 المطبقة والمعتمدة في دولة الكويت. كافة البنوك التابعة متوافقة مع متطلبات كفاية رأس المال المحلية الخاصة بهم.

إدارة المخاطر

أنشأ البنك مجموعة مستقلة لإدارة المخاطر يرأسها رئيس مدراء المخاطر بالمجموعة ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ليس لدى مجموعة إدارة المخاطر أي أهداف تجارية من حيث مستويات العمل أو الدخل/الأرباح التي يجب تحقيقها، وذلك بهدف ضمان موضوعيتها في تحليل المخاطر المختلفة. وتتمثل مهمة مجموعة إدارة المخاطر في تحديد وقياس ومراقبة مختلف المخاطر وتقديم تقرير إلى الإدارة العليا للبنك حول الآثار وعوامل الحد منها حيثما أمكن. ولدى البنك سياسة شاملة للمخاطر والإفصاحات تصنف المخاطر التي تواجهه في أنشطته اليومية إلى فئات معينة من المخاطر ، وبالتالي تم التكليف بمسؤوليات محددة لمختلف الموظفين لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن تلك المخاطر المحددة لمجموعات المخاطر. ومن بين فئات المخاطر ما يلي:

(1) مخاطر الائتمان التي تتضمن مخاطر التخلف عن السداد من العملاء والأطراف المقابلة

(2) مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر معدل سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التعاملات بالأوراق المالية

(3) المخاطر التشغيلية التي تشمل المخاطر الناجمة عن الإخفاق بسبب الموظفين والعمليات والنظم والأحداث الخارجية.

الهيكل التنظيمي

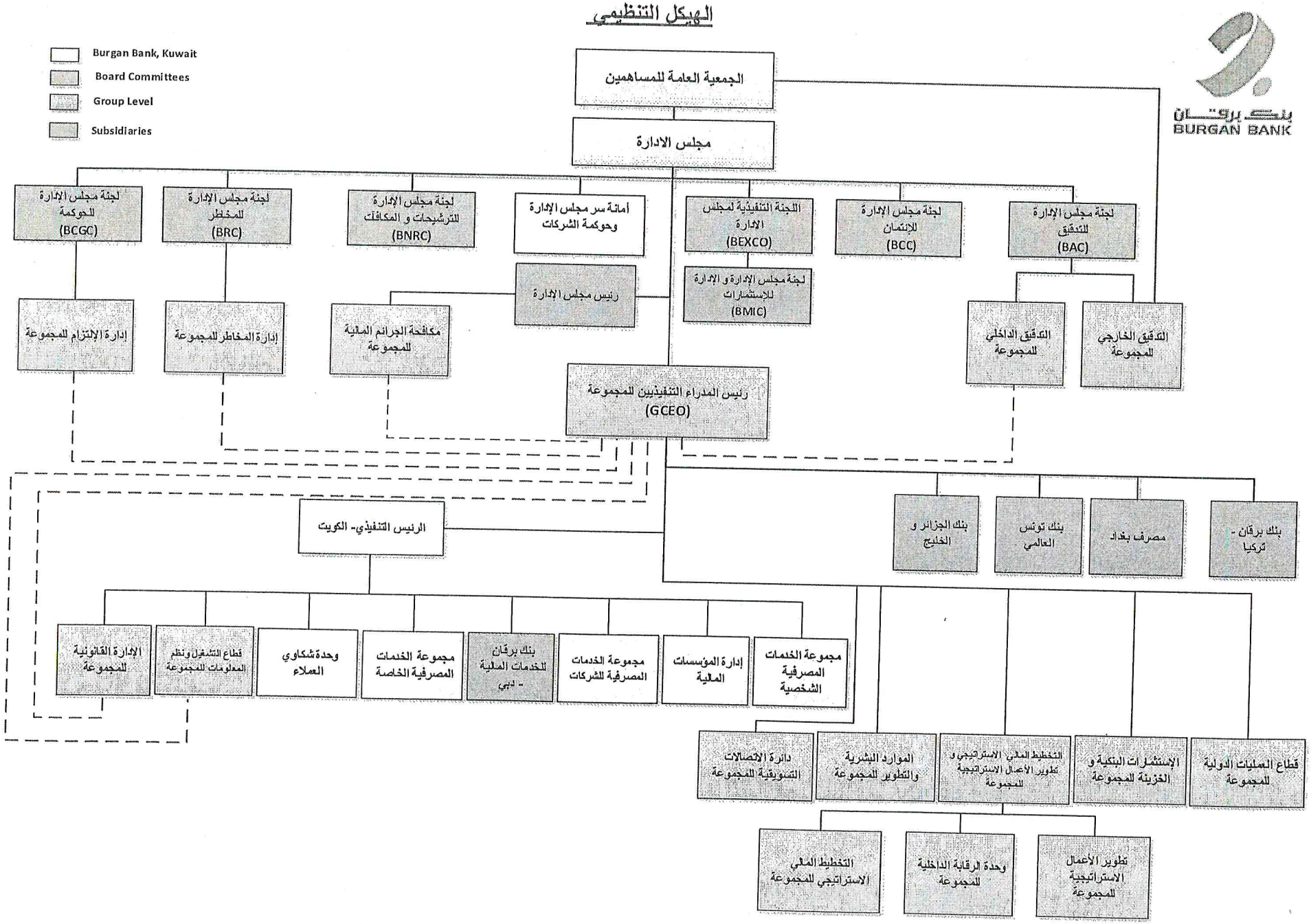

الملخص

تتناول هذه الدراسة أحد أكثر النماذج حداثة فيما يخص تقييم الأداء المالي بالبنوك والمتمثل في مؤشر كايل **(CAEL)**،حيث وبموجب هذا الأخير يعطي كل بنك تصنيف مبني علي تقييم أربعة عناصر رئيسة تتعلق بالوضعية المالية للبنك هي: كفاية رأس المال،جودة الأصول ،الربحية،السيولة، و يهدف هذا البحث إلي تقييم أداء وكفاءة بنك الخليج الجزائر باستخدام ولمعالجة إشكالية هدا الدراسة واختبار فرياضياته تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، بالإضافة إلي الارتكاز علي مختلف النسب المالية لمؤشر كايل **(CAEL)**.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن تحليل الأداء المالي لبنك الخليج بمؤشر كايل **(CAEL)** يكشف عن سلامة الوضع المالي للبنك بالرغم من وجود بعض المشاكل والتي يجر معالجتها.

RESUME

Cette analyse ou cette étude l'un des plus grands modèles les plus modernes en matière d'évaluation financière dans les banques sous le modèle **CAEL** .puisque et en une de ce dernier , il donne une structure pour classifier cette évaluation en quatre éléments principaux qui concerne l'état financier de la banque ; la suffisance du capital , le gain, rudiment active, la liquidité.

L'objectif de cette recherche et d'éclaircir le diagnostique .la compétence de la banque du Golf en Algérie **AGB** en utilisant et en analysant la problématique de le sujet et enfin en choisissant l'hypothèse il faut compter un ce modèle descriptif et analytique dans cette étude.

En plus .il faut s'appuyer sur divers pour centrages financiers issues du **CAEL**.

Pour l'**AGB** qui ésopique clairement l'image de la situation financière de la banques malgré la présence de quelques difficultés qui 'il faut résoudre a' tout pris.